الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العـالي و الحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

جامعة يحي فارس المدية قسم العلوم الإجتماعية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

علم الإجتماع المخاطر

موجهة لطلبة السنة الثالثة علم الإجتماع – السداسي الثاني –

إعداد الدكتورة : إيمـان عرابجي

السنة الجامعية 2023/2022

وحدة التعليم الأساسة في علم الإجتماع

مطبوعة موجهة : طلبة السنة الثالثة نظام ل م د

إسم المقياس : علم الإجتماع المخاطر

أهداف المقياس : إكتساب الطالب من مؤهلات علمية حول علم الإجتماع المخاطر و طرح العلاقة بالعلوم الأخرى و أهم النظريات و مفاهيم علم الإجتماع المخاطر

البرنامج الدراسي :

المحور الأول : مدخل عام لعلم الإجتماع المخاطر

1- المقاربة الإثنية للمخاطر

2- تمثلات المخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات

المحور الثاني : نظريات و مفاهيم علم الإجتماع المخاطر

1 – نظرية أولريش بيك

2- نظرية أنطوني جيدنز

المحور الثالث : التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و مجتمع المخاطر

1- الحداثة : الجانب السلبي للحداثة و ما بعد الحداثة

2- التحولات الإقتصادية و اثرها على التلاحم الإجتماعي و ظهور الفردانية

المحور الرابع : أهم المخاطر التي تهدد المجتمعات المعاصرة

(السيدا ، جنون البقر ، التلوث ، الكوارث الطبيعية ، حوادث المرور ، حوادث العمل ، الفقر ، البطالة ، الجريمة و الإنحراف)

الفهرس

المحور الأول : مدخل عام إلى علم الإجتماع المخاطر(المفاهيم ، ظروف النشأة)

المبحث الأول : مفهوم علم الإجتماع المخاطر.....01.

المطلب الأول : مفهوم المخاطرة و الكارثة .....03..

المبحث الثاني : المخاطر البيئية و الإثنية 05

المطلب الأول : المخاطر البيئية 05

المطلب الثاني : المخاطر البيئية التي تهدد صحة الإنسان 13

المطلب الثالث : المخاطر الإثنية 18

المحور الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لعلم الإجتماع المخاطر

المبحث الأول :نظرية أولريش بيك (مجتمع المخاطرة.....30

المطلب الأول مجتمع المخاطرة 30

المطلب الثاني : مخاطر العولمة عند "أولريش بيك".....33

المبحث الثاني :نظرية أنطوني جيدنز.....36

اولا: لمحة عن حياة انطوني جيدنز 36

المطلب الأول التحولات في المجتمع الصناعي 37

لمطلب الثاني : مخاطر العولمة 41

المطلب الثالث : مخاطر المجتمع الصناعي.....54

المحور الثالث : التحولات الإقتصادية و التكنولوجية لمجتمع المخاطر

المبحث الأول : التحولات الإقتصادية و التكنولوجية 56

المطلب الأول : التحولات الإقتصادية 56

المطلب الأول : التحولات التكنولوجية 60

. **المبحث الثاني** : المخاطر الإجتماعية و النفسية 64

المطلب الأول : المخاطر الإجتماعية 65
المطلب الثاني : المخاطر النفسية..... 69

المطلب الثاني : المخاطر الثقافية.....71
المبحث الثالث : الحداثة و ما بعد الحداثة.....74
المطلب الأول : مفهوم الحداثة 74
المطلب الثاني : ما بعد الحداثة 76
المطلب الثالث : مخاطر ما بعد الحداثة.....86
خاتمة 91
قائمة المراجع.....92

المحور الأول : مدخل عام إلى علم الإجتماع المخاطر (المفاهيم ، ظروف النشأة)

تمهيد : مع تسارع عمليات الحداثة تصبح نجاحات الحداثة مصدر للمخاطرة، حيث يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب أما لغة الخطر فهي معدية و قادرة على تغيير شكل عدم المساواة الإجتماعية ، فالأزمة الإجتماعية قائمة على تسلسل هرمي أما الخطر الجديد في المقابل فهو ديمقراطي فهو يصيب الأغنياء و الأقوياء كما تصبح هزته واضحة في جميع مجالات الحياة الإقتصادية و السياسية و الثقافية و الإجتماعية ، حيث تنهار الأسواق و لا تتمكن النظم القانونية من إدراك الحقائق و توجه الإتهامات للحكومات ، حيث سنصبح أعضاء في جماعة أخطار عالمية فالأخطار لم تعد شؤونا داخلية لدولة ما ، كما أن أي دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماما و هكذا و هكذا تنشأ ديناميكية صراع جديدة لعدم تكافؤ الإجتماعية .

كما أن التمييز بين المخاطرة بوصفها كارثة متوقعة و الكارثة الفعلية يجبرنا على تناول دور الإخراج السينمائي حيث من خلال التصوير أو الإخراج للمخاطرة العالمية ، يصبح مستقبل الكارثة حاظرا الأمر الذي يهدف في الغالب إلى منعيها و تفاديها من خلال التأثير على القرارات الحالية ، كما يسمح التركيز على منظور الإخراج بتوضيح جانب من الصراع العالمي ، بل ذلك التصوير العالمي للدول و التكهنات المحتملة الناتجة عن هذا التصوير هو ما يدمر المؤسسات الغربية للحرية و الديمقراطية ، فالحد من الحرية على كثير المستويات بدءا من زيادة كاميرات المراقبة وصولا غلى حد الرقابة في حركة السفر الوافدة .

المبحث الأول : مفهوم علم الإجتماع المخاطر

يهتم علم الإجتماع المخاطر بتفسير ظاهرة المخاطرة في سياقها التاريخي و المجتمعي ككل تفسيرا سوسيولوجيا و يتناول الأخطار الناجمة عن عصر الحداثة و ما بعدها و أثر المخاطر التي يعرفها الإنسان اليوم على المجتمع و يرتبط بشكل كبير بإسهامات كل من

"أولريش بيك ، أنطوني جيدنز ، نيكولاس لومان و لوبرثون .." و يقصد بعلم الإجتماع المخاطر كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الهداف العامة على البشر و الممتلكات و المجتمع بصفة عامة و قد تكون إنعكاسا لأحداث سيئة غير متوقعة ترتفع إزاءها عدم اليقين "[1] إن علم الإجتماع المخاطر يدرس علاقته بعلم الإجتماع السياسي و يهتم بمعرفة العلاقة بين الواقع الإجتماعي و السياسة و تأثيرها على البناء الإجتماعي و تأثير كل ذلك على المجتمع ككل كما يعرف علم الإجتماع المخاطر أنه " ذلك العلم الذي يهتم بفهم و تفسير ظاهرة المخاطرة بأسبابها و نتائجها في السياق التاريخي و المجتمعي ككل و تفسيرها تفسيرا سوسيولوجيا كما أنه معني تحديدا بدراسة المخاطر و الأخطار المنبعثة من عصر الحداثة و ما بعدها أي أنه يتناول بالدراسة المخاطر التي يعرفها عالمنا اليوم و أقرها على المجتمع الإنساني فهو يرتبط بشكل كبير بإسهامات عالم الإجتماع الألماني أولريش بيك الذي يعزى له الفضل في صياغة مفهوم " مجتمع المخاطرة " كما يبرز في هذا المجال علماء أخرين مثل العالم الإنجليزي أنطوني جيدنز و الألماني نيكولاس لوماس "[2] فهذا الأخير عرف المخاطر في كتابه " المخاطرة نظرية سوسيولوجية " على أنها أذى محتمل يخيف الفرد و يرتكز على قرار إتخذه بنفسه إنها عملية حسابية تأخذ بعين الإعتبار الخسارة و الفائدة المحتملة بالإنسان إلى الزمن فيؤكد معظم المفكرين أن المشكلات الإجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن فإنها تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى حيث سجل التاريخ العلم أن بداية القرن السابع عشر مولد أول محاولة للتحكم و أن المخاطرة إرتبطت بالمكان (الإبحار) ثم الزمان (الإستثمارات) و إن البحث في موضوع المخاطر في الفترة الحالية المعاصرة كان وليد الظروف التي ظهرت على مختلف الأصعدة أهمها الصعيد البيئي و كل ما خلفته الحداثة التي وجهت المؤسسة العلمية و التكنولوجية و الإقتصادية نحو خدمة و تحقيق أهدافها ، في هذه الحالة فإنها أصبحت تشكل خطورة إجتماعية و ثقافية التي

[1] - فيصل حمد المناور ، **المخاطر الإجتماعية** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 124، بدون سنة ، ص5

[2] - السيد ياسين و أخرون ، **العرب و العولمة** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، "1 ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص40

تتجلى غالبا في المظاهرات ، و الهجرة ، و حوادث المرور و حوادث العمل ، إنتشار الفقر ، البطالة ، العنف الرمزي و اللفظي و المادي الإنحراف و الجريمة و كل هذه المظاهر تمثل المخاطر افجتماعية التي تهدد الإنسان و حقيقته و حب معالجتها ة التصدي لها .

المطلب الأول : مفهوم المخاطرة و الكارثة

لا تستوي المخاطرة مع الكارثة من حيث المعنى و الأهمية ، فالمخاطرة تعني التنبؤ بالكارثة أي أن المخاطر تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث و تطورات مستقبلية و هي تستحضر حالة عالمية بينما يكون لكل كارثة محددة مكانها و زمانها و إجتماعيا ، لا يعرف توقع الكارثة تحديدا مكانيا او كارثة محددة مكانها و زمانها أي أن تصنيف المخاطرة يعني الحقيقة الجدلية و منه فإن المخاطرة (بوصفها حدثا متنبئا بحدوثه) و الكارثة (بوصفها حدثا فعليا) .

إن مفهوم الخطر و جمعه مخاطر حيث يشير مفهوم الخطر إلى صور التهديد الوشيك أو الخلل المحتمل أو الشر المحدق تسببه ظروف أو أفعال معينة و تتدرج صور الخلل أو الأذى من هذه المخاطر الفردية البسيطة إلى مخاطر مجتمعية كبرى (صعقة كهربائية مثلا) إلى مخاطر يتسبب فيها البشر كالإسراف في الإستخدام الخاطئ للأرض مما يشكل خطرا على البيئة و الأحياء المائية و إنتهاءا بالخطر الذي تسببه الكوارث الطبيعية الفياضانات ، الزلازل و غيرها .

أما المخاطرة : فإنها تشير إلى إحتمال أن يتعرض الإنسان للضرر أو الشر إذا تعرض للخطر فالإقتراب من خيط الكهرباء المكشوف (مصدر الخطر) هو مخاطرة و العيش في الأمكان الملوثة بأفعال البشر هو مخاطرة في حد ذاتها ، و السكن بالقرب من مصادر الفياضات و البراكين و الزلازل هي مخاطرة ، و تحسب المخاطرة في ضوء تحديد الخطر و حجمه و نطاق تأثيره و تحليل حجم المخاطرة التي يمكن أن يسببها .

أما **الأزمة** : فإنها حالة تستمر لوقت محدد تصيب التنظيم (المجتمع) بالضرر الذي يتسبب في تعطيل المكونات و أداء الوظائف على النحو المطلوب ، إنها حالة من الخلل الطارئ و المفاجئ أحيانا و الذي قد يكون نتيجة لتراكم الخطر و المخاطر و عدم التدخل لحماية التنظيم (المجتمع) منها و بناءا على هذا نجد المخاطر و ما يترتب عليها من مخاطرة في مجالات عديدة : داخل المنزل ، في اماكن العمل (حوادث العمل) و في الطريق (حوادث المرور) و في مناطق الكوارث الطبيعية و البيئية ، و عليه لا بد من التفرقة بين المخاطر الناتجة عن ظروف مادية أو بيئية أو ظروف خارجة عن إرادة البشر و المخاطر إجتماعية التي ترتبط بما يمكن في البناء الإجتماعي من مصادر لإحداث ضرر للأفراد و الجماعات الذين يعيشون في كنف هذا البناء " فمجتمع المخاطرة هو نظرية إجتماعية تصف إنتاج و إدارة المخاطر في المجتمع الحديث و لا يعني مفهوم مجتمع المخاطر بذاته أنه مجتمع تزيد فيه معدلات الخطر ، بقدر ما يعني أنه مجتمع منظم لمواجهة المخاطر لأنه مشغول بالمستقبل و بالأمن في شكل متزايد و هو الذي ولد فكرة الخطر و إذا كان البشر تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم المكتوب إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر و الذي هو نتيجة لعملية التحديث ذاتها و إذا كانت هناك مخاطر نتيجة لأسباب طبيعية كالزلازل و الفياضانات و التي لها أثار سلبية على الناس إلا أن المخاطر الحديثة من ناحية أخرى هي نتاج النشاط الإنساني في الأساس و سلبيات العولمة التي ساعدت على عولمة المخاطر بحكم الثورة الإتصالية و سرعة تنقل البشر من مكان إلى مكان أخر في المعمورة " [1].

[1] - السيد ياسين ، **عولمة المخاطر و الأمن الإنساني** .article www.ahayat.com -

المبحث الثاني : المخاطر البيئية و الإثنية

المطلب الأول : المخاطر البيئية

تمهيد : يعد موضوع البيئة من أهم المواضيع التي إهتم بها علم الإجتماع في العقود الأخيرة و ما زال يهتم بها إلى حد الساعة بعدما زادت المشاكل البيئية التي أضحت تهدد وجود الإنسان و تؤثر بشكل كبير على صحته و سلامته و إستقراره و لا سيما التلوث الجوي و التلوث المائي و التلوث البري ناهيك عن إنتشار الأمراض و الأوبئة كالسيدا و الكوليرا و المالاريا و إنلفونزا الطيور و جنون البقر و السرطان (....) بالإضافة إلى ما صحابه من موجات الجفاف و التصحر و تعرض الإنسان لكثرة الكوارث الطبيعية من زلازل و براكين و صواعق و فياضانات التي نتج عنها المجاعة و نقص التغذية و كثرة الأمراض المزمنة و هجرة السكان الشرعية و الغير الشرعية ، إن من أهم التحديات التي تواجه الإنسان المعاصر هي المحافظة على التوازن الطبيعي و البيولوجي في البيئة التي يعيش فيها ، فنتيجة الثورة الصناعية و التطور التكنولوجي السريع بدأت تحدث تغيرات بيئية محيطة بالإنسان مما أدى إلى الإخلال بالتوازن في مواردها التي تعتبر محصلة التفاعل بين الإنسان و البيئة و بدأت المشاكل البيئية بالظهور كخطر يهدد بقاءه ، و يقدم المعيار "ISO 31000: 2009"تعريفًا رسميًا وواضحًا لمفهوم "المخاطر المرتبطة بالبيئة" ، ويصنفه على أنه "احتمال وقوع حدث وعواقبه (أو آثار عدم اليقين) من المحتمل أن تؤثر على الأشخاص وأصول الشركة وبيئتها وأهداف الشركة أو سمعتها

أولا : مفهوم البيئة

يعرف إبن منظور لفظة بيئة في (لسان العرب) بقوله " تبرأ المكان حلة و تبوأ منزلا أي إتخذه و بوأته منزلا و أبأت القوم منزلا و في الصحاح المباءة : منزل القوم في كل موضع و يقال كل منزل ينزله القوم و أيأت الإبل ، رددتها إلى المباءة ، و المباءة بيتها في الجبل ،

و في التهذيب ، و هو المراح تبيت فيه و المباءة من الرحم حيث تبوأ الولد " [1] مما سبق يتضح أن البيئة عبارة عن المكان أو المنزل الذي يتبوأه الإنسان و يعيش فيه ،و عليه فإن البيئة هي ما يحيط بالإنسان من أشجار و نباتات و جماد ووديان و أنهار و بحار و محيطات و جبال و حيوانات و مدن و طرق سواء أكان ذلك طبيعيا أم إصطناعيا و يرتبط مفهوم البيئة بنمط العلاقة بينها و بين مستخدميها فمنهم من يرى أنها كل ما يحيط بالإنسان من مكونات عضوية حية مثل النباتات و الحيوانات و مكونات غير عضوية من صخور و مياه و هواء يؤثر فيها الإنسان و يتأثر بها من جهة " فيشير مفهوم البيئة في العصر الحديث إلى الطبيعة بمكوناتها جميعا : الإنسان و الكائنات الحية الأخرى الحيوانية و النباتية و موائلها في الطبيعة أي كل ما يحيط و ما نراه من حولنا و ما يقع في المجال الحيوي للأرض من هواء و ماء و تراب و كائنات حية "[2] فهي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و من هنا فإن البيئة (environnement) كل ما هو طبيعي يؤثر في الإنسان و أنشطته كالنباتات ، الماء ، الهواء ، الصخور و الجو و الحيوانات و غيرها من الكائنات الطبيعية الأخرى سواء حية أم جماد و هناك منظورات عديدة تقارب بها البيئة كالمنظور الإيكولوجي و المنظور الإجتماعي ، الإعلامي ، الثقافي ، السياسي (...) إذ أن المنظور الإقتصادي يرى " أن الطبيعة من أهم العناصر التي تندرج ضمن وسائل الإنتاج و للبيئة أثرها العام في توجيه الأنشطة الإنسانية و من ثم تتمثل الطبيعية الأرض ، و الطاقة و البيئة إذ أن سطح الأرض يستخدم في الزراعة و إقامة المساكن و المصانع و من باطنيها تستخرج المعادن و الأحجار و الوقود و من تساقط المياه و قوة الرياح تستخرج الكهرباء كما تستخدم مياه الأنهار و البحار في نقل السلع و لكن الإنتفاع بهذه الموارد و هذه الطاقة يتطلب في معظم الأحوال تحويلا و تحويرا فلكي تصبح الأرض صالحة للزراعة يجب حرثها و بذرها و ريها و الإنتفاع بالماء و الهواء للحصول على القوة المحركة يتطلب إعداد الألات

[1] - إبن منظور ، **لسان العرب** ، دار البادر ، ط1 ، بيروت ، 2003 ، ص 75
[2] - ابو دية أيوب ، **البيئة في منتي سؤال** ، دار الفارابي للنشر و التوزيع ، بيروت ، 20010 ، ص13

و الأجهزة الخاصة " و قد يستطيع الإنسان تعديل بعض العناصر حتى الطبيعة منها كمقاومة الفياضانات و تخفيف حدة المناخ و إصلاح تربة الأرض و لكن قدرته على ذلك محدودة ضئيلة و مهما بذل من جهد و مهارة فلن يصل إلى التحكم فيها تحكما تاما و لن يصل إلى تسخيرها لقضاء حاجاته و إشباع رغباته و لو أمكنه ذلك لأصبحت المنتجات من الكثرة بحيث تفيض عن حاجة المجتمع و لما بقيت المشكلة الإقتصادية قائمة إلى الأن "[1] فالمشرع الجزائري عرفها في قانون البيئة لسنة 2003 أنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النباتات و الحيوان كما في ذلك التراث الوراثي ، أشكال التفاعل بين هذه الموارد و ألماكن و المناظر و المعالم الطبيعية " كما أعلن مؤتمر ستوكهولم المنعقد بالعاصمة السويدية سنة 1972 أن البيئة كل شيء يحيط بالإنسان "[2]

ثانيا : علاقة الإنسان بالبيئة

كانت علاقة الإنسان بالبيئة منذ القديم علاقة إحتماء و إحتواء و إنصهار فقد كان الإنسان يتخذ الطبيعة بكل مكوناتها فضاءا للإيواء و الصيد و العيش و العبادة و التقديس لذا فقد عشق الطبيعة إلى حد الجنون ، و إتخذ منها ألهة الشمس ، القمر ، الكواكب ، النجوم ، الأحجار ، الحيوانات (.....) و عليه فلقد إرتبط الإنسان القديم بالطبيعة و البيئة إرتباطا وجوديا و هوياتيا و حضريا و ثقافيا و دينيا ، فمن الصعب الحديث عن حضارات العراق بعيدا عن نهري الدجلة و الفرات و يصعب أيضا الكلام عن حضارة الفراعنة بعيدا عن نهر النيل (...) و لقد إنتقل الإنسان من مرحلة إستغلال الطبيعة على أساس أنها مصدر للثروة و الغنى و الثراء لذا إخترع الإنسان الألات التقنية الدقيقة لإستعمار الطبيعة و التحكم فيها بغية تحويل منتجاتها الخامة إلى منتجات صناعية قابلة للإستهلاك و تصديرها إلى الأسواق الداخلية و الخارجية .

[1] - عبد العزيز مرعي ، منير أسعد عبد الملك ، **أصول علم الإقتصاد ، التوازن** ، مكتبة عين شمس ط3 ، القاهرة ، ص138

[2] - علي عدنان ، **التسريع الدولي لحماية البيئة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص15

" إذ كان الإنسان في القديم حافظ على بيئته ، فإن إنسان القرن العشرين قد دمر بيئته الكونية في قرن واحد بالتلوث و النفايات الخطيرة و سمم الأنهار و الوديان و البحيرات و البحار و المحيطات و لوث الجو و البر ، و قد نتج عن ذلك أفات بيئية و إجتماعية خطيرة كإنتشار الأمراض المعدية ، و ثقب الأزون و إزدياد درجة الحرارة في الكرة الأرضية و تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري و تعاقب سنوات الجفاف ، و إنتشار ظاهرة التصحر و إجتثاث الغابات و المجال الأخضر ناهيك عن إزدياد عدد السكان و مدى تأثير ذلك في البيئة بتحويل المساحات الخضراء إلى مبان إسمنتية و إحراق الغابات و كثرة النفايات و إستعمال الأسمدة الفلاحية بإفراط و تفريط و نقص في التغذية و المياه الصالحة للشرب (...) [1] و بهذا يكون القرن الذي نعيش فيه هو قرن التلوث بإمتياز و قد إستحدث هذا الواقع المزري الأمم المتحدة و باقي الدول الغيورة على البيئة على التفكير في مستقبل الكون بإيجاد تنمية ميتدامة تحافظ على البيئة و تراعي الموارد الطبيعية خوفا من الإستنزاف و الضياع و الخسران و ترشيد نفقاتها المتنوعة و تدمير إمكانتها المادية و المالية و المعنوية من أجل خلق تنمية شاملة و مستدامة تستفيد منها الأجيال القادمة .

ثالثا : المخاطر البيئية

لقد أثر الإنسان في الطبيعة كما أثرت الطبيعة في المجتمع و من ثم فقد ظلت الطبيعة بما فيها من موارد هي التي تمارس الأثر الأكبر في الحياة البشرية حتى عهد الثورة الصناعية و بدايات المجتمعات الحديثة ، إذ بدأ الأثر الإنساني يتجلى بصورة عامة في إتجاهين رئيسين متوازيين هما : تطويع عناصر الطبيعة و إستخدامها و الإنتفاع منها إلى أقصى الحدود الممكنة و إلحاق الضرر بمظاهر الطبيعة و مواردها من جهة أخرى مما ينطوي بحد ذاته على منظومة من المخاطر الجسيمة التي لم تتبينها المجتمعات البشرية و تكتشف حماستها إلا منذ عقود قليلة و بوسعنا أن نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من الأراضي القابلة للزراعة في

[1] - جميل حمداوي ، **التنمية و البيئة ، أي علاقة (مقاربة سوسيولوجية نسقية)** ، ط1، المغرب ، 2017 ، ص28

جميع أنحاء العالم قد تم إستثمارها و فلاحتها و الإنتفاع من منتجاتها الزراعية المختلفة كما نلاحظ من جهة أخرى أن مساحات هائلة من الغابات الطبيعية و الأراضي الزراعية في جميع أنحاء العالم قد جردت مما فيها من مزروعات و أشجار إما لإستخدامها لأغراض غذائية أو صناعية أو لتطويرها ببناء المشأت الصناعية و التجارية و السكنية عليها من جانب أخر ، فإن الصناعات الحديثة المتوسعة في جميع أنحاء العالم قد أدت إلى تزايد الطلب على مصادر الطاقة و الموارد الأولية الخام التي تستخرج كلها من الموارد الطبيعية الأصلية " إن الخوف من البيئة شعور لازم الإنسان قديما و حديثا و إذا كانت معظم مصادر هذا الخوف من البيئة في القديم ترجع لعوامل الطبيعة فإن الصورة قد تغيرت و أصبحت معظم مصادر الخوف من البيئة في العصر الحديث أشد و ترجع لعوامل بشرية صناعية و ذلك للأسباب التالية :[1]

- كانت في غالبيتها ضعيفة في القديم و تأثيرها قد يكون خفيا و ضمن الدورات الطبيعية للكائنات الحية أما الخوف من البيئة حديثا فإن مصادره في معظمها صناعية و بالتالي تأثيرها أمد

- قد تكون مصادر الخوف من البيئة ملموسة و محسوسة و أثارها مباشرة (كتلوث الماء) حيث يمكن ملاحظتها بسهولة و بسرعة و قد لا تكون محسوسة و مباشرة (كالتلوث الإشعاعي)

- إمتداد تأثير المشكلات البيئية من كون معظمها كانت محلية و تصيب بقعة جغرافية محدد إلى إتصاف معظمها بظاهرة عالمية التي تعرف الحدود

- إزداد الخوف من كون المشكلات البيئية كانت تهدد الإنسان وحده حتى أصبحت تهدد كوكب الأرض الذي يعيش فيه

[1] - كاظم المقداد ، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم** ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007 ، ص10

- الخوف من أن الخطر الناجم عن المشكلات البيئية حديثا أصبح طويل الأمد و تأثيره قد يستمر لسنوات و يصيب مساحات واسعة من الأرض .

فالتصدي للمخاطر البيئية في السابق كان أسهل و يمكن مكافحتها أما اليوم أكثر المشكلات البيئية الحديثة أضحى التصدي لبعضها البعض أمل ضعيف تحقيقه من خلال ما سبق يمكننا تحديد مجموعة واسعة جدًا من المخاطر المتعلقة ببيئة العمل ، من الممكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسية:

المخاطر الداخلية: هي المخاطر الصناعية و / أو التكنولوجية التي تولدها الشركة وتؤثر على بيئتها (العناصر الطبيعية : الماء ،الهواء ، الأرض - التلوث الضوضائي وما إلى ذلك)

المخاطر الخارجية: وهي مخاطر الضرر الخارجي الناتج عن الطبيعة و / أو البيئة التي تؤثر على الشركة (الفيضانات ، الانزلاق الأرضي ، العاصفة ، الرياح ، الجفاف ...).

المخاطر الناشئة عن الأصول المستقلة عن الشركة أو بيئتها الطبيعية (حادثة تؤثر على نشاط خطير مجاور ، وما إلى ذلك).

" إن واقع مشكلة التلوث البيئي مشكلة عالمية و ليست محلية إقليمية و خصت كل الدول الصناعية و غير الصناعية لإن الملوثات لا تعرف حدودا سياسية أو فواصل طبيعية بين الدول و القارات و كل ما يتحكم بها هو الدورات الهوائية و التيارات المائية و التجارة الدولية فمثلا تساقط كميات هائلة من الملوثات على كثير من الدول عن طريق الأمطار و التي لم تنتج فيها أصلا بل أنتجت في دول أخرى و إنتقلت عبر الهواء و الأمطار أو مشكلة تلوث البحار فمثلا تلوث البحر المتوسط مسؤول عنه 120 مدينة من أصل 18 دولة تصب فيه [1]

[1] - حسن عبد اللطيف الشحات ، **الملوثات الكيمائية و أثارها على الصحة و البيئة** ، دار النشر الجامعات ، القاهرة ، 2011 ، ص13

يمكن رؤية هذه التداعيات في كثير من الأحيان على عدة مستويات اعتمادًا على المخاطر التي تنطوي عليها. نميز قبل كل شيء العواقب المتعلقة بالضرر الذي يلحق بالبيئة (العناصر الطبيعية ،التربة و المناظر الطبيعية والموارد وما إلى ذلك). هناك عوامل أخرى تؤخذ في الاعتبار أيضًا مثل الضرر المحتمل على سلامة الإنسان (بما في ذلك صحة و / أو سلامة موظفي الشركة و حتى المستهلكين لمنتجاتها وخدماتها) تشمل هذه العواقب أيضًا أية خسائر مالية بحتة (فشل المشروع ، والتكاليف الناشئة عن الضرر ، وتكاليف التأمين ، وما إلى ذلك) ، بالإضافة إلى العقوبات القانونية الحتمية (سواء كانت إجرامية أو مدنية أو إدارية) كما يشمل الأضرار المتعلقة بصورة العلامة التجارية أو سمعة الشركة.

إن الدراسات الحديثة تقسم المخاطر البيئية إلى عالمية و محلية و تبدو ان المشاكل العالمية قد نالت الإهتمام الأكثر من المشاكل المحلية مع أنها لا تقل عنها خطورة مثل الأمطار الحامضية ، الجفاف ، التصحر ، تعرية التربة ، تدهور المناطق الحضرية أما العالمية فأهمها ظاهرة الإحتباس الحراري تأكل طبقة الأزون ، إنقراض و فقدان فصائل الأحياء البيولوجية المتعددة بأنواعها المختلفة (نباتات ، حيوانات ، كائنات دقيقة) يشير تقرير الخاص بالتوقعات البيئة العالمية_، الذي كتبه 250 عالًما وخبيرًا من أكثر من 70 دولة ، إلى أنه إذا لم يتم تعزيز تدابير حماية البيئة بشكل كبير ، فإن مدن ومناطق بأكملها في آسيا و في الشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تشهد ملايين الوفيات المبكرة بحلول منتصف القرن حيث قال "جويس مسويا" المدير التنفيذي بالوكالة للأمم المتحدة للبيئة: "إن صحة ورخاء البشرية مرتبطان بشكل مباشر بحالة بيئتنا" على الرغم من أن التوسع الحضري ينمو بمعدل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم ، يقول التقرير أنه يمكن أن يوفر فرصة لتحسين رفاهية المواطنين مع الحد من بصمتهم البيئية من خلال تحسين الإدارة ، التخطيط والبنية التحتية الخضراء بالإضافة إلى ذلك ، من شأن الاستثمارات الاستراتيجية في المناطق الريفية أن تخفف الضغط على الناس للهجرة

يقول التقرير الثالث حول مستقبل البيئة العالميةGEO-3 - لندن ، 22 مايو (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) أنه يمكن أن يتأثر أكثر من 70٪ من سطح الأرض بآثار بناء الطرق والصناعات الاستخراجية وبناء المدن وغيرها من البنية التحتية الرئيسية في غضون الثلاثين عاًما القادمة ما لم يتم اتخاذ إجراء تؤخذ على وجه السرعة.و يقال إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة الأكثر تأثراً مع أكثر من 80٪ من مساحتها سيأتي مباشرة بعد آسيا والمحيط الهادئ .في هذه المنطقة يمكن أن تتأثر أكثر من 75٪ من الأراضي باضطرابات الموائل والأضرار البيئية الأخرى بسبب النمو السريع للغاية والبطيء في البنية التحتية.يمكن أن يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق تعاني من إجهاد مائي حاد في عام 2032 إذا استمرت قوى السوق في السيطرة على تطور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم.من المرجح أن تكون منطقة غرب آسيا التي تشمل شبه الجزيرة العربية المنطقة الأكثر تضرراً حيث أن 90٪ من سكانها سيعيشون في مناطق تعاني من "إجهاد مائي شديد" في عام 2032 ومع ذلك يبدو أن نسبة الجياع في العالم آخذة في التناقص .في أحد السيناريوهات المختارة سيصل الجوع إلى 2.5٪ فقط من سكان العالم في عام 2032 و هو ما يتوافق مع أهداف إعلان الألفية ، و هذه الهموم كلها هي التي تعنى بها اليوم الدراسات الإيكولوجية البيئية و لا تقتصر هذه الدراسات على الكيفية التي يمكننا بها معالجة الأضرار البيئية و إحتوائها أو على التعامل مع الكوارث الصناعية المتكررة بل أنها تركز على أسلوب حياتنا في المجتمعات الصناعية الحديثة أو الأخذة بالتصنيع " إن جانب كبيرا من التطور الصناعي و التقدم التقني هو ما لا نستطيع التكهن بنتائجه البعيدة رغم أن بوسعنا أن نلمح أثاره الإيجابية و بعض تداعياته المدمرة في الوقت نفسه "[1] و ثمة حركات و جمعيات و منظمات مدنية و غير حكومية تقف في وجه القوى الضارة بالبيئة كمنظمات السلام الأخضر التي إنتشرت في معظم بلدان العالم للتنديد بالسياسات التنموية الملوثة للبيئة من أجل الدفاع عن البيئة و الأنساق الإيكولوجية و الطبيعية و محاربة

[1] - أنتوني جيدنز ، **علم الإجتماع** ، تر فايز الصياغ ، منشورات المنظمة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2005 ، ص639

التجارب النووية في المحيطات و في هذا يؤكد أنتوني غيدنز :" لقد أفضى إنشغال الناس بمثل هذه الهموم على بروز الحركات و الأحزاب الخضر بالإضافة إلى مبادرات عديدة أخرى مماثلة مثل (أصديقاء الأرض) ، (السلام الأخضر) و رغم التنوع في المنطلقات السياسية و ربما الفلسفية و هذه الحركات و الحفاظ على الموارد الطبيعية بدلا من إستنزافها و حماية ما تبقى من فصائل الحيوانات و النباتات و الحيلولة دون إنقراضها و قد تعاظم الأثر الإجتماعي و السياسي لهذه الحركات (...) [1] كما ان هذا التيار يمارس نفوذا متزايدا على الصعيد العالمي و في معارضته لكثير من السياسات و المؤسسات الداعية إلى عولمة الأنشطة الإقتصادية و التجارية مثل منظمة التجارة العالمية بإعتبارها محاولة لفرض هيمنة إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى على المجتمعات النامية و تعود نشأة الحركات الخضر و الإهتمام العام بمشكلات البيئة إلى تقرير نشره نادي روما عام 1974 بعنوان (حدود النمو) و تكهن التقرير بناءا على نماذج نظرية مستقاة من مطلع القرن العشرين حتى السبعينات منه بوقوع أزمة بيئية خطيرة في المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء و أكد التقرير أن العالم سيواجه مخاطر عدم الإستدامة فيما يتصل بعدد من المكونات و الأثار المهمة مثل مستويات السكان و التصنيع و التلوث و إنتاج الغذاء و إستنزاف الموارد [2]

رابعا : المخاطر البيئية التي تهدد صحة الإنسان

لقد أصبحت قضية البيئة في القرن العشرين قضية إنسانية محلية و كونية ملحة لإعادة النظر في تعامل الإنسان مع الطبيعة ، لإن الإنسان قد عاش في كنف الطبيعة سنوات طويلة و لم يلوثها كما لوثها الإنسان المعاصر منذ الثورة الصناعية في القرنين التاسع عشر و القرن العشرين بسبب الملوثات البرية و الهوائية و البحرية " و قد شارك في تدمير البيئة و الطبيعة حتى أصبح الحديث اليوم عن الإحتباس الحراري و تزايد درجات الحرارة و ثقب الأزون و إنتعاش ثاني أوكسيد الكربون و فقدان الحياة الطبيعية التي كان يعرفها الإنسان

[1] - أنتوني جيدنز ، علم الإجتماع ، مرجع سابق ، ص636
[2] - أنتوني جيدنز ، نفس المرجع ، ص637

من قبل و تزايد ظاهرة الجفاف و تنامي ظاهرة التصحر في البلدان المجاورة للصحراء و تناقص المياه الصالحة للشرب و تزايد عدد سكان العالم و كثرة النفايات و الملوثات التي تهدد سلامة صحة الإنسان "[1] و ينتج عن الصرف الصحي الذي تتزايد تدفقاته الملوثة في دول العالم الثالث أثار صحية خطيرة على مستوى التنفس و إنتقال الأمراض و الأوبئة من شخص إلى أخر و من مكان إلى أخر و مازالت الدول السائرة في طريق النمو عاجزة عن توفير جميع القنوات لحماية الصرف الصحي ، و تشكل الموارد الطبيعية و الخدمات البيئية مصدرا مباشرا لسبل أناس خاصة الفقراء و من جهة أخرى يلاحظ أن هناك مجموعة من الدول سارعت إلى إصدار قوانين بيئية و إيكولوجية صارمة سواء كانت تلك القوانين مدمجة في الدستور أم مستقلة عنه على شكل لوائح خاصة بقانون البيئة و في الوقت نفسه أصبحنا اليوم نتحدث عن القانون البيئي الدولي الذي ينص على ضرورة الحفاظ على البيئة من جهة و معاقبة مرتكبي المخالفات و الجنح و الجنايات في حق البيئة من جهة أخرى ، و يواجه الإنسان المعاصر اليوم عدة مشاكل بيئية خطيرة أصبحت تهدد حياة الإنسان و تؤثر في وجوده بشكل سلبي ، بل تهدد حتى الأجيال المستقبلية بشكل خاص و من أهم المشاكل التي يواجهها خاصة مشكل التلوث و النفايات من جهة و قلة الموارد المتجددة من جهة أخرى و من أهم هذه المخاطر البيئية التي أصبحت تهدد الإنسان هو التلوث و النفايات .

1 – التلـوث و النفايـات : يعد التلوث من أخطر ما يهدد سلامة الإنسان و صحته و بخاصة التلوث الهوائي ، التلوث المائي ، التلوث البري .

1-1التلوث الهوائي : تشير بعض التقارير إلى أن تلوث الهواء عن طريق إنبعاث الغازات السامة في الجو يتسبب في وفاة ما يقارب من ثلاثة ملايين شخص سنويا في العالم ، و يمكن التمييز هنا بين نوعين من تلوث الهواء : فهناك التلوث الصناعي الناجم عن الإنبعاثات الصادرة عن المناطق و المجمعات الصناعية و العربات و المركبات و التلوث

[1] - جميل حمداوي ، **التنمية و البيئة ، أي علاقة (مقاربة سوسيولوجية نسقية** ، نفس المرجع ، ص33

الداخلي البيئي الناجم عن الوقود المستخدمة لأغراض التدفئة و الطهو ، و كان هذا النوع من التلوث حتى عهد قريب وفقا على المجتمعات الصناعية التي تكثر فيها الإنبعاثات السامة من المصانع و المركبات غير أن التقارير تشير إلى أن 90% من الوفيات إنما تحدث في البلدان النامية من جراء إستخدام المشتقات النفطية و الغاز أو حتى من إستعمال الحطب لأغراض بيئية و يرتبط التلوث بمجموعة واسعة من المخاطر الصحية و الأمراض مثل : أمراض الرئتين و الجهاز التنفسي ، و السرطان ، أمراض القلب و لا تقتصر أثاره على البشر و الحيوانات بل تتعداه إلى عناصر الطبيعة و البيئة الإيكولوجية عموما و يتمثل ذلك فيما أصبح يسمى بالأمطار الحمضية التي تعبر الحدود من مصادرها في المناطق الصناعية الكثيفة و تهطل في مناطق أخرى مثل كندا و بولندا و السويد مما يلحق أضرارا سمية بالغة بمياه البحيرات و الأنهار ، و منه فإن التلوث الهوائي من اخطر الملوثات البيئية التي تهدد وجود الإنسان و صحته العضوية و النفسية و سلامة الأجيال المستقبلية .

1.2 تلوث المياه : يعد تلوث المياه أخطر ملوثات البيئة فلا حياة للإنسان دون ماء طبيعي نقي و صالح و لا سيما أن الموارد الإشعاعية و الأسمدة و ملوثات المصانع تهدد نقاء مياه الأنهار و البحار و المحيطات كما تهدد حياة الطيور و الأسماك بصفة خاصة و من هذا يعد تلوث الهواء " من المشكلات الخطيرة التي تواجه مختلف المجتمعات لا لعلاقته المباشرة بالماء الذي يستخدمه الناس فحسب بل لأثاره الجسيمة في الحياة الطبيعية سواء البر أو في البحر و تعتبر المواد الكيماوية و المعدنية السامة و مبيدات الحشرات و الأسمدة الكيماوية و المجاري و أنظمة الصرف الصحي من المصادر الرئيسية لتلوث الماء في البحيرات و الأنهار و السواحل ما يؤدي إلى مجموعة واسعة من المخاطر و لا سيما في مناطق صيد السمك أو إستخدام المياه لأغراض الإستهلاك البشري أو الزراعي [1] و عليه يشكل تلوث

[1] - أنطوني جيدنز ، مرجع سابق ذكره ، ص634

المياه خطرا كبيرا على حياة الإنسان بصفة خاصة و خطرا كبيرا على حياة الكائنات الحية بصفة عامة .

2 – النفايات : يعد مشكل النفايات من أخطر المشاكل البيئية التي تهدد صحة الإنسان العضوية و النفسية و تؤثر في سلامة وجوده بسبب الأمراض الناتجة عن النفايات الصلبة و لا سيما عندما تتكدس بالأطنان في الشوارع و الطرقات ، و في هذا المجال فإن البلدان النامية تعاني بصورة خاصة من الإفتقار إلى خدمات جمع النفايات مما يؤدي إلى تكدسها و تراكمها في الشوارع و الأزقة و المناطق المأهولة أو القريبة من التجمعات السكنية الأمر الذي ينجم عنه لا محالة إنتشار الأمراض و الأوبئة حيث تشكل النفايات الصلبة خطرا كبيرا يهدد صحة الإنسان و سلامته و بقاءه في بلاد الجنوب أكثر من بلدان الشمال لعجز الدول عن توفير الإمكانات المادية و المالية و البشرية لجمع تلك النفايات بل تتكدس و تتراكم في شكل جبال حتى تنبعث منها روائح خطيرة تهدد إستقرار الإنسان و تواجده في ذلك الفضاء الطبيعي و المادي .

3 – إستنضاب الموارد المتاحة : تعاني المجتمعات البشرية ندرة الموارد الطبيعية بسبب الإستغلال الجائر و الإستنزاف المستمر لثروات الطبيعية و البيئية لإشباع طلبات الأسواق و تلبية منافع المستهلكين في مختلف بلدان العالم و تحصيل العملة الصعبة و نلاحظ كثرة الإستهلاك من الطاقة و الوقود الأحفوري و إستنزاف العديد من مصائد الأسماك في العالم و الإستخدام الفاحش لأخشاب الغابات الإستوائية و منتجات أخرى من أنواع الكائنات المعرضة لخطر الإنقراض ناهيك عن إستنزاف الموارد المعدنية و الطاقوية بشكل مفرد و إستنزاف التربة الزراعية و تعتمد المجتمعات البشرية في معيشتها على الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها مثل : الماء ، الغابات ، الأسماك و الحيوانات و الزراعة و غالبا ما تسمى

العناصر بالمصادر المتجددة لأنها في الأحوال و الأوضاع الإيكولوجية السلمية تتجدد بصورة تلقائية على مر الزمن أما إذا رجحت كفة إستهلاك هذه الموارد على ما هو متوفر منها بالفعل فإن هذه الموارد تتعرض لمخاطر النضوب و تكمن هنا بعض المبررات للتوجهات الداعية إلى كل من التنمية المستدامة و البيئة المستدامة و يمثل نقص المياه و الموارد المائية عموما أحد الإشكاليات المعقدة المزمنة في أكثر المجتمعات النامية و ألقل نموا ، فالمناطق الجافة أو القاحلة في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط على سبيل المثال تتزايد فيها الضغوط و معدلات الإستهلاك على مصادر المياه حتى أن الحاجة إلى المياه أخذة بالتعاظم بصورة متسارعة و من المؤكد أن هذه المناطق هي التي تتزايد فيها معدلات النمو السكاني قياسا على ما يتوافر فيها من مصادر المياه الطبيعية و يمثل الإحترار الجوي العالمي واحدا من الأسباب الرئيسية لإستنزاف مصادر المياه ، إن إرتفاع درجات الحرارة سيؤدي بالضرورة إلى إزدياد الحاجة لمياه الشرب و الري ، إذ تكمن مظاهر التلوث في الملوثات الهوائية و المائية و البرية ناهيك على النفايات الصلبة و تخريب الطبيعة و تدمير البيئة و إجتثاث المجال الأخضر و تمدد الصحراء على حساب الرقعة الصالحة للزراعة و منه نستخلص أن المخاطر البيئية أصبحت من أهم المشاكل و القضايا الخطيرة التي تؤرق باحث العلوم الإجتماعية المخاطر و حتى العلوم الإنسانية و الإيكولوجية و التجريبية من جهة أخرى و من ثم فقد بذلت جهود كبيرة و جبارة من قبل الأمم المتحدة و حكومات الدول و المجتمع المدني و المنظمات الغير حكومية من أجل حماية البيئة حماية صارمة و الحفاظ عليها بشكل دائم و مستمر و العناية بها عناية تامة و تبقى هذه المحاولات غير كافية و محدودة من أجل الوقوف في وجه المخاطر الإيكولوجية و البيئية التي تهدد حياة الإنسان من يوم لأخر و بالتالي تعرض البشرية و أجيالها اللاحقة بأضرارها و أفاتها الخطيرة للبؤس ، الشقاء ، الهلاك (...) و تسعى الكثير من الدول اليوم إلى إصدار قوانين بيئية و طبيعية و قومية إلى جانب القانون الدولي الخاص بالبيئة بغية تجريم السلوكات

الملوثة أو معاقبة الأفراد و الجكومات و الشركات و المصانع و الدول التي تتسبب في تلوث الكرة الأرضية من قريب و بالتالي تساهم في تخريب الأنساق الإيكولوجية .

المطلب الثاني : المخاطر الإثنية

تمهيد : تعد المخاطر الإثنية المشاكل المرتبطة بشكل أساسي بالثقافات المحددة لبلد معين أو دولة أو مجتمع ممثلة باللغة والدين نادرا ما يعالج المفكرون المعاصرون هذه المشاكل ، ربما باستثناء علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا المهتمين بعواقب الإمبراطوريات الاستعمارية خلال النصف الثاني من القرن العشرين و التعددية تأكيد و إقرار لعالم متنوع و مختلف فأصبحت إحدى الثوابت ألية الحياة المعاصرة و كيفية التعامل و التفاعل معها سيؤدي بشكل أو أخر إلى بلورة الملكية الذاتية و الإحترام و التسامح و الحوار و المرونة في تعايشنا مع الأخرين .

أولا : مفهوم الإثنية

من بين الصور و الأشكال المختلفة للتعددية إكتسبت التعددية الإثنية العرقية أهمية خاصة لما طرحته من الصراعات الإثنية و العرقية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على إمتداد دول العالم من تحديات لأنماط إدارة التنوعات و ما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات تمت دراسة مفاهيم العرق أو الإيثنية كمجموعات الاجتماعية منذ بداية القرن العشرين مع مدرسة شيكاغو، حيث تشير إلى الأقليات الثقافية من خلفيات المهاجرين ، ثم ظهرت اهتمامات متعددة المجالات المرتبطة بالنظر في التنوع الثقافي ومكافحة التمييز حول أهمية ومخاطر الإحصاءات العرقية و مكانة الأقليات في المجتمع و أهمية مفهوم الهوية الوطنية والطائفية. وبالتالي فإن السياق الاجتماعي السياسي يؤدي إلى وصف البحث حول العرق كموضوع حساس بمعنى أنه يمكن أن يمثل خطرًا أو قضية للأشخاص المعنيين به و يطرح أسئلة اخلاقية ، و تعرف الموسوعة البريطانية التعددية أنها " الإستقلالية التي تحظى بها

جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة و النقابات المهنية و الإتحادات العمالية و الأقليات العرقية "[1] و تفترض التعددية الإعتراف بحقوق الإنسان في المجتمع و بكرامته و برسالته مثلما تفترض الإقرار بواجباته و مسؤولياته و على ذلك تفسير التعددية " أحد شروط الممارسة الديمقراطية و بالتالي فهي تتعارض تعارضا تاما مع وجود الدولة الشمولية بل تفترض قدرا من الحياد من قبل السلطة العليا –أي الدولة التي ينبغي أن تحترم القوى و المؤسسات التي تعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد [2] و هناك من يرى أن التعددية هي تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع و افختلاف في إتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة و خاصة المجتمعات الحديثة و من وجهة نظر فلسفية أخرى ترى مجموعة من الباحثين " أن التعددية الثقافية هي بمثابة حتمية طبيعية تنشا في كل المجتمعات شأنها شأن التعددية العرقية و اللغوية ..و تنتج ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة عوامل عديدة أهمها على الإطلاق الهجرة و التحركات السكانية

بين الأقطار و الدول "[3] و منه فإن التعدد هو الأصل في تركيب الجماعات و تكوينها و أن التعدد لا يأخذ صورة أو نمطا واحدا بل تتمايز المجتمعات بما تحتويه من تعدديات و توجهات مختلفة و لا يكون التعدد على مستوى الجماعات فحسب بل يتجاوزها غلى داخل المجتمع الواحد و هذا بتعدد الجماعات فيه .

1 - تعريف الإثنية

إن مفهوم **الإثنية** كما يطلق عليها بالإنجليزية جاء من الكلمة اليونانية Ethnos و التي تعني شعب أو قبيلة و قد تم إستخدام هذه الكلمة لأول مرة في اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر و ظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكرهون فمصطلح الإثنية حديث الإستعمال في العلوم الإجتماعية رغم إستعماله في علوم دراسة البشرية ، و إرتبط

[1] - Encyclopedia BRITANIQUE . VOL 8 P51
[2]- www .fakher Sultan / multipartism politic
[3] - Hari Prasad bhattarai ; **cultural diversity and pluralism in rapal** ,USA , CNAS , journal vol 31 n02,2004 ,p295

مفهوم الإثنية بالعلوم الإنسانية و الإجتماعية و ظهر هذا المفهوم لأول مرة عام 1909 و ذلك حسب وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الصادر خلال الثورة الروسية عام 1917 في إطار المبادئ التي تنظم العلاقات بين القوميات المختلفة في الإتحاد السوفياتي فقد تم ذكر الأقلية الإثنية و تميزها عن باقي الأقليات القومية بالرغم من أصول هذا المفهوم يرجعه الكاتب "بيتر وورسلي" إلى العصر اليوناني كما " أن هناك من يستعمل مفهوم الإثنية لوصف الحالة الثقافية لمجموعة بشرية فقد ينطبق هذا المفهوم على الحضارة ، القبيلة ، العرق ، اللغة ... و بالتالي فإن الإثنية هي مصطلح يصف جماعة بشرية وفقا لخصائصها الثقافية و اللغوية "[1] كما تعرف الإثنية وفقا للموسوعة الأمريكية بأنها جماعة تتميز عن غيرها إما بالعرق أو القومية أو اللغة أو الأصل أو الدولة القومية ، فحسب هذا المفهوم فإن الإثنية لا يشترط فيها أن تكون ذات أقلية أو أغلبية و إنما تميزها صفات معينة " هناك من يرى بأن الإثنية هي مفهوم مرادف للعرقية و هو كذلك ما ذكره قاموس المورد الذي ترجم كلمة الإثنية من الإنجليزية إلى العربية بمعنى العرق "[2] أما كلمة عرق Ethnic فهي قديمة " شاع إستخدام مفهوم الإثنية (العرقية) بين السياسيين و علماء الإجتماع و العامة في الغرب منذ الخمسينات من القرن العشرين و منذ الستينات أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد و اللغة و الدين و أي سمات أخرى مميزة فالأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية و تعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات [3]

و مهما كانت الإثنية سواء أقلية أو أغلبية بحكم عدد السكان فإنها تنتشر بشكل كبير في القارة الإفريقية فقد لا نجد دولة واحدة تقريبا تفتقد للتعددية الإثنية فهناك نماذج مختلفة للأقلية أو الأغلبية نذكر أهمها :

- الصوماليون في كينيا و إثيوبيا و جيبوتي و هم نماذج للأقلية القومية

---

[1] - رياض عزيز هادي ، **المشكلات السياسية في العالم الثالث** ، كلية العلوم السياسية ، ط2 ، بغداد ، العراق ، ص429

[2] - إليا حريق ، **السراتية و التحول السياسي و الإجتماعي في المجتمع العربي الحديث** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 08 ، 1980 ، ص15

[3] - عبد الخافظ أحمد ، **الدولة و الجماعات العرقية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية** ، القاهرة ، 2005 ، ص31

- الزنوج في موريتانيا و هم نموذج للأقلية العرقية

- البربر في المغرب العربي نموذج للأقلية اللغوية

- التوشي في رواندا و بورندي نموذج للاقلية القبلية

- الأقباط في مصر ، الأكراد في العراق ، إيران ، تركيا نموذج للاقلية الدينية

- الأسيويون (الهنود) (الصينيون) في إفريقيا نموذج للأقلية الوافدة

كما تشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية أو الإثنية إلى أنها جماعة إجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق و اللغة و الروابط القومية أو الثقافية و هناك تعريفات أخرى ترى أن الجماعة الإثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها و تعرف من جانب الأخرين على أساس أنها حائز لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية في محيطها الأشمل و تعني إثنية (عرقية) أناس أو قوم و تدل الإثنية على الرمز و شعار للفرد فهي عبارة عن تراث ثقافي الذي يؤثه الفرد عن المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها .

2- تعريف الجماعات الإثنية

منذ سنة 1880 بدأت الأبحاث الإثنوغرافية الغربية تستخدم مصطلح الإثنية (العرقية) للإشارة إلى الشعوب التي كانت تنظر إليها كشعوب بدائية و التي كانت تعني بشكل رئيسي الشعوب الوثنية و كان الشعب الذي يعامل كإثنية يفتقر في نظر الإثنولوجيين للحضارة و المدنية بل و للثقافة المتطورة و قد ترسخ هذا الإستخدام لمفهوم الإثنية كوسيلة للتمييز بين الشعوب البدائية غير الأروبية و غير المسيحية ، فالإثنية تشير عموما إلى التكوينات أو هويات جماعية متميزة فقد تستخدم في سياقات كثيرة للتعبير عن الجماعات الأقلية في

علاقاتها مع أكثرية قومية في بلد معين و تشير بذلك إلى الإختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب و الأكراد و البربر و الأرمن و يستخدم للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي و هناك العديد من التعريفات التي قدمها المفكرين للجماعة الإثنية أهمها " الجماعة الإثنية هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو ثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية)"[1] كما عرفها " سعد الدين إبراهيم " الجماعة الإثنية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية كما يكون هؤلاء الأفراد و كذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات و على نحو يخلق لديهم الشعور بالإنتماء كل لجماعته [2] .

و منه فإن الجماعة الإثنية هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها و يرتبط أفرادها بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية و الإرتباط بإقليم خاص و الأصل المشترك و التلاحم و يمكن أن نحدد أن الجماعة العرقية تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط بيولوجية و فيزيقية (الأصل أو السلالة) أو ثقافية (الدين ، اللغة ، الثقافة و تعيش مجموعة السكان في ظل مجتمع سياسي مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لذلك المجتمع و يكون أفراد هذه الجماعة على يقين لمقومات هويتهم و يسعون دائما و أبدا للحفاظ عليها و دعمها في مواجهة عوامل الضعف و التحلل ، و يمكن النظر للمخاطر الإثنية أنها تهدد التضامن الوطني فالإثنية عادة ما تعتبر على أنها سلبية في سبيل إنشاء دول جديدة و حديثة خاصة لمجموعة إثنية معينة حيث أصبحت الصورة المشتركة لمعظم المجتمعات المتنوعة إثنيا تتمثل في التوتر و الشحن الإثني كما الحال في قارة إفريقيا (قارة التعدد و التنوع) فقد أصبحت إفريقيا مرادفة لحالة العنف و

[1] - وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1997 ، ص109
[2] - سعد الدين إبراهيم ، **تأملات في مسألة الأقليات** ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، مصر ، 1992 ، ص23

الصراع الداخلي و تعاني من إنتشار الجريمة و الأوبئة و إنهيار مؤسسات الدولة و حكم القانون و عجز الدولة عن توفير الإحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية و زيادة الأزمات فيظل تنامي الهويات الإثنية و الدينية و تؤكد معظم الدراسات و الأبحاث المهتمة بالظاهرة الإثنية أن الجماعات الإثنية تسعى إلى تأكيد هويتها و إحترامها من خلال السعي لتمثيلها في النظام السياسي أو منحها مركزا خاصا في البلاد فهي تطالب بمطالب خاصة لأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش فيه و المجتمع الذي تنتمي إليه و عادة ما تتمحور هذه المطالب في اللغة و العادات و التقاليد خاصة تعليم اللغة للجيل القادم في النظام التعليمي الرسمي للدولة كلغة رسمية للبلاد أو بالتعددية اللغوية ، فمشكلة تحديد اللغة الرسمية للدولة و لغة التعليم و الإدارة في ظل و ضع تعددي واجهت العديد من الدول الجديدة في إفريقيا في تبني اللغة الرسمية و من المخاطر الإثنية المطالبة المستمرة للجماعات الإثنية بإحترام عاداتها و السماح لأفرادها بممارسة هذه الهادات و الطقوس ، و الجماعات الإثنية عادة ما تتطرح مبررات تاريخية أو إدارية بمطالبها كأن تكون أكثر تعليما و كفاءة و خبرة لكن في مرحلة ما بعد الإستقلال تعقدت المطالب الإثنية للمجموعات التي كان لها دور نضالي في التحرر ، فإنتشار الجماعات الإثنية برز كأحد أهم المشاكل الرئيسية في مختلف دول العالم لذلك نجد أن طرق و أساليب إدارة التنوع الإثني في مختلف دول العالم مازالت قيد الأبحاث و الدراسات فالعالم يواجه اليوم في ظل العولمة ليس فقط حقيقة التعددية العرقية و إنما طرق التعامل معها و عليه فإن إستجابة الدول لهذه التعددية مختلفة تجاه إدارة التنوع و الإختلاف بإعتبار الجماعة الإثنية مفهوم قد يتسع نطاقه ليشمل كل أشكال التمايز و قد يضيق ليقتصر على التمايز العرقي دون سواه و تصنف الجماعات الإثنية من عدة زوايا كالسلالة و العنصر أو اللغة و الثقافة أو الدين و الطائفة كما تصنف أيضا وفقا لغاياتها : إندماجية /إنفصالية / أو إستعلائية كالصهونية و النازية [1]

[1] - ظاهر حسين ، **معجم المصطلحات السياسية و الدولية** ،ص120

ثانيا : مفهوم التعددية الإثنية

تعود الأصول الأولى إلى مصطلح الإثنية الإغريقية القديمة ، حيث وردت لدى الشاعر " هوميروس " في الإلياذة Ethnos بمعنى قبيلة باللاتينية ينحدر أفرادها من جد مؤسس و يجمع المفكرين حول كلمة الإثنية تعني التضامن بين المنتمين لإثنية واحدة أو الوعي الفردي الجماعي بالإنتماء لها حيث يعتبر فريديريك بارث من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية فاللإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة و ثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة أعضاؤها يتغيرون على المدى الزمني البعيد و ذلك لإن عضويتها و حدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الإجتماعية و أكد Barth أن الهوية الإثنية تولد و تؤكد و تنتقل في نطاق التفاعل و التعامل بين صناع القرار و الفرد[1] و يستخدم السوسيولوجي البريطاني أنتوني سميث كلمة Ethnic ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها كما أنها ترتبط برقعة أرض معينة و تمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة و بوجود إحساس لتضامن بين معظم أفرادها فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة و أساطير مشتركة ، و لعل تعريف أنتوني سميث من أهم التعريفات للمجموعة الإثنية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الإستغناء عنها و هي :

- مجموعة من السكان و هذا يعني التركيز على العدد أي على نسبية معينة معتبرة

- الأصل المشترك : و هو عنصر جوهري ترتكز عليه أي مجموعة إثنية

- الإرتباط بإقليم **و** هو يعبر عن وجود وطن أو مجموعة أوطان تقطنها هذه المجموعة الإثنية.

- التضامن ، التلاحم و التكتل و هي شروط ضرورية للمجموعة الإثنية لتضمن بقاءها و إستقراراها داخل أي مجتمع سياسيا ، إقتصاديا [2] و هناك من يرى أن الإثنية

[1] -Fredrik Barth (ed) **,EHNICGROUPS AND BOUMDARIES** , Little Brown ,USA , Boston ,1969 ,p9

[2]- إيدابير أحمد ، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي ، دراسة** حالة مالي ، رسالة ماجستير ن جامعة الجزائر 3،2011-2012 ص16

" هي مجموعة من الناس أو فئة إجتماعية تشترك في خصائص عرقية و ثقافية تحتل رقعة جغرافية واحدة و يجمع بينهما شعور التضامن و التناصر كل ذلك يجعلها مجموعة متميزة فتتصرف هي و يتصرف الأخرون حيالها تبعا لذلك و ينطوي هذا التعريف على خصائص الجماعة بحيث أن الجماعة تختص بأن لها حدود قد تتكمش أو تمتد تبعا لظروف تاريخية و إجتماعية معينة ، كذلك فإن الإثنية شعور طبيعي و فكري في الجماعة الإنسانية تقوى و تضعف تبعا لظروف و إقتصادية و تاريخية معينة و لها خاصية إجتماعية توحدها ظروف إجتماعية و تاريخية تقوى و تضعف تبعا لمسار و حركية تلك الظروف [1] ومنه فإن مسالة تحديد مفهوم شامل للتعددية الإثنية يعد من أكبر المواضيع جدلا و عدم الإتفاق حول مضامنيه فهي ظاهرة معقدة قابلة للتغيير و الثبات معا ، فالإثنية ظاهرة إنسانية معقدة و مركبة و قديمة يتطلب تحليلها و السعي في فهمها الإحاطة بالأبعاد المادية و النفسية و الإجتماعية و التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة و التي يمنح كل جماعة دوافع قيام الجماعات الإثنية و تطويرها و غالبا ما تؤكد مطالب حول هويتها و إحترامها بتمثيلها في الهيئات التشريعية و التنفيذية و القضائية و كلما تباينت قيم الجماعة الإثنية و هويتها و تمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد و الإنفصال و زيادة المخاطر الإثنية و أرجع الكثير من المفكرين و الباحثين زيادة النشاط العرقي خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي إلى أسباب عديدة منها إنهيار الثنائية القطبية المصاحب لفترة الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفياتي و الديمقراطيات الشعبية مفادها أن الجماعات العرقية لها حق تقرير المصير سواء بالمشاركة في الحكم أو إختيار شكل النظام المناسب و كان معنى هذا أن الجماعات التي عانت من الظلم و الخضوع إبان الحرب الباردة أن تستمر على هذا النحو و إن فرصة الخلاص و أن العهد الجديد أتى أيضا بقيم جديدة تتمثل في دعم حقوق الإنسان و الأقليات و الجماعات فضلا عن الحد من سيادة الدول و تقليص مفاهيم السيادة التقليدية ، في الحقيقة ظهر التنوع كمشكلة رئيسية في أجزاء مختلفة من العالم اليوم و ذلك هناك

[1] - بن عودة محمد الأمين ، **النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني ، السودان نموذج**ا ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ،2010،ص09

أساليب إدارة التنوع و هذا يرجع لأن التحديات البارزة للتنوع تضع ضغوطا من أجل إعادة النظر في المجال الإجتماعي الثقافي فالعالم اليوم يواجه مخاطر التنوع الثقافي و أيضا طرق التعامل معه .

لابد بالوعي الكامل لتعددية الإثنية و النظر للفرد أنه ينتمي إلى دين او جماعة إثنية أو لغة معينة و من جهة أخرى فشل النظر لفشل مشروع معظم الدول الحديثة في إدارة التعددية الإثنية و الثقافية و يرجع بالأساس لفشل المدارس البنيوية المتعاقبة على السلطة و الثقافة

فهو فشل بنيوي لم تلعب التعددية الإثنية دورا في تحطيمه كما تدعي الكثير من الدول و إلقاء اللوم على الإثنيات القومية في إستمرار اللاإستقرار و لكن فشل الدولة كجماعة سياسية يلازمه فشل المجتمع كجماعة إنسانية بحيث أن المجتمع هو من ينتج الدولة أي الدولة نتاج المجتمع و لا يمكن إنتاج الفرد الوطني بناءا على جملة من قيم المساواة و التكافؤ و الحرية و العدالة وفقا لمبادئ الديمقراطية و المواطنة و التعددية و السلم و التنمية فهذه القيم الإجتماعية هي الكفيلة بإنتاج مجتمع موحد و فعال تنتج الروح الكلية للمجتمع من أجل المصالح لكل أفراد المجتمع .

1 - المقاربات النظرية للتحليل السوسيولوجي للتعددية الإثنية

ركز الكثير من المفكرين الغربيين بدراسة المجتمعات بأبعادها الإثنية و العرقية و القبلية بالتركيز على خصوصيتها الإجتماعية و الثقافية في إطار ثلاث مدارس و أهمها :

المدرسة الماركسية : بدأ كارل ماكس و أتباعه من الماركسيين حيث نظروا إلى المجتمعات الإفريقية عامة و المغاربية خاصة من خلال إعتبار أن المجتمعات تسير وفق سلطة القبيلة فهي عبارة عن أسر كبيرة تحتكر النفوذ و الثروة داخل المجموعات " قد إعتبر كارل ماكس عند دراسته للملكية الجماعية للأرض في الجزائر أن هذه الأخيرة هي شكل جماعي يلائم

طبيعة المجتمع القبلي "[1] كما نظر للإثنية بشكل سلبي و أنها عامل معرقل للإستقرار و الإندماج الإجتماعي و أبرز " إيف لاكوست " أهمية المنظومة القبلية و العشائرية و تأثيرها

على العلاقات الإجتماعية داخل المجتمعات الإفريقية عموما و المغاربية خصوصا [2] و منه فإن الإجتهادات النظرية الإجتماعية و الأنتروبولوجية بخصوص الإثنية الإجتماعية في أبعادها الإثنية و القبلية تبقى قليلة و ليست في مستوى التحديات السياسية و الأمنية ، الإجتماعية ، الثقافية ، إن غلبة المفهوم القبلي في المجتمعات الإفريقية يعكس حالة إستمرار التجاذبات السياسية و الإجتماعية بين القبيلة كمكون إجتماعي و ثقافي من جهة و الدولة كبناء إجتماعي حديث و كل منهما يحاول فرض منطقه على الأخر لكن الدولة الوطنية المعاصرة تسعى دائما في إطار المسار التنموي لها إلى بناء مجتمع متوازن يجمع بين كافة مكوناته القبلية و الإثنية و العرقية و جعلها عملا خاضعا للإندماج الإجتماعي و ليس عمل تفرقة و إنقسام .

ثالثا : التعددية العرقية

إن مفهوم التعددية العرقية مرتبط بالتغيير في العلاقات الاجتماعية و ليس مجرد تعبير عن وجود جذور بل الاعتراف الاستفزازي في المطالبة بالهوية، أن دراسة العرق تعني لمس مجال الهوية والعلاقة الحميمة و لكن هذا الموضوع حساس أيضًا لأنه له تأثير عام لا يمكن إنكاره وصعوبة تعزيز القيم التي تعزز "العيش معا". حيث لا يتم تنفيذ الإبادة العرقية بطريقة وحشية أو متعطشة للدماء بل إنه نتيجة لتقدم بطيء للاكراه هدفه قتل هوية الناس والمجتمعات لجعلهم يتبنون هوية جديدة.

ظهرت بهذا المعنى في نهاية السبعينيات و يعني الإبادة العرقية التي تشير إلى التدمير و إبادة الثقافة و الحضارة ، الهوية الاجتماعية لمجموعة عرقية أو مجموعة بشرية دون الرغبة

[1] - كارل ماكس ، فريدريك إنجلز، تر ، جورج طرابيشي ، **الماركسية و الجزائر** ، بيروت ، لبنن ، 1978 ، ص356
[2] - كارل ماكس ، فريدريك إنجلز، تر ، جورج طرابيشي ، **الماركسية و الجزائر**، نفس المرجع السابق ، ص327

في القضاء على هذه المجموعة جسديًا. يتم تنفيذ هذا التدمير من قبل مجموعة بشرية أخرى عن طريق العنف أو غيره من القوة الناعمة على سبيل المثال إدخال تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية عنيفة إلى حد ما و من مرادفاتها: الإبادة الثقافية ، فعل التحضر ، الاستيعاب القسري.

يعرف الاتحاد الدولي لعلوم الأنثروبولوجيا والاثنولوجيا (1983) الابادة العرقي : " أي فعل يؤدي إلى تدمير ثقافة جماعة ما من أجل القضاء على إثنيتها أو هويتها العرقية". بناءً على عمل "رافائيل ليمكين" الذي اقترحتعريفًا أولًا في قاعدة المحور الخاصة به في أوروبا المحتلة (1944) تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن الإبادة الجماعية هي فعل يرتكب بنية التدمير الجزئي أو مجموعة قومية أو عرقية أو دينية بأكملها. يمكن القيام بذلك عن طريق قتل أعضاء هذه المجموعة من خلال تقويض سلامتهم الجسدية أو العقلية ، من خلال فرض شروط الوجود التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير الجماعة بفرض تدابير تحد من إعادة إنتاج أعضائها . يمتلئ التاريخ بحركات الشعوب التي أنشأت وفرضت حضارات جديدة غالبًا بالقوة ، بينما في المجتمعات الصناعية تم تدمير الآخرين بوسائل و سرعة الاتصالات و البحث المستمر عن موارد إضافية و عممت هذه العملية على جميع الثقافات التي سبقتها على هذا الكوكب.

حيث تشير إلى تدمير ثقافة مجموعة من الناس وخاصة من جماعات السكان الأصليين، مصطلح *الإبادة العرقية* كانت تستخدم في فحص الثقافات الهندية في أميركا من قبل المجلس الذي كان يرأسه روبرت جولين في أواخر عام 1960. وقد أدى ذلك إلى نشر معنى محدد للإبادة العرقية التي ارتبطت بتدمير الثقافات الأصلية من قبل الحضارات الأخرى ولا سيما الحضارة الأوروبية .كما عبر جولين ،*الإبادة العرقية* ليست حول العدوان بقدر ما هو انعكاس لثقافة الهيمنة ونفي الآخر. لذا العرقيةُ Ethnicité قد استخدمت لوصف مفهوم النزعة العرقية من قبل مجموعة واحدة المبذولة ومشاعر التفوق التي يمكن أن تؤدي

إلى تدمير ثقافة الآخرين .كما يعالج بشكل أعمق عواقب الاستعمار لثقافة من قبل ثقافة أخرى) .

يفسر سبب تركيز الكثير من الباحثين على نية الإبادة الجماعية. فبالنسبة لهم فإن الإبادة الجماعية هي شكل من أشكال القتل الجماعي في اتجاه واحد ترتكبها دولة أو شكل من أشكال السلطة بهدف تدمير مجموعة من أفرادها من قبل أولئك الذين ينظمون أو ينفذون المذابح أو ينفذونها بشكل جزئي أو جزئي.

يتطلب هذا التعريف شرحًا فالقتل طريقة واحدة لأنه لا توجد معاملة بالمثل لا في النية ولا في الوسائل. لذا الحرب ليست إبادة جماعية على الرغم من أن بعضها له غرض إبادة، إنها جريمة قتل جماعي. لأن كل فرد في المجموعة ضحية محتملة و من نفس المنطلق ، فإن الأمر يتطلب من الدولة أو سلطة أخرى تنسيق المذابح المنهجية ، لأن أفعال الفرد العنصري على سبيل المثال على الرغم من كونها لا تغتفر تظل تلك الأعمال المنحرفة.

يبدو أن استخدام هذا المفهوم بأن "الجماعات العرقية" يمكن أن تدخل في صراع أو تذهب إلى الحرب أو تصبح "هويات قاتلة" حسب أمين معلوف القلق على حياة الافراد و سلامتهم الجسدية في اطار التنافس مما قد يحدث فوضى ينتج عنه تفاقم الاوضاع داخل البلد.

المحور الثاني : النظريات المفسرة لعلم الإجتماع المخاطر

المبحث الأول : نظرية أولريش بيك (مجتمع المخاطر)

تمهيد : ظهر كتاب مجتمع المخاطرة عام 1986 و تبعه كتاب مجتمع المخاطر العالمي word risk society عام 1999 لعالم الإجتماع " أولريش بيك " و هو من مواليد 1944 بألمانيا و منذ 1966 درس الفلسفة و علم الإجتماع و علم النفس و العلوم السياسية و بداية من 1972 و بعد حصوله على الدكتوراه عمل كعالم إجتماع و مديرا لمعهد علم الإجتماع بجامعة ميونيخ حتى وفاته سنة 2015 و يعد من أشهر علماء الإجتماع في ألمانيا و جميع أنحاء العالم ، و يعد من مفكرين الحداثة حيث يجد هذه الأخيرة (الحداثة المتقدمة) و ما يرافقها من إنتاج الثروات الإجتماعية نسقا من الإنتاج الجماعي للمخاطر و يرى أن المخاطر التي ترتبط بالتطور الصناعي هي مخاطر قديمة قدم التطور نفسه فمخاطر القرن االواحد و العشرين فإن إمكانية التعرض للمخاطر لم تعد محدودة بمكان ظهورها حيث صارت تشكل تهديدا لحياة الإنسان في كل مكان و زمان .

المطلب الأول : مجتمع المخاطرة

المخاطرة : هي كل من التهديد و عدم الأمان دائما بين شروط الوجود الإنساني ، حيث كان تهديد الفرد و أسرته بالمرض و الوفاة المبكرة ، أوتهديد المجاعة بسبب المجاعات و الأوبئة أكبر كثيرا في العصور من اليوم ، و لكن لابد من التفريق بين دلالة المخاطرة التي إرتبطت منذ بدايات العصر الحديث بالأهمية المتزايدة في عملية التحديث و تتعلق المخاطرة ما تنتج عن نجاحات المدن و الحضارة تلك المبادرات الكونية ضد التغير المناخي و التحالفات المتغيرة بين حركات المجتمع المدني و الكيانات الإقتصادية الكبرى ، و تمثل المخاطرة نموذج الإدراك و التفكير الجاهز و التحول إلى الصناعة .

مجتمع المخاطرة : في مجتمع المخاطرة و مع تسارع عمليات الحداثة و راديكاليتها ، ووفقا لمثل هذه الظروف ينشأ مناخ أخلاقي جديد للسياسة تلعب فيه القيم الثقافية التي تختلف من بلد لأخر دورا محوريا و مدى القدرة على التحكم في التهديدات و الأخطار الناجمة عن الصناعة و القدرة على تعويضها ، و يتضح في Hن ديناميكية مجتمع المخاطرة تستند بدرجة أقل ، يجعلنا نضطر اليوم و في المستقبل للعيش في عالم مخاطر لم تكن موجودة به مطلقا في عالم لابد أن يتخذ قرار بشأن مستقبله وفقا لشروط عدم الأمان المصطنع و المصنع و في الأخطار الناجمة عن الحداثة ، فالتغير المناخي (المخاطر البيئية) على سبيل المثال تعد نتيجة التصنيع الناجح الذي أغفل أضراره على الطبيعة و الإنسان بشكل عام ، حيث الإقتصاد العالمي ينمو بسرعة شديدة كما يزداد الرخاء بشكل متسارع ، الأمر الذي أدى إلى الإحتباس الحراري في الدول الصناعية يتزايد بإستمرار .

إن كلمة **مجتمع المخاطرة** التي وضعها أولريش بيك سنة 1986 و هو عالم إجتماع ألماني كونه أول باحث تطرق إلى هذا المفهوم بحديثه عن الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي التي طالما أشار إليها منذ التحولات الكبرى التي لحقت بالنظام الدولي – سقوط النظام ثنائي القطبية – فهي تشير إلى مجتمع المخاطر أن ما شهده في إطار المجتمعات الغربية المعاصرة يتمثل في ظهور السياسة المعنية بتفسير و توزيع العناصر الرديئة من الناحية الإجتماعية و الإيكولوجية فالمجتمع المخاطر بالنسبة لبيك ط المجتمع الذي يشير إلى التغيرات الحذديثة التي طرأت على المجتمعات الغربية و أيضا طبيعة التأثيرات الصحية ، الإقتصادية الثقافية و كذا البيئة الخاصة بالتقدم الإجتماعي بصفة عامة و الإنتاج العلمي و التكنولوجي بصفة عامة ، فمجتمع المخاطرة لا تضع مصطلح لحقبة من حقب المجتمع العصري الحديث ، مجتمع لا يتجرد فقط من أشكال الحياة التقليدية حيث يتمتع الخطر بنفس (القوة المدمرة للحرب) فالخطر الجديد يصيب الأغنياء و الأقوياء أيضا ، فنحن سنصبح أعضاء في { جماعة أخطار عالمية " فالأخطار لم تعد شؤون داخلية لدولة ما كما

أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماما و هكذا تنشأ ديناميكية صراع جديدة لعدم التكافؤ الإجتماعي .

- المخاطرة و الكارثة : يرى "أولريش بيك" أنه لا تستوي المخاطرة مع الكارثة من حيث المعنى و الأهمية فالمخاطرة تعني التنبؤ بالكارثة ، أي أن المخاطر تتعلق فإمكانية أن تطرأ أحداث و تطورات مستقبلية و هي تستحضر حالة عالمية ، بينما يكون لكل كارثة محددة مكانها وزمانها و إجتماعها و في اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا (أي عندما ينفجر مفاعل نووي أو عندما يحدث هجوم إرهابي فهي تتحول إلى كارثة) فالمخاطر دائما هي أحداث مستقبلية ، ربما تكون تنتظرنا و تهددنا و لكن نظرا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعتنا و يمتلك عقولنا و يوجه أفعالنا و سلوكنا فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم ، تتنوع المخاطر و الأخطار حسب أولريش بيك التي يعكف علم الإجتماع المخاطر على دراستها لتشمل مخاطر الدمار البيئي مثل تلوث الهواء و البحار ، الغازات الدفينة و الإحتباس الحراري و ثقب الأزون ، إضافة إلى مخاطر التجارب النووية و أسلحة الدمار الشامل و الحروب الكيماوية و الأوبئة الفتاكة مثل أنفلونزا الخنازير و الطيور و جنون البقر و الإيدز ، الإستنساخ و غيرها كما أن هناك مخاطر متعلقة بالأمن القومي و العالمي مثل التطرف الإيديولوجي و الإرهاب الدولي و غيرها من المخاطر التي شهدها العالم مؤخرا و التي أثرت لا محالة على المجتمع الإنساني أفراد و جماعات حيث تراكمت و هددت أم العالم دون إستثناء أغنياء العالم و فقرائه " لقد ركز على مخاطر افرهاب و إنتشار أسلحة الدمار الشامل بحالات يلوح فيها إمكان إستخدام العنف الجمعي ، صحيح أن إنتهاء الحرب الباردة حد من إمكان وقوع مواجهة نووية يمكن أن تدمر الحياة البشرية على الأرض بحيث ان الخطر لم ينتهي تمام و توجد الأن حوالي خمسين عشرة دولة تملك أسلحة نووية و تزايد العدد منذ نهاية الحرب الباردة بسبب ظهور عدد من الأمم النووية الجديدة عقب سقوط الإتحاد السوفياتي و بات إنتشار الأسلحة النووية أمرا مرجحا نظرا إلى الأعداد الكبيرة

من المفاعلات النووية الموجودة الأن و لها قدرة على إنتاج البلوتونيوم علاوة على التجارة العالمية ذات الصلة عمليا في هذا الشأن [1]

المطلب الثاني : مخاطر العولمة عند أولريش بيك

إن ظاهرة الإحتباس الحراري و إنتشار أمراض من نوع جنون البقر ، إنفلونزا الطيور و غيرها و الجدل القائم حول الزراعة المعدلة جينيا بدأت تطرح مجموعة من التحديات الجديدة أمام الأفراد و بدأ الناس و المؤسسات و الجماعات تتخذ سلسلة من المبادرات الفردية و الجماعية لمواجهة مثل هذه المخاطر المحتملة و قد أسهمت المعلومات المتناقضة أحيانا عن كل هذه المخاطر تثير المزيد من القلق ما ينبغي على الإنسان الحديث أن يمارسه في حياته المعاصرة و يعتقد " أولريش بيك " عالم الإجتماع الألماني الذي كتب كثيرا عن

المخاطر و العولمة أن هذه الأخطار جميعا قد أسهمت في إقامة ما يسميه (مجتمع المخاطر العالمي) إن التغير المتسارع يجلب معه أنواع جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها و يتكيف معها و لا يقتصر مجتمع المخاطر في رايه على الجانبين البيئي و الصحي فحسب بل يشمل كل سلسلة التغيرات المترابطة في حياتنا الإجتماعية المعاصرة و من جملة هذه التغيرات : التقلب في أنماط العمالة و الإستخدام التقنيات ، تزايد افحساس بإنعدام الأمن الوظيفي ، إنحصار أثر العادات و التقاليد على الهوية ، تأكل أنماط العائلة التقليدية ، شيوع التحرر و الديمقراطية في العلاقات الشخصية " كما أن المخاطر تكتنف و إن إلى حد أقل خيارات و قرارات أخرى تتصل بالمؤهلات التربوية و التعليمية وبالمسارات الوظيفية و المهنية حيث إن من الصعب التكهن بطبيعة المهارات و الخبرات العملية في مجالات الإقتصاد المقبلة المتغيرة على الدوام و يرى أولريش بيك أن جانبا مهما مجتمع المخاطرة يتمثل في أن الأخطار تنتشر و تبرز بصرف النظر عن الإعتبارات المكانية و الزمانية و الإجتماعية إن مخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان و الطبقات

[1] طلبة إبراهيم ، **أزمة العالم المعاصر** ، أنطوني جيدنز www .almo thaqal .com /index,16/07/2020 -

الإجتماعية و تكون لها أثار شخصية و عالمية في الوقت نفسه ، إن كثيرا من الأخطار المصنعة و لاسيما في ميادين الصحة و البيئة تتجاوز حدود البلدان و تتعدى نطاق القومي (....) إن جميع من كانوا يقطنون قرب موقع تشيرنوبل بصرف النظر عن العمر أو الطبقة أو الجنس أو المكانة الإجتماعية قد تعرضوا لمستويات خطرة من الإشعاع "[1] لقد أشار " أولريش بيك " و علماء أخرون إلى عنصر المخاطرة بإعتباره واحدا من أهم مخرجات العولمة و التقدم التقني ، فالعولمة تنهج طريق لا توزان فيه كما أن أثارها لا تكون حميدة على جميع التجمعات البشرية التي تصيبها بالإضافة إلى المشكلات الإيكولوجية البيئية المتصاعدة فإن التفاوت و اللامساواة المتزايدة بين المجتمعات تمثلان واحد من أخطر التحديات التي تواجه العالم في مطلع القرن الحادي و العشرين حيث يتفق الجميع على أن في التجارة الحرة التي أفرزتها العولمة حلا لمشكلات الفقر و اللامساواة في العالم حيث يرى

الأغلبية أن التجارة الحرة مسألة وحيدة الإتجاه تنتفع من ورائها الأطراف الأغنى في العالم و بصورة سريعة تزداد معها أنماط الفقر و التبعية في الدول النامية .

ينطلق أولريش بيك من ثلاث منظورات و هي : [2]

- **العولمة** : حيث عملت على العولمة المخاطر و الأخطار وتجسيد اللحظة اللاقومية مع تراجع الدولة القومية فبات من الضروري أن يتم فهم المخاطر في سياق عالمي بعدما كانت في سياق قومي داخلي .

- **التصوير و الإخراج** : و هو يعني أن المخاطرة أمر كارثي متوقع و متنبأ يتم إخراجه و تصويره بصفته موقفا ذا مصداقية في ما يكسبه الصفة الحقيقية فيشكل بصورة نمطية ذهبية في عقول الناس بأن الكارثة حاضرة بينهم الأمر الذي يهدف غالبا إلى منعها و تفاديها و التصوير السينمائي للمخاطرة لا يعني تزوير الحقيقة من خلال تزوير مخاطر غير حقيقية و

---

[1] - أنتوني جيدنز ، **علم الإجتماع** ، تر فايز الصياغ ، مرجع سابق ذكره ، ص143

[2] - أولريش بيك ، تر كتورة ، إلهام الشعراني ، **مجتمع المخاطرة** ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، 2009 ،ص 294

إنما هو عرض سياسي إعلامي للجمهور حتى يدركوا مستقبل المخاطرة و منه يتم تفادي الوقوع في الكارثة من خلال التأثير على القرارات الحالية و حسن إدارة الوضع و التحكم فيه

- **المقارنة بين المخاطر البيئية و الإقتصادية و الإرهابية** : إنطلق في تحليله في ثلاث منطلقات للمخاطر الكونية و هي : مخاطر بيئية ، مخاطر إقتصادية مالية ، مخاطر الإرهاب و إعتبر أن المخاطر البيئية و الإقتصادية أي حسن نية ، أما المخاطر الإرهاب فهي أي عن سوء نية و يربط بيك كل هذه المخاطر بثقافة المجتمع الناشئة فيه وفق ما أسماه " بالإدراك الثقافي للمخاطر " و هو أن كل مجتمع له تقييمه الخاص لمستوى المخاطر و درجتها و كلما قلت إمكانية تقدير الخطر أكسب الإدراك الثقافي المتنوع المخاطر ثقلا أكبر و تنوعت المخاطر و الأخطار التي يعكف علم الإجتماع المخاطر

على دراستها تشمل مخاطر الدمار البيئي مثلا- تلوث الهواء و البحار و الغازات الدفينة

التحول إلى الفردانية : نتيجة للتقدم الصناعي يلاحظ في الحياة اليومية لمجتمع المخاطر العالمي أن هناك نزعة جدية إلى الفردية ن حيث يتعين على الفرد أن يتخذ قراراته الخاصة بنفسه في مواجهة عدم يقين المجتمع الدولي ، و قد نتج عن هذه النزعة الفردية فشل الخبراء في إدارة المخاطر فقد أصبح الفرد مجبرا على أن يفقد الثقة في الوعود العقلانية تلك المؤسسات فالحفاظ على سلامة الفرد في مجتمع المخاطر العالمي يعد حقا أمرا مأساويا يعد مصطلح مجتمع المخاطر العالمي مصطلحا لحقبة زمنية و هو يختص بالتنظيم المجتمعي الفردي من نوعه للحداثة التي مرت بتجاربها الأولى في الستينيات و بصفة خاصة في سبعينات من القرن الماضي و تواصل إنطلاقها حاليا و من المحتمل في الثلاثين أو الخمسين سنة القادمة في إطار نظرية الحداثة الإنعكاسية بوصفها نظرية التحول الذاتي للمجتمع الحديث [1] أنظر لمزيد من المعلومات

[1]- اولريش بيك ، **مجتمع المخاطر العالمي ، (بحثا عن الأمان المفقود)** تر علا عادل ، ط1، المركز الثقافي الألماني ، القاهرة ،2013

لقد تميز العقد الماضي منذ نهاية الحرب الباردة بالعنف و الصراع الداخلي و التحولات الفوضوية في كثير من دول العالم و فيما يغلب طابع التشاؤم على بعض الإتجاهات و التوجهات في عالمنا المعاصر فإن وجهات نظر أخرى تظهر في المستقبل لكبح قوى العولمة الجارفة سعيا وراء المزيد من المساواة و الديمقراطية و الإزدهار في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تداخل الإعتماد المتبادل و تسارع في التغيرات التي تربط البشر بعضهم ببعض أكثر من اي وقت مضى في التاريخ و مازال بوسع البشر أن يؤكدوا إرادتهم و قدرتهم على التحكم في العالم الإجتماعي و تمثل هذه المهمة الإنسانية الضرورة القصوى و التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمعات الإنسانية في مطلع القرن الحادي و العشرين .

المبحث الثاني : نظرية أنطوني جيدنز

أولا : لمحة عن حياة أنطوني جيدنز

يعد أنطوني جيدنز من أشهر علماء الإجتماع المعاصرين في العالم من خلال إسهامته النظرية و المنهجية في علم الإجتماع ، حيث يعد من مواليد بريطانيا سنة 1938 و التي ما يزال يعمل في جامعته ليومنا هذا و يتمتع أنطوني جيدنز بالجرأة في الطرح النظري و المنهجي فقد حصل على درجة الجامعية الأولى في علم الإجتماع و علم النفس من 1956 إلى 1959 بمرتبة الشرف الأولى و حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كمبرج عام 1976 كما نلاحظ التنوع الفكري و العلمي الذي يتميز به أنطوني جيدنز من الدراسات الأنتروبولوجية إلى الإقتصاد و علم الإجتماع و علم النفس ، كم يذهب جيدنز إلى تأكيد أهمية البدئ من ممارسات الفاعلين الأفراد في حياتهم اليومية ، و دراسة الطريقة التي تتشكل بها هذه الممارسات في أبنية إجتماعية قابلة للتشكل و التحول المستمرين في هذه النظرية تتحول ممارسات الأفراد إلى ممارسات مفتوحة الأفق لا تحدها القواعد البنائية

الصارمة بقدر ما تحدها حدود مكانات الأفراد و قدراتهم على إختيار بدائل سلوكية و أنماط فعل تتلائم مع أهدافهم .

المطلب الأول :التحولات في المجتمع الصناعي

1 - يتعلق بأهم مجموعة من التغيرات التي حدثت في العالم المعاصر بالتحول من المجتمعات " التقليدية " التي كانت تعتمد إعتمادا أساسيا على الزراعة من ناحية إلى المجتمع الصناعي" الذي يعتمد على الإنتاج الألي و تبادل السلع من ناحية أخرى و أن التقليد و الحداثة يمكن أن يرتبط بطرق مختلفة في البلاد المختلفة

2 - يمثل التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي حركة تقدمية عبر التاريخ ، و لا ينكر أحد بطبيعة الحال أن المجتمعات الصناعية خالية من الصراعات أو التوترات ، و لكن هذه الصراعات تتوازن و تتعادل في ٍايهم في تحقيق الوفرة المادية و يرتبط بتحلل و إختفاء القيود و الضوابط التقليدية

3-ففي البداية الأولى للمجتمع الصناعي الجديد كانت الحدود الطبقية حادة ،و شهدت العلاقات الطبقية توترات أساسية و لكن جانبا كبيرا من تلك التوترات قد إختفت بعد أن إستقرت أنماط معترف بها للمساومة بين أطراف العملية الصناعية (العمال و أصحاب العمل أساسا) و إقترن ذلك بتوسيع " حقوق المواطنة السياسية " مثل حق الإنتخاب و حق تكوين أحزاب سياسية بحيث تغطي الغالبية العظمى من أبناء المجتمع .

4- نشأة الدولة الديمقراطية الليبرالية عنصرا أساسيا يصاحب الإنتقال من التقليدية إلى الحداثة و هو نظام سياسي يقوم على الحكومة البرلمانية ، و منه فإن الدولة الحديثة إستطاعت أن تلعب في ذاتها دورا أساسيا في إحداث التغيير الإجتماعي

5- النظام الصناعي أو ما أسماه كير و زملائه " منطق النظام الصناعي الذي يقود المجتمعات الصناعية بإصرار إلى وضع يزداد فيه التشابه بين النظام الإجتماعي الأساسي ، فكلما إرتقى التصنيع في المجتمعات الصناعية كلما إزدادت إقترابا من بعضها البعض في الملامح و السمات

أولا : الحياة اليومية

إن التطور الصناعي و ظهور المدينة الحديثة أدى إلى نسيج من الحياة اليومية يختلف كل الإختلاف عن ذلك السائد في المجتمعات التقليدية ، ففي هذه الأخيرة كان تأثير العادات قويا و بارزا فقد كانت هناك أطر أخلاقية ذات جذور دينية في العادة ، إن ظهور المدنية الحديثة إلى حيز الوجود يدعم نسيجا للحياة اليومية يختلف تمام الإختلاف عن ذلك الذي كان سائدا في المجتمعات التقليدية فهذه الأخيرة كان لتأثير العادات و التقاليد قويا و بارزا و حتى في حياة المدن اليومية كان اغلبية السكان يتطبعون بطابع أخلاقي يتسم بإرتباط الحياة اليومية بالتحولات في الوجود الشخصي نتيجة للمرض و الوفاة ودورة حياة الأجيال لكن الخصائص الشكلية للحياة اليومية التي تلقت دعما من نمو التحضر و الحداثة تختلف أشد الإختلاف عن تلك التي كانت سائدة في الأنماط التقليدية للمجتمعات ، حيث اشار هنري لوفافر في حديثه عن ظهور شكل متميز للحياة اليومية ذى طابع نظامي بالغ الوضوح و مجرد من المعنى الأخلاقي و ما يطلق عليه (شاعرية الحياة) poety of life فأغلب ما نفعله على مدار حياتنا في المجتمعات الحديثة ذا طابع خاص في جوهره و ينطبق هذا على سبيل المثال ، الملابس التي نرتديها فالنظام اليومي الذي نتبعه و أغلب ملامح المباني التي نعيش و نعمل فيها (...) لقد فرض إنتشار الرأسمالية الضجر على العالم و إبتعلت أولوية

الطابع الإقتصادي و الجوانب التقنية (كل شيء بدأ من الأدب و الفن و الأشياء و من ثم إستبعدت الشاعرية من مجمل الوجود فنشأ طابع من الحياة اليومية المتسم بالخواء أو التفاهة

اليومية في العالم الحديث و هذا بإضفاء الطابع السلعي على الحيز في البيئة العمرانية الحضرية الحديثة بحيث أصبحت هذه البيئة العمرانية المصنفة مفرغة من الشكل الجمالي [1] فإنتشار السجون و المصحات العقلية و المستشفيات فإستبعاد تلك الظواهر التي تمثل تهديدا لإستمرارية المجتمع من سياق الحياة اليومية الجريمة ، الجنون ، المرض ، الموت في مثل هذه الظواهر و الأفراد الذين يتعرضون لها كان يتم عزلهم عن تيار الحياة اليومية للأغلبية و هكذا تنمو عملية إضفاء الطابع العملي النفعي على الحياة اليومية و ساهمت الدراسات الإجتماعية في مساعدتنا على فهم طبيعة هذه الروابط و العلاقات في المجتمعات الحديثة و يرجع ذلك إلى ما قد نحسبه من أخص خصوصيتنا الشخصية و مثل هذا التغير ليس كله إيجابيات فقط : فمظاهر القلق ، الأرق الجديدة أصبحت ملازمة لحياتنا اليومية تطغو على السطح .

ثانيا : تغير ملامح الأسرة

كانت الأسرة قبل التصنيع واقعة تماما داخل نطاق عريض من العلاقات القرابية (الأسرة الممتدة) بحيث توفر الأسرة الممتدة علاقات إجتماعية إنسانية واسعة تساهم في صحة و رفاهية أفراد الأسرة ككل كما كانت تمثل محور الإنتاج الإقتصادي و تعتمد الأسرة الممتدة على العلاقات القرابية و هؤلاء الأقارب متواجدون دائما لمساعدة الوالدين سواء في عملية التنشئة الإجتماعية أو غيرها من المهام و كذلك يمثلون نماذج للعديد من الأدوار كما توفر شعور الأمن و الضمان النفسي و المادي ، ليس من السهل الحصول عليه في الأسرة النووية ذات الإمكانيات المحدودة بشريا أو ماديا ، و بمجرد الإنتقال للمجتمع الصناعي لم تعد الأسرة تمثل في حد ذاتها وحدة الإنتاج ووجدنا تلك الأسرة الممتدة تدخل مرحلة التفكك و ينتهي عقدها و إنكمشت العلاقات القرابية و تقلصت إلى أن إتخذت شكل الأسرة النووية (الأبوين و الأبناء المباشرين) و أصبحت الأسرة مؤسسة أكثر خصوصية من قبل

[1] - أنطوني جيدنز ، **مقدمة نقدية في علم الإجتماع** ، تر أحمد زايد ، محمد الجوهلاي ، www Kotobarabia.com

و مع ذلك فإن أغلب المفكرين الذين يطرحون هذه الوجهة بما فيهم " بارسونز "يدافعون عن إستمرارية الأسرة (الزواج) في المجتمع المعاصر فالأسرة النووية ما زالت هي المعين الأهم لإنجاب الأطفال و تمثل دراسة الأسرة أحد مجالات التحليل الإجتماعي التي شهدت تغيرات بعيدة المدى بسبب سلسلة من التطورات و التغيرات فالنظام الرأسمالي فرض تحول إندماج الأسرة إلى إندماجها في أسواق العمل و سيصبح ظهور الأسرة النووية المغلقة على حد حدودها هو الأساس في تنظيم الأسرة الذي ظل مستمرا حتى العقود الأولى من القرن العشرين و قد لحظ " ستون" هذا الشكل الأسري بمصطلح " الفردية العاطفية " و أصبحت روابط الزواج أكثر فأكثر مسألة إختيار شخصي للأطراف الراغبين في الزواج " أدى هذا الإنقسام و الإنعزال الذي حدث في الأسرة النواة و التي لا تحتفظ بروابط القرابة و منه فإن العلاقات مع الأقارب تبدأ في التأكل و يعيش عدد محدد جدا من الأجيال في نفس المنزل و يقيم المتزوجون حديثا في منازل مستقلة و يتركون منازل أسرهم و من أهم المشاكل الإجتماعية التي تنش نتيجة لهذه التغييرات البنائية في الأسرة هو المشكلة التي تتعلق بمكانة كبار السن "[1] فالتحول إلى الأسرة النووية في ظل التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفها العالم أثر الروابط الإجتماعية بين أفراد الأسرة و أدى إلى ظهور مشكلات إجتماعية

" حيث نجد في معظم الأسر الحديثة أين أصبح كبار السن إما يعيشون بمفردهم أو يوضعون في دور رعاية و في معظم الأحيان يهمل الأبناء وجودهم هناك فيعانون من الوحدة و نقص الأدوار و الإتصال الإجتماعي "[2] كما أشار كل من "هنري و كامينج "(1961) إلى أن المسن تنقصه عمليات التفاعل الإجتماعي الذي يساعده على التعامل و التكيف مع البيئة المحيطة به حيث توصل كل من لواي Laway (1975) و" برواملي و بينت " (1980) إلى أن المسن يواجه عددا من المشكلات تقف بينه و بين التوافق النفسي و الإجتماعي منها العزلة و طول وقت الفراغ و إنخفاض الدخل الشهري و التعرض

[1] - الخولي سناء ، **التغيرات الإجتماعية و التحدث** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندلاية ، مصر ، 2003 ، ص136
[2] - سليم مريم ، **علم النفس النمو** ، دار النهضة العربية ، بيؤوت ، لبنان ، 2002 ، ص36

للمشكلات الجسمية و النفسية "[1] و يؤكد الكثيرون الأن عن تفكك الأسرة فالأسرة هي المحور الأساسي لإلتقاء عدد من الإتجاهات في المجتمع ككل و يمكن القول أن مع تقدم الإنسان في العمر يصبح جزءا من الحياة الإجتماعية فهو عضو في الأسرة و لديه أبناء الذين يعطون الرضا و الإستمتاع لحياته الإجتماعية و لكن بالنسبة للمسنين لا تكون حياتهم الإجتماعية بمثل هذا الثراء نتيجة لإنتشار الأسرة النووية و ترك الأبناء المنزل و الزواج و الإنشغال بحياتهم بحيث أن المساندة التي يتلقاها من طرف الأبناء التي ينتمي إليها تمكنه من التوافق النفسي و الإجتماعي للمتغيرات السريعة التي يعرفها العالم .

المطلب الثاني : مخاطر العولمة

لقد أصبح المجتمع المعاصر يسعى في كل مجال من مجالات نشاطه إلى تحسين نوعية حياة الإنسان الذي نتعامل معه و نعمل من أجله نجد ذلك في خدمة المسنين و رعاياتهم و سياسية مواجهة الفقر و حماية الطفولة و لكن الهدف هو الإرتقاء بنوعية حياة هؤلاء البشر و عليه أصبحت نوعية الحياة بمؤشراتها و ملامحها في عصر العولمة هي المعيار الفاصل في تحديد المستوى الذي أحرزته الجماعة البشرية من تقدم و هناك تأكيد شديد على العولمة بإعتبارها مرحلة جديدة في تنظيم الزمان و المكان : ديفيد هارفي Harvey (1989) مثلا ينظر إلى هذا التغير بإعتباره شكلا من ضغط الزمان و المكان معا حيث الفضاء ينكمش أو يتأكل نتيجة للتطورات الحديثة (مثل السفر بالطائرات النفاثة) و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات الحديثة و العمليات الإقتصادية و الإجتماعية المتغيرة و نتيجة لذلك تتزايد بسرعة إيقاع الحياة ، بالإضافة إلى ذلك يبلور أنطوني جيدنز فكرة التباعد الزماني و المكاني ليصف إنخلاع العلاقات و الصلات الشخصية من محليات أو أطر بعينها بما يعني أن العلاقات الإجتماعية تمتد عبر مسافات و تمدد عولمنا الظاهراتية من المحلي إلى الكوني (...) إذا كانت المرحلة المعاصرة من من العولمة تمثل توسعا غير مسبوق في

[1] - شاذلي عبد الحميد ، **التوافق النفسي للمسنين** ، المكتبة الجامعية ، الإسكندلاية ، مصر ، 2001 ، ص98

اشكال عدة للتواصل الكوني " إن المرحلة المعاصرة تتميز بشكل عام ليس فقط بإتساع و قوة التدفقات الثقافية التي تبدو في شكل حركة البشر و الأفكار و السلع و الرموز و الصور فحسب (..) و بالمثل فإن الثقافات الفردية و التدفقات الثقافية أصبحت تصل إلى أبعاد كونية عن طريق حزمة من القمار الصناعية و الكابلات و الإمكانيات الواسعة للراديو و التلفزيون و الأنترنت و قد ساعد في ذلك كله أيضا ظهور مؤسسات إعلامية قوية ريما يكون أساس ذلك كله موجودا في التوسع المستمر للرأسمالية العالمية و هو ما يتجلى في إتساع السوق العالمية و إستعاب دول جديدة فيها مثل (الصين) و ظهور مؤسسات متعددة الجنسية و المؤسسات العابرة للحدود القومية و الدور المتنامي للاعمال التجارية و تأثيرها بشكل عام في المرحلة المعاصرة الأثر التراكمي للتطورات التي نصفها هنا هو أن التفاعل الثقافي و الإستهلاكي "[1] يرى الكثيرون من المؤلفين أن التدفقات الثقافية إنتقلت كذلك من المحلي إلى الكوني و لهذا السبب لا يمكن النظر إلى العولمة بإعتبارها عملية ذات إتجاه واحد أو حركة من الكوني إلى المحلي فحسب يؤكد أنطوني جيدنز " عن جدل المحلي – الكوني قائلا : إن عادات و أساليب الحياة المحلية أصبحت مقبولة عالميا لكل المنتجات التي نقوم بشرائها .

أولا : أهم مخاطر العولمة

لقد إهتم أنطوني جيدنز بدراسة الفعل الإجتماعي و بواعثه و أهدافه و مقاصده و الواقع الوجودي للحياة الحديثة و بخاصة طابعها الإقتلاعي و المواقف الثاقبة الناتجة عن التحول اللغوي في الفلسفة و دور الفعل في صياغة الواقع الإجتماعي بأبعاده المختلفة ولذلك يشارك جيدنز العديد من علماء الإقتصاد و علماء السياسة و علماء الإجتماع و فلاسفة الحياة و

[1] - بول هوير ، تر طلعت الشايب ، **نحو فهم العولمة الثقافية ، المركز القومي للترجمة** ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، 2011 ، ص47

الأخلاق و اللغة يشاركهم إهتمامهم بالفعل لذلك أن الإنسان لا يوجد إلا بقدر ما يعمل و بالعمل يتحقق الإنتاج و يتقدم المجتمع و تصنع الذات و يتفاعل البشر بعضهم البعض [1]

يستخدم علماء الإجتماع مصطلح (العولمة) إلى تلك العمليات التي تفضي الزخم و الكثافة على العلاقات الإجتماعية المتبادلة و المتداخلة ، و قد أصبحت العولمة ظاهرة إجتماعية بالغة الإتساع و عظيمة الأثر في تداعياتها و العولمة لا تقتصر على تطور و تنامي الشبكات و النظم الإجتماعية و الإقتصادية بمنأى عن غهتمامنا المباشر إنها في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر فينا جميعا في حياتنا اليومية إن العولمة أخذت تغير هيئة العالم مثلما أخذت تغير نظرتنا للعالم كما تزايد وعينا للمشكلات التي يواجهها العالم في مطلع الألفية الثالثة فالعولمة تمثل منظومة من السيرورات التي لايمكن التكهن بها أو التحكم فيها فإنها تطرح مخاطر و تحديات جديدة قد تترك أثارها فينا " إن محاولة تعريف العولمة يجرنا إلى استعراض التعريف الاصطلاحي بحيث " أصبحت العولمة حقيقة ملموسة تعيشها الشعوب في أرجاء المعمورة ، و العولمة ليست بالشيء الذي نحتاج إلى ما يلفت نظرنا إلى وجوده إنما شيئا صبح نعيشه في حياتنا اليومية " [2] .

فالعولمة مشتقة من عالم ، التي يعرفها مختار الصحاح " بالخلق " و تجمع عوالم و العالمين تشمل الكون أي عالمنا ، و العوالم الأخرى و منه فان ظاهرة العولمة تختلف عن الظواهر الأخرى كونها أصبحت حقيقة ملموسة ، كما أن غزارة ما كتب عن العولمة يجعلنا في حتمية إتباع مباشر " [3] و جاء مصطلح العولمة العربي في ترجمة كلمة Globalisation الانجليزية المشتقة من كلمة Globe التي تعرف بالكرة الأرضية وتعد العولمة خطوة نوعية جديدة في تقدم المجتمع البشري رغم جوانبها السلبية و ربما أقدم تعريف العولمة هو تعريف " رونالد روبير ستون " الذي يؤكد على أن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش

---

[1] - طلبة إبراهيم ، **أزمة العالم المعاصر** ، أنطوني جيدنز www .almo thaqal .com /index,16/07/2020

[2] - احمد عبد الرحمان احمد ، " **العولمة ، المفهوم ، المظاهر و المسببات** " ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 02 ، 1998 ، ص5.

[3] - الحبيب الجنحاني ، **ظاهرة العولمة ، الواقع و الآفاق**" ، عالم الفكر ، العدد 02 ، 1999، ص 10 .

العالم وزيادة وعي الأفراد يهدا الانكماش " [1] فالعولمة ترتبط شرط بكل المستحدثات و خصوص المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية القائمة حاليا و يصبح الأفراد أكثر استفادة في المجتمع من تراجع هده الحدود ، فهناك العولمة الاقتصادية الواضحة للعيان ، و العولمة الثقافية التي تشير إلى بروز عالم بدون حدود ثقافية في حين تشير السياسة إلى تناقص دور الدولة الوطنية ، و العولمة لا تقتصر على تطور و تنامي الشبكات و النظم الإجتماعية و الإقتصادية ، إنما هي ظاهرة محلية تؤثر فينا جميعا في حياتنا اليومية و في ثقافتنا ، فالعولمة أخذت تغير هيئة العالم في أنظارنا مثلما أخذت تغير نظرتنا للعالم [2] ، يعد الفكر الماركسي أول الإتجاهات الإجتماعية التقليدية التي تناولت قضية العولمة و رغم إهتمام الماركسين الجدد بشكل الدولة ووظائفها إلا أن النظرة الماركسية التي ترى أن جوهر الرأسمالية هو نمط لإنتاج السلع يقوم على العلاقة النفعية بين رأس المال و الأيدي العاملة –بأي حال من الأحوال- ضرورة وجود هذه العلقة داخل المجتمع منظم تحده الحدود الجغرافية بل على العكس تسعى الرأسمالية لخلق أسواق جديدة يتعاظم فيها العائد الإقتصادي و هو الهدف الأسمى لهذا النظام خاصة في ظل وجود صراع طبقي داخل المجتمع " إن ما جاء به "إيمانويل وولرتشاين" من نظريات للنظم العالمية يعد أصدق مقال على إمكانية تطبيق الفكر الماركسي على ظاهرة العولمة حيث يرى وولرتشاين أن العولمة لم تجلب لنا تغيرات جذرية فيما يتعلق بالمنظور و التوجه الرأسمالي و هو يذهب إلى القول بأن الرأسمالية مرت بعملية توسع مستمر على مدى أربعة قرون خلت حتى وصلت إلى مرحلة تكوين نظام إقتصادي عالمي و هذا المبدأ التوسعي كان المحرك الأول للرأسمالية منذ ظهوره في أوروبا إبان القرن السادس عشرون ، يرى "وولرتشاين" في الرأسمالية نظاما عالميا

---

[1] - Ronald Robertson **, globalisation** , 1992 , p 08 .

[2] - مصطلح **الرأسمالية العالمية** يبرز الإمتداد الأفقي لنمط الإنتاج الرأسمالي ، أما مصطلح الإمريالية العالمية هو عملية إخضاع إقتصادات البلدان الأخرى و أساليب حياتها و أشكال إنتاجها لثروة ، و ظاهرة العولمة هي بداية العولمة لإنتاج و الرأسمال الإنتاجي و قوى الإنتاج الرأسمالية و بالتالي علاقات الإنتاج قائمة على الرأسمالية

متكاملا يحمل في طياته ألية تطوره و توسعه مؤهل بطبيعته لعبور الحدود الجغرافية و من ثم فهو أمر حتمي لوجود رغبة عارمة لدى الإتجاه الرأسمالي في تخطي ما قد يعترضها من عقبات أو معوقات "[1] حيث يرى أن وجود الدولة بمفهومها الحالي ضرورة لتحقيق إستقرار الرأسمالية العالمية ، اما النظام الرأسمالي العالمي الجديد نجح نجاحا لافتا للأنظار حين إستطاع تحقيق التكامل بين ما أسماه وولرتشان الدولة السياسية political states داخل إطار عالمي موحد لتقسيم العمل تختص فيه الدولة المتقدمة التي تأخذ مكانها كدول المركز داخل النظام العالمي كالإتحاد الأروبي و رأس المال اللازم بينما يتمحور دور اقل الدول تقدما و التي تمثل دول الأطراف –كدول الجنوب الصناعية التي بدأت تخطو نحو التقدم الصناعي حول توفير بيئة خصبة للتوسع الرأسمالي من خلال إعتمادها على ما تقدمه لها دول المركز من إنتاج بالإضافة لهذين النمطين من الدول يحتوي النظام الرأسمالي العالمي الجديد على نمط ثالث لدول شبه طرفية كالدول الأسيوية في جنوب شرق أسيا و الدول المنتجة للنفط و دول شرق اوروبا و التي تتميز بوجود إقتصاد يقوم على سلعة واحدة أو إقتصاد فقير من الناحية التقنية .

ثانيا: مخاطر العولمة في حياتنا اليومية

أحدثت العولمة تغييرات جوهرية في طبيعة حياتنا اليومية و فيما تمر مجتمعاتنا بتحولات عميقة فإن بعض المؤسسات الراسخة في حياتنا أصبحت تقليدية و بعضها أصبح معيقا و هذا ما أدى إلى إعادة تعريف الجوانب الشخصية في حياتنا مثل الأسرة و الأدوار الجنوسية ، العلاقات الجنسية ، الهوية الشخصية و تفاعلاتنا مع الأخرين و علاقتنا مع العمل كما أن العولمة أخذت تحدث تغيرا أساسيا في مفهومنا و تصورنا لأنفسنا و لإرتباطنا بالناس بزوغ النزعة الفردية ، تغير أنماط العمل ، التعددية الثقافية ، فالعولمة ترتبط في كثير من الأحيان بالأنساق الضخمة مثل نظم أسواق المال و الإنتاج و التجارة العالمية ، و بتطور

[1]- كايت ، تر ذيب بن محمد الدوسري ، **علم الإجتماع السياسي المعاصر (العولمة و السياسة و السلطة)** جامعة الملك سعود ،دار جامعة الملك سعود للنشر ، الرياض ، 2017 ، ص68

وسائل الإتصال ، فالعولمة ظاهرة تعيش معنا و نتعايش معها بشتى الأساليب و الوسائل ، و قد دخلت سياق حياتنا الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية من خلال مصادر غير رسمية في كثير من الأحيان مثل وسائل الإعلام و الثقافة الشعبية و التواصل الفردي مع أشخاص أخرين من ثقافات و بلدان أخرى إن العولمة أحدثت تغيرات جوهرية في طبيعة تجاربنا اليومية ، حيث بعض المؤسسات الراسخة في حياتنا قد تقادم عهدها ، و أصبحت بالية بل أن بعضها عميقا و قد أدى ذلك إلى إرغامنا على إعادة تعريف الجوانب الشخصية في حياتنا مثل العائلة و الأدوار الجنوسية [1] ، و يرى "أنطوني جيدنز" : أنه من المهم التمييز بين الجنس و الجنوسية ، إذا يستخدم علماء الإجتماع الجنس للدلالة على الفروق الفسيولوجية و الإجتماعية و الثقافية بين الذكور و الإناث ، أما الجنوسة فتعني الأفكار و التصورات الإجتماعية لمعنى الرجولة و الأنوثة و يعرف جيدنز " الجنوسة Gender بالقول : هي التوقعات الإجتماعية حول السلوك الذي يعتبر مناسبا للأفراد من الجنسين و لا تشير الجنوسة إلى الخصائص البدنية التي تختلف بها الرجال عن النساء بل إلى السمات التي وضعها و أسسها المجتمع على الرجولة و الأنوثة و العلاقات الجنسية و الهوية الشخصية و تفاعلاتنا مع الأخرين و علاقتنا بالعمل و تزايد المساواة بين الجنسين و دخول المرأة على نحو كبير من قوة العمل و التغيرات في السلوك الجنسي و التوقعات الجنسية و العلاقة المتغيرة بين البيت و العمل ، كما أن العولمة أخذت تحدث تغييرا أساسيا في مفهومنا و تصورنا لأنفسنا و لإرتباطنا بالنا فعلينا أن نؤسس حياتنا بشكل أكثر نشاطا مما كان لدى الأجيال السابقة كما أننا بحاجة إلى أن نتحمل مسؤولية تبعات أفعالنا و عادات أساليب الحياة اليومية التي نتبناها الأخرين و أهم مخاطر العولمة في حياتنا اليومية تتمثل :

[1] - إستخدم روبرت ستولر **الجنوسة** : لتمييز المعاني النفسية و الإجتماعية و الثقافية للذكورة و الأنوثة على المعاني البيولويجة .

1 - بزوغ النزعة الفردية

لقد أصبح الأفراد في عصر العولمة أكثر قدرة على تغيير مسارات و خيارات حياتهم ، لقد كانت التقاليد و العادات في الماضي تمارس تأثيرا قويا على مسالك الناس و أساليب حياتهم ، و كانت هوية الفرد فيما مضى تتحدد و تتشكل في سياق الجماعة أو الفئة الإجتماعية السائدة في أوساط الجماعة هي التي تحدد إشارات الطريق التي ينبغي أن سيهدي بها الناس في حياتهم (فالإبن البكر مثلا لأحد الخياطين قد يتعلم مهنة والده و ينخرط في مهنة الخياطة طيلة عمره ، كما أن التقاليد كانت تفترض أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت) " فالعولمة تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية و الإقتصادية إنها تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ما تخلقه من نظم و قوة غير قومية إنها ليست صدى للسياسات المعاصرة : و العولمة إذا نظرنا إليها نظرة كلية تعمل على تغيير المؤسسات في المجتمعات التي نعيش فيها و من المؤكد أنها لعبت دورا مباشرا في ظهور النزعة الفردية الجديدة و التي أخذت حيزا كبيرا في الجدل الدائر حول الديمقراطية الإجتماعية ، فالنزعة الفردية الجديدة بإختصار ترتبط بإنحسار العادات من حياتنا و هي ظاهرة ترتبط بتأثير العولمة بمفهومها الشامل أكثر من كونها مجرد أثر من أثار نظام السوق "[1] إلا أنه في ظروف العولمة الراهنة سنشهد تصاعد النزعة الفردية التي تتيح للناس بدور أكبر في تكوين أنفسهم و بناء هوياتهم الخاصة ، و تناقص وزن " الرموز الإجتماعية " التي كانت تحدد الملامح الرئيسية لخيارات الناس و أنشطتهم ، كما أن المرأة لم تعد حبيسة دورها البيتي التقليدي و ظهور العلاقات الأسرية الغير المعتادة مثل أسر الشواذ جنسيا فلا ينبغي للحكومة أن تشجع مثل هذا الزواج الذي يستمر منعه قانونيا في حين يذهب الكثيرون أن قصة الأسرة المعاصرة هي تقبل الناس بأن يعيشوا سويا سعداء بدون زواج و الأسر ذات العائل الواحد ، الأمهات العازبات ، فإن الأطر التقليدية للهوية قد

[1] - أنتوني جيدنز ، تر أحمد زايد ، محمد الجوهري ، محمد محي الدين ، **الطريق الثالث** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 2010 ،ص69

أخذت تتفكك لتحل مكانها أنماط جديدة ناشئة لتحديد الهوية بل إن الخيارات الصغيرة الروتينية التي نقوم بها في حياتنا اليومية مثل الملابس –قضاء وقت الفراغ و عنايتنا بصحتنا و بأجسامنا تمثل جانبا من العملية المستمرة لتشكيل الهوية الشخصية و إعادة تشكيلها ، إن النزعة الفردية الجديدة تسير جنبا إلى جنب مع الضغوط نحو المزيد من التحول الديمقراطي فنحن جميعا علينا أن نعيش بطريقة أكثر إنفتاحا و أكثر إنعكاسية من الأجيال السابقة .

2 - تغيير أنماط العمل

لقد أطلقت العولمة تحولات عميقة في عالم الشغل ، فقد تركت أنماط التجارة العالمية و أساليب الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة أثارا بالغة على أنماط الإستخدام و العمالة ، إن كثيرا من الصناعات التقليدية قد تقادمت و بدأت تفقد نصيبها في سوق العمل ، و قد أثرت التجارة العالمية و لحقت البطالة بالعمال الصناعيين الذين لا يمتلكون المهارات الجديدة التي تؤهلهم لدخول عالم الإقتصاد القائم على المعرفة و التكنولوجيات الحديثة و تغير نمط " مهنة العمر " و تصاعدت نسبة الأفراد الذين يختارون و يبدلون خياراتهم العملية و أهدافهم الشخصية من وراء العمل و أحيانا يقتضي الأمر تغيير المهنة أو إكتساب مهارات جديدة ، و هكذا تحول العالم إلى عالم يهتم بالإقتصاد أكثر من إهتمامه بأي أمر أخر بما في ذلك الخلاق والقيم الإنسانية التي تراجعت و إستبدلت بالعلاقات السلعية و الربحية و من ثم أستند التراكم الرأسمالي المعولم على أساس الإحتكار التكنولوجي و المالي و المعلوماتي و الخدماتي و تحولت المعرفة و المعلومة إلى سلعة إستراتيجية و إلى مصدر جديد للربح ، و هكذا كان اللإقتصاد المعولم تأثيراته على فرص العمل و هذا في ظل التنافس من أجل خفض تكلفة الإنتاج حيث أدى الإستخدام الواسع للأجهزة الحاسوب إلى الإستغناء عن عشرات الألاف من الوظائف و المهن التي كان يقوم بها هؤلاء الأفراد و منه فإن سياسة التشغيل التي تستند عليها العولمة تدافع عن مصلحة الطبقة الغنية و تضر بمصالح الطبقة

الوسطى فتراجع حكم الدولة على النشاط الإقتصادي و بروز الشركات الكوكبية التي تدير عمليات الإنتاج " و هكذا تحول العالم إلى عالم إلى عالم يهتم بالإقتصاد أكثر من إهتمامه بأي أمر أخر بما في ذلك الأخلاق و القيم الإنسانية التي تراجعت و إستبدلت بالعلاقات السلعية و الربحية و من ثم أسند التراكم الرأسمالي المعولم على أساس الإحتكاك التكنولوجي و المالي و المعلوماتي و الخدماتي و تحولت المعرفة و المعلومة إلى سلعة إستراتيجية و إلى مصدر جديد للربح " [1]فأدى تكامل بعض الدول مع الإقتصاد العالمي إلى الإقلال من مستويات الفقر و بالتالي حققت سياسات التوجه نحو الخارج إقتصاد لبعض الدول حيث تحولت دول شرق أسيا من مناطق فقيرة في العالم إلى دول نجحت في رفع مستويات المعيشة لكن من أبرز مخاطر العولمة زيادة البطالة و الفقر و التوظيف لبعض الوقت و زيادة الوظائف الموسمية و التوظيف الذاتي و تسريع العمال الفائضين عن الحاجة إلا أنه من أكثر النتائج السلبية هي ما أصاب الطبقة الوسطى تلك الطبقة التي تضم فئات إجتماعية كان لها دورها في العديد من القضايا الأساسية مثل الحرية و العدالة الإجتماعية فلقد تم التأثير على نمطها المعيشي و أصابها الخوف من فقدان فرص العمل في ظل الإقتصاد المعولم و هذا ما يدفعنا إلى الإشارة إلى كلمات كينز keynes عالم الإقتصاد الشهير إلى " أن هناك أشياء يجب أن تكون عالمية بطبيعتها كالأفكار و المعرفة و الفنون و السياحة و لكن دع السلع يجري عزلها في داخل الوطن كلما كان هذا ممكنا من دون إرهاق و أعباء تزيد عن الحد و فوق كل شيء فلتكن حركة الأموال في الأساس محدودة بحدود الوطن "[2] و منه تأخذ اليوم فرص الحياة الإنسانية أشكالا مختلفة من أهمها الوصول إلى فرص العمل المأوى اللائق ، التعليم الأساسي ، الخدمات الصحية و لا تقل أهمية عن ذلك فرص التنقل و التكلم بحرية و تعد فرص العمل من أهم الفرص الإقتصادية فهي تزود الأفراد بدخل يمكنهم من الحصول على مجموعة من السلع و الخدمات اللازمة لتحقيق

[1] - عبد الخاق عبد الله ، **الدولة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها** ، عالم الفكر ، المجلد 8 ، الكويت ، 1999 ، ص68
[2] - جلال أمين ، **عولمة القهر** ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر 2005 ، ص12

مستوى معيشي لائق حيث " تبنى الإعلام العالمي لحقوق الإنسان أهمية حق الإنسان في العمل و لقد أكدت منظمة العمل الدولية على مفهوم العمل اللائق الذي يعني ضرورة أن يقابل عمل الإنسان توقعاته و توقعات أفراد المجتمع " و يرى علماء الإجتماع أمثال جيدنز Giddens أن هناك مجموعة من المتغيرات البنائية تلعب دورا هاما في دخول الأفراد مجال العمل مثل الطبقة ، الجنس ، المستوى التعليمي ، بناء الفرص المتاحة ، إلا أن ثمة متغيرات شخصية تلعب دورا هاما في تحديد فرص العمل مثل مهارات الشخص و سماته الفيزيقية و دوافعه و إهتماماته و معارفه و كلها لها نفس أهمية المتغيرات البنائية ، فالأفراد لا يحصلون على فرص العمل بطريقة متساوية و شبكات و علاقات الأسرة قد تلعب دورا هاما في حصول أبنائهم على فرص عمل و من ثم الحصول على دخل ثابت [1] فالعولمة زيادة درجة التفاعل بينهم و زيادة تحسين جودة رأس المال البشري نتيجة الإهتمام بتحسين المهارات الأفراد و زيادة إرتباط المراكز الحضرية بالتوجه نحو الإقتصاد الحر وزيادة حركة العمال و البضائع " كما أنه من أبرز مخطر العولمة و سلبيات العولمة زيادة البطالة و الفقر و التوظيف لبعض الوقت و زيادة الوظائف الموسمية و التوظيف الذاتي و تسريح العمال الفائضين عن الحاجة إلا أنه من أكثر النتائج السلبية هي ما أصاب الطبقة الوسطى تلك الطبقة التي تضم فئات إجتماعية كان لها دورها في العديد من القضايا الأساسية مثل الحرية و العدالة الإجتماعية فلقد تم التأثير على نمطها المعيشي و أصابها الخوف من فقدان فرص العمل في ظل الإقتصاد المعولم "[2] و منه فإن من مخاطر العولمة يحتاج نجاح الأفراد في الحصول على عمل إلى تضافر مجموعة من العوامل من أهمها نجاحهم في تقديم أنفسهم في مجال العمل و قدرتهم على إكتشاف الوظائف المتاحة و على التكيف مع بيئة العمل و إستعدادتهم للتعليم و التدريب المستمر ، فالمعرفة و التدريب أصبحا من

[1] - Tony Wastson **, Sociologie work and industry** , third édition ,London ,kegar , 1995 ,p133

[2] - الحبيب الجنحاني ، **ظاهر العولمة ، (الواقع و الأفاق)** ، عالم الفكر ، العدد الثاني ، المجلد 8 ، الكويت ، 1999 ، ص32

الضرورات الأساسية في الإقتصاد الجيد و العولمة كان لها إنعكاساتها على فرص العمل و يرجع ذلك إلى :

1 – التأثيرات الديموغرافية التي سوف تستمر في الضغط على سوق العمل في السنوات القادمة

2- إستخدام التكنولوجيات الحديثة التي قللت من قيمة العمالة غير المؤهلة و أدت إلى ضرورة إعادة تكوين و تدريب قوة العمل

3- وجود إقتصاد موجه و مفتوح و عدم القدرة على تجنب التنافسية في الإنتاج

4- الإتجاه نحو المعلوماتية و الذكاء الإصطناعي في سوق العمل الذي ساهم في لأغاء التصنيفات العادية للعمل

و هكذا فإن العولمة اليوم أثرت على سوق العمل حيث يتطلب قدر أكبر من المهارات فالتغيرات التكنولوجية تحتاج إلى مزيد من التدريب و التكوين و التأهيل و يرجع هذا إلى أن هذا القطاع يدفع أجورا عالية و من ثم فإن سوق العمل في ظل التوجه نحو الإقتصاد الحر يحتاج إلى أفراد لديهم قدرة على الإنجاز المرتفع و قدر من المؤهلات يساعدهم على التعامل مع طبقة قطاعات الأعمال الجديدة مثل قطاع السياحة و الإتصالات و البنوك و التسويق و تصميم المنتجات " و هكذا أحدثت العولمة تحولا سريعا في فرص العمل بالقضاء على أساليب المعيشة التقليدية و الأسواق و الصناعات القديمة و مقارنة بما كان يحدث في عصر ما قبل العولمة كانت نتائج أي ثورة أو تجديدات تكنولوجية تنحصر في مجال أو قطاع إقتصادي بعينه يصاحبها تطوير قطاعات جديدة تستوعب القوى العاملة الفائضة كما حدث بالنسبة لظهور الصناعات التحويلية التي إستوعبت الكثير من الوظائف التي فقدت بين الخمسينات و الثمانينيات القرن الماضي كما أعاد قطاع الخدمات إستخدام أعداد كبيرة

من الموظفين أما الفترة الراهنة لم ينشأ أي قطاع جديد يستطيع إستيعاب الملايين الذين سيتركون العمل و ذلك بسبب سرعة إعادة الهيكلة فالقطاع الوحيد المتاح هو قطاع المعلومات المكون من نخبة من منظمي المشاريع و مبرمجي الحاسوب و هذا القطاع لا يتوقع له إلا أن يعرض نسبة قليلة من الوظائف "[1] ، نحتاج اليوم إستراتيجيات لإعادة النظر في خلق الوظائف و مستقبل العمل إلى أن نستند إلى مراعاة الضرورات الإقتصادية الجديدة فالشركات أصبحت تعمل بصورة متزايدة على المستوى العالمي فيما يخص المعايير المطلوبة توافرها في السلع و الخدمات و تحتاج الحكومات اليوم في عصر العولمة إلى التأكيد على التعليم المستمر مدى الحياة و تطوير برامج تعليمية تبدأ منذ السنوات الأولى من عمر الفرد و تستمر حتى المراحل المتأخرة من الحياة و تطوير الكفاءة المعرفية و الإنفعالية.

3- الثقافة الشعبية

أصبحت الأثار الثقافية للعولمة في الأونة الأخيرة مدعاة للإهتمام و الدراسة لقد أخذت الأفكار و الصور و السلع و الأساليب الجدية تنتشر في أنحاء العالم بصورة سريعة و ساهمت عمليات التبادل التجاري و التقنيات المعلومات الجدية ووسائل الإتصال و الإعلام العالمية و الهجرة العالمية و حركة المورد البشري في إنتقال الثقافات عبر الحدود الوطنية للدول و الشعوب يعتقد البعض أننا نعيش اليوم في نظام معلوماتي واحد و نعطي مثال على ذلك في أحد الأفلام المشاهدة فقد يكون هذا الفيلم و من إخراج مخرج ناجح و يشترك في التمثيل نخبة من ألمع النجوم و لابد من الإقرار بأن إنتاج هذا الفيلم و إنتشاره و صناعة السينما عموما هي من منتجات التقنيات الإتصالات و المعلومات الحديثة نسبيا في التاريخ كما لها إسهاما هاما في عملية العولمة المعاصرة و أثناء مشاهدتك لهذا الفيلم ستكشف أنماط مختلفة من القيم و السلوك و أساليب الحياة التي كانت سائدة أو متبعة في نلك الفترة

[1]- **العولمة و أسواق العمل في منظمة اسكوا** ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2000 ، ص17

من التاريخ الإجتماعي أو السياسي لمجتمع ما ، و لعلك تشاهد أنماط معينة من الممارسات و التصرفات من جانب شخصيات الفيلم و قد تتعاطف مع بعض هذه النماذج أو ترفضها حسب إتفاقها أو إختلافها مع ما تحمله الأن من مواقف و قيم غير أنك لابد أن تتأثر بجانب منها و ربما يعرض لك الفيلم أنماط من أساليب العيش و المأكل و المشرب التي كانت شائعة في ذلك الوقت و ربما تكون مختلفة أو متشابهة عما تعيشه في

حياتك اليومية و سواء ما تشاهده أو تستمع إليه فيلما سينمائيا أو مسلسلا أو مشهدا تليفزيونيا فإنك في الحقيقة لابد أن تظل على منظومة معينة من القيم و أنماط السلوك و المواقف الإجتماعية و الثقافية و السياسية و القيمية التي تشترك بدورها أثرا متفاوتا في هويتك الثقافية و الشخصية و على ما تفتقد به أو تمارسه من عادات و تقاليد فإنك تتأثر بطريقة غير مباشرة عما تشاهده و تسمعه عبر وسائل الإعلام و الإتصال و يتحدث البعض الباحثين عما يسمونه (الإمبرايالية) التي بدأت فيها القيم و الأساليب و الأراء ووجهات النظر في العالم الغربي تغزو الثقافات الوطنية و الشخصية القائمة لدى الشعوب و تهيمن على عناصر أساسية كثيرة فيها غير أن باحثين أخرين يربطون بين العولمة و بين تصاعد التفاوت و التميز في التقاليد و الأشكال الثقافية و يرى هؤلاء أن المجتمع العالمي الحديث يتميز بالتمايز المتصاعد بين الثقافات و الثقافات الفرعية لا بالتجانس و يرى البعض أن إقبال مؤثرات جديدة على التقاليد و الثقافات المحلية لا يؤدي إلى نشوء ثقافة واحدة متجانسة بل يؤدي إلى مزيد من التنوع و ربما إلى التشتت بين الثقافات و يعتقد الأخرون أن الهويات و أساليب الحياة الراسخة في الجماعات و الثقافات المحلية قد بدأت تتراجع أمام أشكال جديدة من (الهوية الهجينة) التي تتألف من عناصر متباينة مستمدة من عدة عناصر ثقافية و على هذا الأساس فإن أحد المواطنين السود في إفريقيا أو أحد أبناء الشرق الأوسط قد يظل واقعا تحت تأثير التقاليد و التوجهات الثقافية التي تعود جذورها إلى أصوله القبلية فيما

يكتسب في الوقت نفسه و يمارس أساليب عيش و أذواقا وافدة من ثقافات غربية أو عولمية مثل الملابس الهوايات ووسائل الترفيه .

المطلب الثالث : مخاطر التصنيع

يرى "أنطوني جيدنز" أن العولمة تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى و تترك أثارها على جوانب الحياة الإجتماعية جميعها ، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالا جديدة من المخاطر تختلف كليا عما ألفناه في العصور السابقة لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب أما المخاطر التي يعرفها الإنسان اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره و يقسم جيدنز المخاطر إلى : [1]

1- المخاطر المصنعة : إن الإنسان يواجه مخاطر تختلف نوعا ما عما صادفوه في الماضي ، لقد تعرضت المجتمعات الإنسانية إلى عهد قريب إلى المخاطر الخارجية مثل : الزلازل ، المجاعات ، العواصف ، الفياضانات ، و كلها ناجمة عن العوامل الطبيعية و يواجه الإنسان اليوم نوع أخر من المخاطر و هي المخاطر المصنعة أي مصادر الخطر الناجمة عن فعل الإنسان و المتدخل في هذه المخاطر و تعتبر أكثر المخاطر البيئية و الصحية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة من أبرز الأمثلة على المخاطر المصنعة الناجمة عن تدخل البشر غي عالم الطبيعة .

2- المخاطر البيئية : تتجلى المخاطر المصنعة في المخاطر التي تطرحها البيئة الطبيعية ، لقد كان نتيجة التسارع في التنمية الصناعية و تزايد التدخل البشري في الطبيعة من مجالات النمو الحضري و الإنتاج و التلوث الصناعي و المشروعات الزراعية الضخمة و بناء السدود و المصانع المائية و برامج تطوير الطاقة النووية ، و إتجهت العمليات نحو نشر الدمار في البيئة .

[1] - أنطونب جيدنز ، تر فايز الصياغ ، **علم الإجتماع** ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4،بيروت ،205 ،ص354

إن المخاطر الإيكولوجية البيئية تواجهننا في عالمنا المعاصر قلق متزايد من الإحتباس الحراري و أثاره على طبقة الأزون ، و نتيجة إرتفاع درجة الحرارة تزايد بفعل إحتباس الغازات الضارة داخل الغلاف الجوي و أيضا يجري الحديث عن التغيرات في أنماط المناخ بإعتبارها أسباب محتملة للفياضانات التي غمرت مناطق واسعة في العالم ، لقد إكتشف العلماء على سبيل المثال أن إرتفاع نسبة التلوث قد أسفرت على إلحاق أضرار جسيمة بتجمعات طيور البطريق في المناطق القطبية .

3- المخاطر الصحية : أخذت الأخطار الناجمة عن المخاطر المصنعة تعيير إهتماما و دعى الناس من خلال الحملات الصحية و الإعلامية الموجهة إلى التجنب إلى التعرض للأشعة فوق البنفسجية لتحاشي سرطان الجلد ، و مع تزايد حجم الغازات الكيماوية الناتجة عن الأنشطة البشرية و الصناعة حيث بدأت طبقة الأزون بالتناقص . و نتيجة الزيادة في إستعمال المواد الكيماوية المبيدة للحشرات و للأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري و في مجال تربية الحيوانات التي أصبحت تحقن بالهرومونات و المضادات الحيوية و يرى العض أن أساليب الزراعة هذه قد تلحق الضرر بسلامة الأغذية و تترك أثارا سيئة على صحة البشر ، المحاصيل الزراعية المصنعة جينيا و إنتشار مرض جنون البقر و كثير من الدول في أروبا و في أسيا و في الشرق الأوسط قد حظرت إستيراد الأبقار الواردة من بلدان معينة تفشى فيها هذا المرض بين الأبقار .

و تأتي أخيرا للمخاطر الصحية و أبرزها و لاشك ظهور أمراض جديدة تأخذ شكل الأوبئة مثل الإيدز بالنسبة للبشر من ناحية و جنون البقر من ناحية مثلا – إلى تزايد إستخدام المواد الكيماوية المبيدة للحشرات و للأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري و في مجال تربية الحيوانات التي أصبحت بدورها تحقن بالهرومونات و المضادات الحيوية و قد تصاعدت في السنوات الأخيرة حدة الحملات ضد المحاصيل الزراعية المصنعة جينيا ، و مع ذلك يرى جيدنز أن عصرنا ليس أكثر خطورة من العصور السابقة و لكنه شهد تحولا في

توازن المخاطر و الأخطار ما جعل المخاطر المخلفة التي نخلفها بأيدنا أشد خطر و أثرا من المخاطر الخارجية هذه المخاطر المخلفة (المصنعة) جعلت النظرة للعلم تتغير حيث تراجعت النظرة العلمية و العقلانية و هو ما يسمى مجتمع اليوم (عصر ما بعد نهاية الطبيعة) و مجتمع (ما بعد نهاية التقاليد) فيعرف انطوني جيدنز في كتابه (عالم منفلت) كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا و المخاطرة هي القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر على التغيير.

المحور الثالث : التحولات الإقتصادية و التكنولوجية لمجتمع المخاطر

المبحث الأول : التحولات الإقتصادية والتكنولوجية

المطلب الأول : التحولات الإقتصادية

إن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع و الخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات و الأفكار و الثقافات، و ما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم و الشعوب بقيم و عادات و سلوكيات بعضها البعض.

العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوم علميا أو ثقافيا و يعود حسب المفكرين الارتباط العميق و العضوي بين العولمة من ناحية ، و العولمة الاقتصادية من ناحية أخرى ، و التجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هده المرحلة من مراحل بروز و تطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة . إن العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية " وأصبح يخضع لتأثيرات الشركات المعولمة ، و في هذا الصدد كتب PEVITTعام 1983 مقالة شهيرة تحدث فيها عن الشركات العالمية GLOBALعلى أنها الوحيدة التي ستسود في المستقبل " [1] ، و من هنا

[1]- احمد عبد الرحمان احمد ، العولمة المفهوم ، المظاهر ، المسببات ، " **مجلة العلوم الاجتماعية** ، مج 26 ، العدد 02 ، 1998 ، ص 05 .

نلاحظ أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا ، و هي الأكثر تحققا على ارض الواقع و يبدو العالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا غير انه يخطئ من يقول أن العولمة هي اقتصاد فقط ، بحيث أن النظام الاقتصادي العالمي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس عالمي مشتركة و تديره مؤسسات و شركات عالمية لها تأثير على كل الاقتصاديات المحلية ، أما الأسواق التجارية و المالية العالمية فإنها كما يقول " مالكوم واترز " لم تعد موحدة أكثر من أي وقت فحب بل هي خارجة عن تحكم كل الدول العالم بما في ذلك أكبرها و أكثرها غنى " [1].

لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة مثل الاتجاه نحو تداخل الاقتصاد العالمي ، و اندفاع الدول نحو الاقتصاد الحر و الخوصصة و الاندماج في النظام الرأسمالي كوسيلة لتحقيق النمو و تحول اقتصاديات الدول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات ، بالإضافة إلى بروز مناطق التبادل التجاري الحر عبر العالم ، هذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة و غيرها من التطورات تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود الدولة الوطنية و إنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية و التجارية و الصناعية العابرة للقارات [2].

و عليه يتجه العالم اليوم نحو العولمة التجارية و المالية فقد حدث مؤخرا تزايد كبير في حجم التجارة العالمية و أصبح اليوم التحرير الكامل للتجارة العالمية و غير الخاضع للقيود ، و هذا بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 حيث تضم هده المنظمة في عضويتها أكثر من 140 دولة بالإضافة إلى 30 دولة أخرى هي اليوم في مراحل مختلفة من إجراءات الانضمام إلى عضويتها .

[1]-Malcom WATERS . Globalisation, London, Routedge, 1999, p 66.
[2]- sangmarhaucher and Paul Kennedy, global trends, new York, continuum, 1994, pp 271.

فمما سبق يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و الأيدي العاملة والثقافات و من ثم خضوع العالم برمته لقوة و ميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية و تضعف سيادة الدولة القومية على مواردها و أولوياتها و رعاياها، يبدو جليا إذن أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم و الأخطر على الإطلاق في مفاهيم العولمة و تطبيقاتها الجديدة رغم تنوعها و تفاوت تعريفها. من المرجح جدا أن تلعب اقتصاديات العولمة الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة على أقل التقديرات. و بناء على ذلك يمكن تحديد تضاريس خارطة العولمة الاقتصادية من خلال زاويتين رئيسيتين هما الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي بحيث تقف أمريكا على رأس الهرم ثم تليها أوروبا ثم اليابان.أما إدارة الاقتصاد العالمي أصبحت تتحكم فيها الثالوث الاقتصادي العالمي و التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، و بالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر.

يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه

لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية والجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل، و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي، و وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، بل و أصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، و لعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

و فهذه التغيرات والتطورات التي عرفتها هذه المرحلة تميزت بالشمولية في الإنتاج والحمائية والإقليمية التجارية وطرحت الخطر الجاثم داخل النظام التجاري السائد، وتسببت في المشاكل التي أصبحت تلاحق التجارة الدولية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود الحمائية من الدول الصناعية، هذه المشاكل كانت وراء النقص الكبير في إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى درجة زعزعة أركان النظام الاقتصادي الدولي عموما والنظام التجاري على الخصوص،و لعل التأمل في التغيرات و التحولات التي تبلورت مند بداية التسعينات عن وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل و القوى الدافعة تعمل على تشكيل و تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه و سماته و في ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم و القطبية الواحدة و سيادة آلية السوق و ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية. كل هذه العوامل و ما صاحبها من تطور

تكنولوجي و معلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و يعتبر النظام التجاري من أهم دعائم النظام الاقتصادي، بحيث لعبت التجارة على مر العصور دورا كبيرا في مجال التنمية [illegible] ادية. فبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الجات لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي و الرخاء و لتكون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني : التحولات التكنولوجية

يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات والمواصلات و التكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و اليد العاملة المؤهلة (الأدمغة) . إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر المعلوماتية أو ثورة المعلومات فالمعلومات في ظل التنافس الحاد تعتبر المادة الأولية لأي نشاط أنساني في الاقتصاد فقد حل مصطلح مجتمع المعلومات و أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد بصورة كبيرة على ما يعرف بالصناعات المعلوماتية (اقتصاد المعرفة) فمعظم الدول من العالم المتقدم تتسابق فيما بينها لوضع استراتيجيات و خطط وطنية لتحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات معلوماتية " فاليابان مند مطلع التسعينات من القرن الفائت وضعت إستراتيجية وطنية للقضاء على الأمية المعلوماتية و صناعة المعرفة و قواعد البيانات ، أما بريطانيا فمند مطلع الثمانينات من القرن العشرين وضعت إستراتيجية تنافسية الهدف منها تشجيع صناعة المعلوماتية و التفعيل في حوسبة المجتمع ، و كذا فرنسا في الربع الأخير من القرن الماضي و ضعت خطة إستراتيجية مماثلة و انتشرت الدورات في كل مكان " [1] إن التغيير التقني ساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل واضح

1- سليم الحسنية ،**نظم المعلومات الإدارية ،إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن ، 2006، ص26 .

في النمو الاقتصادي و قد دعى بعض الاقتصاديون مثل kriss firman كريس فريمان إلى القول " بان التقنيات المعلومات و الاتصالات سوف تحدث موجة طويلة جديدة من النمو الاقتصادي دافعة لنشأة و تطور مجتمعات المعلومات " فقد أصبحت جل التحويلات المالية و العمليات المصرفية المتنقلة داخل المجتمع و بين الدول كلها الكترونية و يزداد حجم التجارة عبر الانترنت بشكل كبير بتسهيل التوزيع و زيادة الإنتاجية " فقد تحول نشاط المعلومات إلى صناعة لها سوق كبير لا يختلف كثيرا عن أسواق البترول أو الذهب و قد يزيد ما ينفق على إنتاج المعلومات على المستوى العالمي عما ينفق على الكثير من السلع الإستراتيجية في العالم [1]" أدى التقدم التكنولوجي إلى انخفاض تكلفة النقل بين الدول المختلفة و ساهم في سرعة تطويره ، ودلك كنتيجة لظهور معدات و أدوات حديثة مثل الفاكس وشبكات الكمبيوتر و التي ساهمت بدورها في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية .

يرى دوسي و آخرون " إن التغيرات التكنولوجية تعتبر احد محركات العولمة " [2] لقد لعبت التكنولوجيا و الانتشار السريع للمعلومات و المكتسبات العلمية و الفكرية دورا هاما و متزايدا في توسيع نطاق الاتصال و الإعلام فباستخدام احدث ما توصل إليه التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال و الإعلام و المتمثل في شبكة الانترنت أصبح العالم بفضلها مجرد قرية صغيرة تتدفق بين مكوناتها المعلومات بسرعة كبيرة " و عموما فان العصر الذي نعيش فيه يقوم أساسا على إنتاج المعلومات و تداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي تقنيات المعلومات " [3] ، حيث مع حلول الخمسينات من القرن العشرين بدأت بوادر التغير الحضري التقني الجديد تظهر في الحياة الاجتماعية الفردية و بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخول الحاسوب في الحياة البشرية على نطاق واسع و أخد المجال ألمعلوماتي يبسط

---

[1] 2- حسن عماد مكاوي، **تقنيات الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1997، ص 29

[2] - Dosi.GC.Fremon .R.NelsonG.Silverberg and Soet, L. »Technical change and economic théorie » pintereds.New York .1989 .

4- نادية صبر عبد الله، عثمان حسن عثمان**"التنمية الحديثة و التنمية البشرية الانتقائية ،مجلة المستقبل**، التنمية العربية، الإسكندرية العدد 31، 2003، ص 276

نفوذه على الحياة الاجتماعية [1] و منه فان هدا المجتمع ألمعلوماتي الجديد و التقدم التكنولوجي يعد جميع الأنشطة و الموارد و التدابيرو الممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا و نشرا و تنظيما و استثمار كما توزع المعلومات توزيعا واسعا ساهم في ظهور العولمة الاقتصادية حيث يرى توفلرToffler فيرى أن المعلومات هي ألانأهم مادة أولية غلى الإطلاق و هي مادة لا يمكن أن تنفد أبدا و نظرا لتزايد أهمية المعلومات عما كانت عليه من قبل فانه يتعين على حضارتنا إعادة النظر في نظم التعليم و في تنظيم البحث العلمي بعد إعادة النظر في وسائل الاتصال فمن وجهة نظر علم الاجتماع يعتمد هدا العصر غلى ثروة جديدة أكثر غنى و تعقيد [2]، و أصبحت لهذه الثورة التكنولوجية و بالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها[(3)]

1 - ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة و المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

2- نتيجة للثورة في عالم الاتصال و المواصلات، و ما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، و قد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية و الاندماج الاقتصادي و الإقليمي، بل و قيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال، و في دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة حيث اتضح أن 92 من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين

1- على محمد رحومة ، **الانترنت و المنظومة التكنواجتماعية** ، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات دكتوراه) ط1 ، بيروت ، ص 34.

[2]-أبو بكر محمود الهوش، **العرب أمام تحديات مجتمع المعلومات،"**وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات،الدار العربية اللبنانية، 1997،ص28

[(3)] سميحة فوزي، **النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي**، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص 44.

الشركات العالمية النشاط تمت منذ بداية عقد التسعينات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية[1]

3- النمو الكبير و المتعاظم في التجارة الدولية و التدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، و تحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

لقد كانت النظرة التقليدية إلى العلم و التكنولوجية تعتبر أمورا خارج نطاق السياسة فجميع اليوم نعيش و نتفاعل مع العلم و التحولات الصناعية أكثر مما كان عليه الحال من قبل فالطرق السريعة الجديدة و مصانع إحراق القمامات و المصانع الكيماوية و الذرية و البيولوجية ، أصبح الأفراد يتأثرون بشكل مباشر بوجود تلك المصانع ، إن التقدم التكنولوجي الذي أثر على العالم بالإبتكار و التفنن في إنتاج الأسلحة الفتاكة و لا سيما أسلحة الدمار الشامل و الممنوعة دوليا (القنبلة النووية) و التي من أثارها تدمير هيروشيما ، كازاكي التي راحت ضحيتها الالاف من الناس الأبرياء .

" إن جوانب الإنحلال و الفساد التي تحملها مواقع الأنترنت و الإدمان على الوسائل التكنولوجية الحديثة بالإستخدام المفرط لها ، و هذا بحد ذاته يعتبر من أبرز المشكلات التي أصبحت بارزة في هذا الوقت زد على ذلك إنتهاك خصوصية الأفراد بسهولة عن طريق نشر الصور و الأخبار دون رقيب بالإضافة لقدرة بعض الأفراد على إنتهاك الخصوصية عن طريق تهكير الحسابات المختلفة و بالتالي تصبح صور الأفراد الخاصة عرضة للخطر دائما ، كما يمكن أن يصل الخطر للأموال أحيانا و هذه الوسائل أدت إلى إختفاء مظاهر التواصل الإجتماعي الفعلي فأصبحت مواقع التواصل الإجتماعي مكان للتواصل بين الأهل و الأقارب و هذا ما يشكل خطرا كبيرا بسبب الإبتعاد عن الأطفال و الأهل و تركهم طوال

[1] ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرين، العدد الثالث و الرابع، الكويت، 1995، ص 118.

الوقت مع الأجهزة الحديثة بحيث يميل الفرد إلى العزلة عن المجتمع [1] ، هذه التحولات التكنولوجية أدت إلى ظهور بعض الأمراض الحديثة خاصة تأثير وسائل الإتصالات كثيرا على الجهاز العصبي و خصوصا عند الأطفال و كذا يؤدي إستعمال الألعاب الفيديو المفرط إلى خفض القدرة على التذكر " إن الإختراعات التي توصل إليها الإنسان عن طريق العلم الحديث أدت إلى أدت إلى إحداث الضرر بالطبيعة فمن خلال دخان المصانع الملوث و رمي نفايات المصانع في مياه البحر و أيضا دخان السيارات ووسائل النقل المختلفة التي أدت إلى إحداث أضرار بطبقة الأزون و هذا ما أدى إلى خلل في الأنظمة البيئية المختلفة و هدد حياة العديد من الكائنات الحية التي تعيش على ظهر اليابسة أو في المياه "[2]

المبحث الثاني : المخاطر الإجتماعية و النفسية

تمهيد : تستند النظرية الثقافية في تحليل المخاطر إلى تصنيف مجموعة الشبكة للمؤسسات الاجتماعية إذ يؤكد على نوع من المؤسسات الذي يتوافق مع مواقف معينة و اتجاهات و تمثلات اجتماعية لمعنى عدم اليقين و المخاطر. يربط هذا التصنيف بين التمثيل والمواقف (حالة مرض الإيدز) كظاهرة تحمل مخاطر اجتماعية وصحية وبيئية للانتماء الاجتماعي،و تتعلق بالآثار الاجتماعية للثقافة أي مشاركتها في تشكيل المواقف و الأفكار للنظام الاجتماعي،مما يسمح بتحلي و تفكيك المخاطرة كشبكة مفاهيمه المخاطرة بالنسبة للشخص المريض الخاضع لممارسة الوقاية ، إن العولمة تبلورت بكل وضح مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة تعني في تجلياتها الإقتصادية نزع الحدود بين دول العالم و فتحت التجارة العالمية الحرة و تعني في تجلياتها السياسية إقرار و قبول الديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان و تعني في تجلياتها الثقافية عولمة مبادئ لامركزية و تؤكد على الحريات و قبول الأخر و إحترام التنوع الثقافي و إفرازاته و حقوق المواطنة ، إن العولمة بهذا المعنى تبرز

[1] - حازم الببلاوي ، **المجتمع التكنولوجي الحديث** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1972 ، ص46

[2] - حسن الساعاتي ، **التكنولوجيا و المجتمع ، بحوث في النتائج الإجتماعية ، التصنيع و الفكر التكنولوجي** ، دار المعرفة ، ط1 ،القاهرة،1962،

مبادئ و ثقافات عابرة للحدود من إمكانيات تعايش ثقافات مختلفة في نفس المجتمع و ما يعنيه أيضا من الإغتراب الثقافي و الإجتماعي لبعض الفئات أو القطاعات و من المهم أثناء تعاملنا مع المخاطر الإجتماعية إبراز إرتباط العولمة بالتطور التكنولوجي غير المسبوق في التاريخ الإنساني و ماصاحبه من تطور مشاريع في تكنولوجيا الإتصال فقد صاحب العولمة نشاط أكاديمي و معرفي يتعلق بإدارة المخاطر و زيادة مراقبتها و السيطرة عليها و هو ما يمثل إهتمامنا بموضوع المخاطر الإجتماعية .

المطلب الأول : المخاطر الإجتماعية

أولا : مفهوم المخاطر الإجتماعية

تعتبر المخاطر الإجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الإجتماعية ذات الطبيعة السلبية أو هي مشكلة إجتماعية أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع و إذا كانت المشكلة الإجتماعية تمر بعدة مراحل تبدأ بالمشكلة الفردية التي تتحول إلى مشكلة إجتماعية حينما يخضع لتأثيرها عدد من أفراد المجتمع ثم تتحول إلى مشكلة بنائية حينما تنتج مشكلات ذات أثار سلبية تؤثر على بناء المجتمع ، و حينما تنتشر مثل هذه المخاطر ذات الطابع الإجتماعي و الإقتصادي في مجتمع ما فإنه قد يواجه خطورة تأكل هويته الثقافية و منظومة قيمه الإجتماعية و تراجع بأدوار المؤسسة التعليمية و التربوية و منه فإنه هناك تعريفات متعددة لتفسير مفهوم المخاطر الإجتماعية لكنها تتوافق حول فكرة رئيسية و هي أنها تمثل تهديدات لخسائر تلحق برأس المال البشري و الذي يتمثل في البشر ذاتهم و خسائر أيضا تلحق بالمجتمع و عليه يمكن تعريف مفهوم المخاطر الإجتماعية على أنه " كل ما شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الهداف العامة و على البشر و الممتلكات و المجتمع بصفة عامة و قد تكون إنعكاسا لأحداث سيئة غير متوقعة ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين أو قد تكون ناتجة عن أفعال و ممارسات و سلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر ، إن إدراك هذه المخاطر هو

أمر نسبي يختلف من سياق ثقافي و إجتماعي إلى أخر كما أن التعامل مع المخاطر يتحدد بعدة عوامل أهمها تدفق المعلومات بشفافية و الإدارة الرشيدة للمخاطر و توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين (حكومات ، منظمات ،مجتمع مدني ، القطاع الخاص) و تيسير الأبحاث

أن هناك نوعان من المخاطر الإجتماعية الظاهرة الأول : المخاطر الإجتماعية ذات التأثير و الإنعكاس الإقتصادي (كالخلل فيالتركيبة السكانية ، الخلل في سوق العمل ، البطالة ، التهميش ، الإقصاءالإجتماعي ، سيادة النمط الإستهلاكي) أما النوع الثاني : فهو ما يسمى بالمخاطر الإجتماعية ذات الثار و افنعكاسات على البناء الوظيفي للأسرة بجميع مكوناتها (الطفولة ، المرأة)"[1] و تتمثل المخاطر الإجتماعية ذات الإنعكاسات على البناء الوظيفي في

- خروج المرأة للعمل بأعداد هائلة كبيرة و تخلخل في الأدوار الرئيسية للأسرة و نعني بتمكين المرأة تطوير طاقاتها و تشجيعها على ترك القيم و المعايير البالية التي تكبلها و تعوق إنطلاقها و ذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية ، و إتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة و تزويدها بالتعليم و التدريب.

- زيادة حالات الطلاق بين شريحة الشباب و شريحة كبار السن الأمر الذي فرض تحديات تنموية جديدة

- قصور في دور الدولة في تلبية إحتياجات و متطلبات الأفراد و تردي في الخدمات و المرافق العامة مما ينعكس على جودة الحياة و متطلبات الأفراد بتحسين أوضاعهم .

و بناءا على هذه المتغيرات الجديدة فقد توسعت المخاطر الإجتماعية في بعديها الإقتصادي و السري و أصبحت تضم أيضا مخاطر ذات علاقة بمخرجات العولمة و التقدم التكنولوجي حيث بدأت أشكال جديدة من هذه المخاطر تطرح تحديات مركبة على الأفراد بل على المجتمعات بأكملها منها مخاطر الإستخدام الغير المسبوق للشبكة الإلكترونية (الأنترنت) و

[1] - أنظر ، المعهد العربي للتخطيط ، **المخاطر الإجتماعية** ، العدد 124، الكويت ، 2015 ،ص06

على وجه الخصوص لدى الشباب حيث بدأت مخاطرها في الإغتراب الثقافي و فجوة الأجيال و تهديد القيم و الخلاق بالإضافة عن المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة و الإستهلاك المفرط و التي تعرض الناس و المجتمع بأسره إلى تقلبات في القيم و إنحسار التقاليد و إهتزاز الهوية إضافة إلى التفكك السري و الإستقرار و التماسك الإجتماعي بين مكونات المجتمع حيث يدفع المجتمع نحو الإنهيار .

ثانيا : مصادر المخاطر الإجتماعية

لقد إتفق معظم الباحثين الذين إهتموا بتحليل مصادر الخطر للكثير من التصنيفات و لكنها أجمعت أنها أشكالا متعددة و متنوعة تتمثل في مصادر طبيعية (السيول، الزلازل ، الكوارث الطبيعية) فقد تكون مرتبطة بمكان ديمغرافي محدد أيضا مخاطر صحية تهدد حياة الشر و تتطلب إتخاذ تدابير سريعة ، كما أن هناك مخاطر أخرى تمت إضافتها و تصنيفها في إطار ما يعرف بالعولمة من جانب و في ضوء التطور في مجال إدارة المخاطر الإجتماعية من جانب أخر أهمها " أن الخطر أصبح بداخلنا جميعا و هذا مستوى مهم من المخاطر أبرزته سوسيولوجيا المخاطر " يشير لعلاقات الثقة و الإحساس بالمان و الإنعكاسات الخطيرة لفقدانها على تفكك الأسرة و المجتمع و غياب القدرة على الحوار و التسامح و قبول الأخر .

- العلم و ثورة التكنولوجيا تعد من مصادر المخاطر الإجتماعية و التطور الغير المسبوق في الإعلام الإجتماعي و هو ما إرتبط بالعولمة و الإتصالات الحديثة حيث أنتج مخاطر جديدة في العصر الحديث أبرزها المخاطر الناتجة عن التطور الصناعي و المخاطر البيئية التي تستنزف البيئة .

- إنطلاق الرأسمالية المتوحشة و منها مخاطر فقدان المعلومات التي جاءت على سياسات و إجراءات لتحقيق الأمان في توظيف تكنولوجيا الإتصال .

كما نشير إلى مخاطر الإستخدام الغير مسبوق للشبكة الإلكترونية و على وجه الخصوص لدى الشباب و الأطفال بما يعرف بالإغتراب الثقافي و ما يسمى بفجوة الأجيال وتهديد القيم و الأخلاقيات ن كما إرتبط بالمخاطر الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية تدني نوعية التعليم و نوعية الخدمات الصحية و غياب المشاركة السياسية و الإجتماعية من جانب الأفراد و لذلك و على هذا الأساس أصبح العالم اليوم أمام سلسلة من المخاطر و حالة التازم الإجتماعي و السياسي و التي قد تدفع بالمجتمعات نحو الإنهيار و تدفع الدولة في إتجه تفكك مؤسساتها و هذا نتيجة إرتفاع معدلات الجريمة ، العنف الأسري ، الإرهاب ،

العصابات ، الحروب الأهلية ، الإضطرابات الإجتماعية ، تعاطي المخدرات "فالمخدرات هي كل مادة يترتب على تناولها إنهاك جسم الإنسان و تؤثر على عقله حتى تكاد تذهب به و تكون عادة الإدمان الذي تحرمه القوانين الوضعية [1]كما عرفت على أنها : مواد طبيعية أو مصنعة تحتوي على عناصر مخدرة أو مسكنة أو منبهة أو مهلوسة تستخدم عادة لتحقيق أغراض طبية ، أما في حالة الإستخدام لأغراض أخرى فإنها تؤدي إلى التعود على تعاطيها أو الإدمان عليها ما يؤثر سلبا على صحة الفرد و المجتمع ماديا إجتماعيا معنويا و أمنيا .[2] كما عرفتها تعريف منظمة الصحة العالمية **W.H.O** للمخدرات " المخدرات هي مواد ذو قابلية للتفاعل مع الكائن الحي بحيث يؤدي ذلك التفاعل إلى الإعتماد النفسي أو العضوي أو لكلاهما و قد تستعمل هذه المواد لأغراض طبية دون أن تؤدي إلى حدوث هذا التفاعل بالضرورة و خواص حالة الإعتماد على المواد المخدرة تختلف حسب نوع هذه المادة المستعملة فهناك ما يسبب التبعية الشديدة للجهاز العصبي أو الهبوط أو إختلال الإدراك و الإنفعال و التفكير و السلوك و الوظائف الحركية بحيث تؤدي تحت ظروف معينة من التعاطي إلى المشاكل التي تضر بحالة الفرد و المجتمع الصحية " [3]

---

[1] - نبيل صقر ، **جرائم المخدرات في التشريع الجزائري** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2006 ، ص06

[2] - الهادي علي يوسف بوحمزة ، **المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات** ، **دار** النشر و التوزيع ، ط1 ، ليبيا ، بدون سنة ، ص84

[3] - عفاف محمد عبد المنعم ، **الإدمان دراسة نفسية لأسبابه و نتائجه** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص83

و منه المخدرات هي كل المواد التي يترتب عن تناولها و إستخدامها في غير الأغراض الطبية و تؤثر على العقل حتى تكاد تذهب به و يكون من وظيفتها تغيير وظائف الجسم و العقل و يؤدي الإفراط في تناولها إلى حالة التعود و الإدمان بالإضافة للأثار الجسمية و النفسية و الإجتماعية .

كما أن إرتفاع البطالة في المجتمع شكل أحد أهم المخاطر افجتماعية التي تهدد البناء الإجتماعي لما لها من أثار كبيرة على النواحي الإجتماعية و النفسية للمجتمع و قد تؤدي البطالة إلى تفاقم ظاهرة التفكك الأسري الإجتماعي حيث يلجأ العاطلون إلى الإنعزال عن أسرهم و جماعاتهم الإجتماعية و يتبانهم الشعور الشعور باليأس و الإحباط مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق و العنف الأسري كما أن هناك إرتباط واضح بين مستوى التعليم و مستوى البطالة و معظم الدراسات تؤكد أن النظام التعليمي في الدول النامية و في ظل ما يعرف ما بعد الحداثة و ما أفرزته من مخاطر لا يؤهل الشباب للحصول على فرص العمل المتوفرة في السوق بالإضافة تؤدي هذه الظروف إلى زيادة حجم الإحباط لدى الشباب و تؤدي بهم للميل للعنف و الإنضمام للحركات الإحتجاجية كما أن الأحوال الإجتماعية في ظل العولمة ليست بأفضل من الظروف الإقتصادية فهي إنعكاس لذلك الوضع و التي أفضت إلى إنتشار مشاعر اليأس و الإحباط و الإغتراب و الرغبة بالهجرة الشرعية و الغير شرعية بسبب غياب العدالة الإجتماعية و المساواة و غتساع الفجوة بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة .

المطلب الثاني: المخاطر النفسية

تعد المخاطر النفسية كل العناصر التي تؤثر على السلامة الجسدية والصحة العقلية للموظفين في بيئتهم المهنية. يمكن أن تتخذ هذه المخاطر أشكالًا عديدة: الإجهاد ، من بين أفضل المضايقات ، و الإرهاق وحتى العنف في العمل. إنها سبب العديد من الأمراض (مشاكل النوم ، والاكتئاب ، والاضطرابات العضلية الهيكلية ، والأمراض النفسية الجسدية ،

وما إلى ذلك). وهي مزيج من عدد كبير من المتغيرات عند تقاطع الأبعاد الفردية والجماعية والتنظيمية للنشاط المهني ، وبالتالي تعقيدها وطبيعتها المركبة في كثير من الأحيان.

الإجهاد: يتميز الإجهاد المهني بعدم التوازن بين القيود التي يفرضها النشاط المهني (تقليل الوقت ، والتعارضات مع التسلسل الهرمي أو الزملاء ، والعمل الزائد ، وما إلى ذلك) والموارد المتاحة للشخص للعمل في مثل هذه البيئة. حيث يتم قياس هاتين الخاصيتينوفقاً لتصور الشخص.هناك نوعان من الإجهاد:

الإجهاد الحاد: يجب على الشخص أن يواجه الإجهاد العرضي.

الإجهاد المزمن: يواجه الشخص حالات الإجهاد المتكررة أو حتى المتراكمة،تعتبر ضغوطات العمل أكثر إذا كانت طويلة الأمد وتحمل العامل تراكم ما يسمى بالضغوط "المعادية" .

الإرهاق: هو الإجهاد المطول يكون نتيجة لاستثمار شخصي وعاطفي كبير في نشاطه المهني. يمكن رؤيته في كثير من الأحيان في المهن المتعلقة بالتدريب أو الصحة أو المساعدة الاجتماعية.و يكون بالطريقة التالية: عدم الاهتمام بمحتوى عمل المرء أو الإرهاق الجسدي أو العقلي أو العاطفي أو حتى انخفاض نتائجه.

التحرش الأخلاقي: الذي يعني " "عمل يعتدي على شخص" و يكمن التحرش الأخلاقي في نية شخص أو مجموعة من الناس إيذاء شخص أو أكثر.إنه عمل يعاقب عليه القانون اليوم لأنه يشكل رغبة طوعية لتعريض سلامة الشخص للمضايقة المعنوية لها عواقب وخيمة .

العنف و الاعتداء: يمكن أن يحدث العنف ويغطي أبعادًا أكثر أو أقل خطورة (التحرش النفسي ، والاعتداء الجنسي ، وما إلى ذلك).

و تتمثل المخاطر النفسية في آثار سلبية يمكن أن تسبب في أمراض أو حتى حوادث في العمل ولها عواقب متعددة (مشاكل عاطفية اضطرابات النوم: قد تضعف اليقظة اضطرابات الجهاز الهضمي: المغص ، ألم المعدة ، التهاب المعدة ، اعتلال القولون .ارتفاع ضغط

الدم مشاكل القلب والأوعية الدموية والدهون اضطرابات التمثيل الغذائي الاضطرابات العضلية الهيكلية القلق واضطرابات الاكتئاب الانتحار أو محاولة الانتحار) . تنشأ ب هذه الآثار من مشاكل الاتصال المرتبطة من ناحية بصعوبات العمل معًا و من ناحية احرى إلى عدم التبادل حول مسألة العمل أو إلى المنظمات الهرمية التي تعقد تدفق الاتصالات.إن المخاطر النفسية والاجتماعية التي تؤثر على ذاتية الأشخاص لا تترجم فقط من خلال مفهوم الإجهاد (عدم التوازن بين التصور الذي يفرضه الشخص على القيود المفروضة عليه من قبل بيئته والإدراك بأن 'لديها مواردها الخاصة للتعامل معها). إنهم يضعون في الاعتبار مجموعة من العوامل التي تقع على الحدود بين البعد الفردي والجماعي والتنظيمي للنشاط ، ويمكن احصاء أولي للمخاطر النفسية الاجتماعية في العمل والتي يتم من خلالها تحليل هذه المخاطروفقًا لـ 6 محاور:

- متطلبات العمل: كمية العمل ، ضغط الوقت ، التعقيد ، التوازن بين العمل والحياة

- الضغط العاطفي: توترات مع الجمهور، خوف في العمل ، إخفاء العواطف.

- الافتقار إلى الاستقلالية: الإجراءات الصارمة ، عدم القدرة على التنبؤ بالعمل ، قلة المهارات.

- نقص العلاقات الاجتماعية: نقص الدعم الاجتماعي والفني من المشرفين والزملاء .

- تضارب القيم: فعل الأشياء التي ترفضها ، وفقدان المعنى في العمل ، ومنع الجودة انعدام الأمن الوظيفي و المسارات: العمل غير المستقر ، والعمل الشاق ، والافتقار إلى التطوير المهني.

المطلب الثالث : المخاطر الثقافية

تتطلع العولمة من خلال ألياتها الإقتصادية و السياسية إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف النشاط الإنساني ، ذلك أن تدفق الرسائل الإعلامية بكل ما تحمله من تحيزات و قيم تتعارض مع منظومة القيم السائدة ، و هي تحمل أخطار الغزو الثقافي الذي يهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات ، فالعولمة هي " إيهام الشعوب على المستوى العالمي بوجوب الإنتماء إلى ثقافة عالمية واحدة ، و طمس الفروق الحضارية بين المجتمعات مع الإيمان بأن الثقافة العالمية يجب أن تستمد من الثقافية المركزية الغربية المهيمنة بإعتبارها القاعدة الأهم و الأكثر تأثيرا في المشروع الثقافي المعولم ."[1] تعتمد العولمة في نشر القيم و المعايير الثقافية على التكنولوجيا للتأثير على حياة الناس و أسلوب معيشتهم و طريقة تفكيرهم و كذلك من حيث المعتقد و اللغة و عادات الزواج و غيرها من مكونات الثقافة و تتمثل الثورة في وسائل الإتصال ، التي يطلق عليها البعض إصطلاحا رأس المال المعلوماتي في تكنولوجيا الإتصالات الحديثة " و التي بدأت بالإتصالات السلكية و اللاسلكية ، بدا بالتلفاز و النصوص المتلفزة و من ثم الإعتماد على الأقمار الصناعية و الألياف البصرية ، إنها مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي تتم توظيفها لمعالجة المضمون الذي يراد توصيله من خلال عملية الإتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي "[2] و قد تكون المعلوماتية العنصر الأهم و السلاح الأقوى من أسلحة العولمة ، ذلك أنها تمتلك خاصية تنفرد عن باقي المتغيرات الجديدة و هي إمكانيتها و قدرتها في التأثير و تجاوز الثقافات إلى حد المساهمة في صناعتها ، و منه إرتفعت أهمية المعلومات عند الفرد لأنه لا يتصرف وفقا للمفاهيم و التصورات التي يمتلكها من منظومة القيم الجمعية ، و إنما وفقا للمعلومات التي يمتلكها عل الأشياء أي التسليع المعمم للكلمات و الأشياء و الأجسام و الأرواح و للطبيعة و للثقافة .

---

[1] - تيموثي برنان ، ترجمة علي ثابت ، **بين الكونية و الدولية ، نقد الفكر السياسي الكوني** ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 113 ، 2002 ،ص30

[2] - حي اليحياوي ، **في العولمة و التكنولوجيا و الثقافة** ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 ، ص21 .

إن تفكك النظام الأسري و تدهور النظام التعليمي بوصفهما أهم مصادر تلقين القيم جعلا الفرد يبحث عن مصادر جديدة لمقومات ثقافته ، فجاءت العولمة لتلبي هذا الطلب و تملأ الفراغ الذي نتج عما أصاب الأسرة و المدرسة من خلل ، و عن طريق ثقافة الصورة التي حلت محل الثقافة المكتوبة تمكنت العولمة من إستقطاب الأجيال الناشئة في المجتمع وهي نظام إنتاج وعي الإنسان بالعلم ، إنها المادة الأساسية التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري ، و إن أخطر التحديات هو ما قد تتعرض له المكونات الأساسية للثقافة العربية متمثلة في الإسلام و اللغة العربية و الوعي التاريخي خاصة و أن عولمة الإعلام تعتمد على اللغة الإنجليزية ، ن التدفق الإعلامي من الغرب يوفر للمواطن العربي مصادر عديدة للمعلومات و يفتح أمامه الطريق للتفاعل الحر مع ما يجري في العالم لكن هناك في المقابل مخاطر التغريب تهديد اللغة و طمس الهوية العربية ، " إن وجود أي نظام إجتماعي أو إقتصادي أو سياسي لا يعني في حقيقة الأمر شيئا مالم يقوم هذا النظام بتحقيق منفعة لجميع أفراد المجتمع ، لقد تم التحديث عبر الهجرة الداخلية و الخارجية عبر الإستهلاك و تغيير السلوكات العائلية و بالتالي نظام العولمة " يعمل على التفتت والتشتت ، و إيقاظ أطر الإنتماء إلى القبيلة و الطائفة و التعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة و هوية الوطن "[1]

و عليه يعيش العالم حاليا حركية العولمة بكل أبعادها ، حيث جرت معها تحولات عميقة فيما يخص النظرة التي تقابل بها الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول و تحرير الاقتصاديات الوطنية ، سواء كانت برغبة ذاتية أو بفعل تطبيق برامج التصحيح المدعمة من قبل الهيئات الدولية ، و منه تسعى العولمة إلى تجديد آليات هيمنتها بمختلف الصيغ و المظاهر في ظل توظيف العديد من الأطروحات أهمها الحوار و التفاعل الثقافي رغم خصوصيات المجتمعات و ظهور العولمة أدى غلى ظهور مخاطر بمختلف أشكالها أثرت على الفرد و على البناء الإجتماعي .

[1] - محمد عابد الجابري ، **قضايا في الفكر المعاصر** ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص174

المبحث الثالث : الحداثة و ما بعد الحداثة

تمهيد : إن مصطلح التحديث modernisation و هو يعني نقل مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ، فهناك سمات لمجتمع التقليدي و سمات للمجتمع الحديث ، مثلا المجتمع التقليدي الذي تسوده الأسرة الممتدة و المجتمع الحديث ما يسمى بالأسرة النووية (الزوج ، الزوجة ،و الأولاد) و المجتمع التقليدي و فيه القبيلة ثم المجتمع الحديث (الحزب ، فيه هو المؤسسة الرئيسية و ليس القبيلة) هناك إشكالية كبيرة فالتاريخ الأوربي في التحديث غير التاريخ العربي في التحديث ، تاريخ التحديث الأوربي : هو تاريخ التراكم المعرفي و السياسي و الإجتماعي الذي جعل المجتمع الرأسمالي ينبع من قلب المجتمع الإقطاعي ، أي أنه كان هناك تغيير جوهري في بنية الإنتاج ، عوامل الإنتاج ، قوى الإنتاج ، البنية الفوقية (البنية التحتية أدى إلى تغيير البنية الفوقية و هي القيم و العادات و التقاليد).

المطلب الأول : مفهوم الحداثة

إن رواد الحداثة يعرفونها : أنها دفاع عن إستخدام العلم و التكنولوجيا و عرفت عمليات الترشيد بأنها التخلي عن التقاليد و تحكيم العقل و الإستغناء عن التقاليد ، عرف بأنه الحكم على الإنسان من خلال ميزانية الشخصية و ليس من خلال ما يرثه ، حيث أن الإنسان لا يولد محملا بطبقة أو عرق و كل هذه الصفات الإيجابية لا يمكن أن يماري المرء فيها و الإنسان الأمريكي أفضل مثال ، إن عصر النهضة (عصر التنوير) يتمثل في غرس العقل العلمي التنويري في كل مجالات حياتنا لأن العقل من حيث هو العقل هو مفتاح الحداثة لذا يجب ان يكون تعاملنا مع الحداثة ، فالحداثة هي نقطة أشكال الدورة الجدلية للتفاعل الحضاري بين الشعوب ، و الأمم و هي حركة دائمة تستبدل بالقديم جديدا و ذلك بالإعتماد على المنجزات العلمية و العقلية و الثقافية في جميع الحضارات ، **و الحداثة** هي قبل كل شيء مجموعة من العمليات التراكمية التي تطور المجتمع بتطوير إقتصاده و أنماط حياته و تفكيره و تعبيراته المتنوعة معتمدة في ذلك جدلية العودة و التجاوز عودة إلى التراث

بعقل متجذر متجاوزة التقاليد المكبلة ، و التحديث هو مجموعة العمليات التراكمية التي توجه المجتمع نحو المزيد من الإنماء و التطور و التقدم ، و يكون ذلك إقتصاديا بتعبئة الموارد و الثروات و تطوير قوى الإنتاج و سياسيا ببلورة دولة المؤسسات القائمة على تحرير تقاليد الممارسات السياسية من أجل المشاركة في الحياة العامة و إجتماعيا بتأسيس القيم و القوانين و إبعادها على المواقف العقائدية ، إن التصورات الحالية للحداثة و التحديث ما زالت تحمل نموذج فكرة التاريخ التقدمي كما جاء عند الفيلسوف الفرنسي كوندرساي(1979) و هي فكرة تعتمد أساسا على إمكانية تحسين البشرية عامة ، و ذلك بواسطة التثقيف و التحضر و التعليم و تدعو إلى النهوض بالبشرية جمعاء .

ما هي الحداثة : الحداثة مشروع التنوير الغربي ، كما قال الدكتور عبد الوهاب المسيري ، حيث يقوم مشروع الحداثة على عدة عوامل أساسية و أفضل عالم تحدث عن هذا الموضوع بدقة هو العالم البريطاني أنطوني جيدنزGiddens و يعتبر كتابه " نتائج الحداثة " و كان مدافعا عن مشروع الحداثة و يرى ان مشروع الحداثة لم يفشل بل لم يتجسد أبدا فالحداثة لم تنتهي . لمزيد من المعلومات انظر[1]و يذكر فيه أن الحداثة مشروع حضاري يقوم على عدة أسس منها :

الفردانية : و هذا شيء منطقي لأن الرأسمالية قامت على فرضية أن من حق الفرد أن يستخلص نفسه من إطار المجتمع الإقطاعي الذي كانت تذوب فيه شخصيته " دع يعمل دع يمر " دعه يعمل ما يريد و دعه يمر من مكان إلى مكان و ذلك حتى يكون حر الحركة " الفردية أهم أسس الحضارة الغربية

العقلانية : و قد أصل لهذه المسألة عالم الإجتماعي الألماني ماكس فيبر

[1] - الحداثة و ما بعد الحداثة ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، 1998/03/13 ، مصر

الوضعية : كأساس للبحث العلمي و يعني أن كل شيء يتم عن طريق البحث العلمي بشرط أن يكون بعيدا عن القيم و التحيزات و دوركايم ينظر إلى الظواهر الطبيعية و كأنها أشياء

المطلب الثاني: ما بعد الحداثة

تمهيد : إن أطروحة ما بعد الحداثة ننضمن فكرة الإنتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية إلى الفهم ما بعد الصناعي للعلاقات الإقتصادية في أي مجتمع في ضوء الصناعة التي تقوم على المعرفة العلمية التي أصبحت أهم مكونات المشروع الصناعي الجديد الذي بدوره يحدد شكل المجتمع من خلال ما يستطيع تقديمه له من وسائل الإستهلاك المتوقفة بدورها على وسائل الإعلام و خاصة عملية الإشهار ، إن مرحلة ما بعد الحداثة جلبت مرحلة من التغيرات في المجال الفكري و العلمي و العملي و خاصة ثورة المعلومات أدت إلى تغيير تركيبة المجتمع و تحول أفكاره حيث سيطرت الإتصالات الحديثة على الساحة الثقافية العالمية و أصبحت تروج لثقافات متعددة أهمها الثقافة الجماهيرية و الثقافة الإستهلاكية و بهذا أصبحت قيمة الفرد تساوي قيمة أية سلعة هي محل تنافس المنتجين و المسوقين على المستوى المحلي أو العالمي فأدت النزعة الفردية إلى تكوين جماعات متخصصة يجمع بين أفرادها التخصص الذي يمارسونه في مختلف المجالات .

أولا : مفهوم ما بعد الحداثة

لقد ظهر مصطلح ما بعد الحداثة postmodernisme لأول مرة في أعمال الفنان البريطاني جون تشامبان سنة 1780 كما إستعمل مرة أخرى من طرف رودولف ناتفير سنة 1917 ثم أخذ هذا المصطلح حيزا أكبر من التداول و برز بصفة واضحة في كتاب " أنطولوجيا الشعر الإسباني و الإسباني الأمريكي للكاتب فيدير يكودي سنة 1924 كما ظهر أيضا في كتب أنطولوجيا الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر للكاتب دولي فتش سنة

1942 و كان كلا العملين الدبين يعبران عن رد فعل ثانوي على الحداثة [1] و يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأكثر تداولا و ألكثر جدلا على المستوى الأكاديمي لما جاء حوله من نقد المرحلة السابقة و هي مرحلة الحداثة بما تضمنه من نظريات شاملة لتفسير الظواهر في جميع المجالات ، و لا يمكن أن ننسى أن تعبير " ما بعد الحداثة " قد ورد أولا و بالذات على لسان المهندسين المعماريين في السبعينات من القرن الماضي ، عندما أدخلوا على بناياتهم عناصر متفرقة و متنوعة قد إقتبسوها من جل فترات تاريخ فن الهندسة المعمارية ، و ذلك لوضع حد للوظيفة الضيقة التي إتصفت بها المعمارية الحديثة ، و الإعتماد على التزيين و البحث عن المتفرد و حتى العجيب ، و مع بداية الخمسينات بدأ إستعمال المفهوم كمرادف في الفلسفة الوجودية التي تؤكد على المبادرة الفردية و تجعلها قادرة على الخروج من النسق التقليدي ليتطور بعد ذلك هذا المصطلح إلى كل المجالات الأخرى وعم هذا التوجه كل الفنون تقريبا و أصبح تصور (ما بعد الحداثة) يعني فترة زمنية جديدة جاءت على أنقاض فترة الحداثة ، لقد قامت حركية ما بعد الحداثة على تدمير قواعد ثلاث كانت تأسست عليها الحداثة من حيث هي فكر و توجه إيديولوجي تنويري :

الذات : تعرف أن الحداثة قد بنيت على الوعي بالذات ، حيث لم يعد العقل يقر كل ما هو سوي يستجيب للقواعد و القوانين التي وضعها فقد حلقت الذات الكلاسيكية بواسطة عقلها المتسلط فضاءات تعمل داخلها السلطة و بصفتها أداة للحجز و الإيواء (الورشات الصناعية ، المدارس التعليمية ، المأوى) فأصبحت المجتمعات بذلك مجتمعات إستبعاد و إقصاء فتأسست السلطة على حركية كبرى للعنف .

الحقيقة : إتجه العصر الكلاسيكي إلى العقل و صرامته ، لقد تصور فكر ما بعد الحداثة أن الحقيقة لعبة لا غير يكون المراد منها الإبقاء على سلطة الإنسان الكبرى ضد الإنسان الفرد لكبت رغباته و تحويله إلى ألة تحت تحكمها .

[1] - رضوان جودت زيادة ، **صدى الحداثة ، ما بعد الحداثة في زمنها القادم** ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ،ط1 ن بدون سنة ،ص17

الوحدة : تم التحول من معقولية التوحيد إلى معقولية التنوع في العلوم و الفلسفة و الإجتماع و قد أدت فلسفة التنوع إلى تحديث أعماق أنماط الحياة في المجتمعات الغربية التي أصبحت اليوم متعددة ذات إتجاهات مختلفة في وفرة الخيرات و المعارف و الإتجاهات . [1]لمزيد من المعلومات و يؤكد هابرماس على وحدة العقل عندما لاحظ أن هذه الوحدة قد وضعت موضع الشك و النقد بإسم التنوع و الكثرة ، و كان مدافعا عن مشروع الحداثة و يرى أن مشروع الحداثة لم يفشل بل لم يتجسد أبدا ، فالحداثة بالنسبة لهابرماس لم تنته " كما مثل مفهوم ما بعد الحداثة رفضا للجماليات الكلاسيكية في مجال البناء الذي صاحب مرحلة الحداثة ، ففي ميدان العمارة الذي إعتبر المجال النموذجي الذي ظهر فيه مصطلح ما بعد الحداثة بشكل واضح ، و الذي كان رافضا لنموذج العمارة الحداثي المقتصر على المجال المكاني الذي تشغله اللألة و المصنع و كان الأمريكي تشارلز جينكز المختص في الهندسة المعمارية دور كبير في بلورة هذا المصطلح في بداية السبعينيات و الذي عارض فكرة التقدمية في الهندسة المعمارية الحداثية المتميزة بالتقديس الوظيفي للمنشأت و البناءات المستقبلية التي أحدثت قطيعة مع الماضي و عملت على تجاهل التاريخ "[2] فالحقيقة أن التاريخ ليس صاعدا على الدوام بل قد يرتد و يتراجع و يتقدم إلى ما بعد الحداثة ، و تبدأ اولا بنقد أسس الحداثة الغربية و هذا من واقع الممارسة و أهم فكرة فيها هي ما يسميه الفيلسوف الفرنسي (ليوتار) الذي روج لما بعد الحداثة و له كتاب شهير إسمه " الظرف ما بعد الحداثي " و هو تقرير موجه للحكومة الكندية عن حالة المعرفة في العصر الراهن يقول ليوتار : سقط ما نسميه الإنساق الفكرية الكبرى و لن يعود لها وجود " و يذكر " جيمسون أن ما بعد الحداثة هي البنية الفوقية للرأسمالية المتطورة الراهنة تعكس إتجاهاته الإقتصادية

- (ليوتار) من أنصار ما بعد الحداثة

- هابرماس) يرى أن الحداثة مشروع لم يكتمل بعد

[1] - د عبد الوهاب المسيري ، الحداثة و ما بعد الحداثة ، مكتبة مؤمن قريش ، 2010

[2] Gillbert Hottis , de **la renaissance a la postmoderniste** , Bruxelle , P boek ,e edition , 1998 ,444

- (فريديرك جيمسون) و هو يمثل التيار الماركسي يرى أن ما بعد الحداثة تنظير للحالة الرأسمالية .

إن الحلقات المترابطة بين المشروع الصناعي الجديد ووسائل الإعلام تصبح ما بعد الحداثة ظاهرة إجتماعية مبنية على الحقيقة التي يتصورها كل فرد لما هو موجود في بيئته من خلال علاقة تلائمية أو توافقية بين الشيء الموجود و بين ما يتلقاه الفرد من معطيات خارجية عن ذاته أساسها المعرفة العلمية القائمة على وجود توافق بين معتقدات الفرد المكتسبة عن طريق الصناعة المعرفية و النموذج الإستهلاكي الموجود عند هذا الفرد " كما يؤكد ما بعد الحداثيون أما ما بعد الحداثة ليست نفيا للحداثة أو قطيعة مطلقة معها ، بل هي دعوة و سيرورة للإنفتاح الكامل على التاريخ و التقاليد بعيدا عن الجمود الإيديولوجي من خلال تجربة البحث عن الحقيقة عن طريق جعلها رؤية شخصية في الفن و اللغة و الصورة و نمط الإستهلاك و ليس من خلال الميتافيزيقيا و أن الصفة الجمالية للتجربة الحقيقة في إعتراف للحس السليم بالوصول إلى الدلالة الجوهرية بوصفها الأفق الذي يتحرك و ليس

بوصفها موضوعا نمتلكه "[1] و هناك أشكال للحداثة تمثلت في :

" **الحداثة الإقتصادية :** " هي الإنتقال من أشكال الإنتاج التقليدية إلى إقتصاد السوق الذي تطور بفعل التقدم التقني و أصبح يشكل هم عامل من عوامل قوة الدولة و الأفراد ، إن أهم سمات الإقتصاد الحداثي هي تخفيض التكاليف و تعظيم الأرباح و ذلك من خلال ربط جميع الإقتصاديات و الدول و المجتمعات بشبكة عالمية للتجارة و المواصلات و المعلومات دون النظر بعين الإعتبار لقضية البيئة – فرغم تأثر نماذج الإنتاج بالتقدم التكنولوجي إلا أن نمط الإنتاج لم يتغير فالمجتمع الرأسمالي الحداثي بقى قائما بشكله المتكاكل منذ الثورة

[1] - عفيف البهنسي ، **ما بعد الحداثة و التراث في العمارة العربية** ، عالم الفكر ، المجلد 27 ، العدد2 ، الكويت ، 1998 ، ص136

الصناعية غلى غاية نهاية الحرب الباردة و قد إستوعبت ثورات تكنولوجية كثيرة دون أن يغير ذلك من نمط صيرورته "[1]

" **الحداثة الإجتماعية** : هي مجموعة القيم و العلاقات الإجتماعية الناشئة عن تراكم الفكار الحداثية فالمجتمع الحداثي مجتمع تداهمه مجموعة من القيم المنفتحة القائمة على التعدد و قابلية التغير و معيارية النسبية و الحرية فهو مجتمع متعلق بالمستقبل أكثر مما هو مرتبط بالماضي و يهتم بقيم المردودية و الفعالية على حساب الإنسانية "[2]

فالدول الغربية غيرت مسارها الحضاري الذي إدعت الحداثة أنه موجه لخدمة الإنسانية و أكد الباحثين أن ما بعد الحداثة ليست مشروع حضاري جديد الذي تشكل داخل الثقافة الغربية و إنما هي وصف للمجتمعات الغربية و التي تقوم على تفكيك مؤسسات المجتمع الجماهيري و تقليص دور الدولة و إتاحة الفرصة الكاملة للأفراد ليقوموا بممارسة حرية إختياراته الوجودية و المهنية و الإجتماعية بالإضافة إلى إكتساح موجة المعلوماتية بكل مصادرها و لغاتها و رموزها لجميع دول العالم مما أدى إلى خلق تشكيلات بشرية مختلفة ، يمكن القول أن ما بعد الحداثة ليست إنقطاعا عن الحداثة بل هي إعادة العلاقات السببية و هو الإطار الفلسفي الأنسب لبناء مجتمعات ذاتية التكوين و ذاتية الفكرة و خاصة الفكرة

العلمية من أجل إستغلال المعرفة و المعلومات و جعلها مصدرا للخصوصية .

ثانيا : التغيرات المواكبة لما بعد الحداثة

التغيرات الإقتصادية : إن التطرق للمجتمع ما بعد الصناعي أدى إلى تغيرات أساسية و هامة مما جعل الإستمرار للحضارة الصناعية غير ممكن أولهما : وصلنا إلى مرحلة صراعنا مع الطبيعة التي لا يمكن أن تتحمل المزيد من الدمار و الفساد الذي تحدثه الصناعة ثانيا : أننا لا نستطيع اليوم الإعتماد على مصادر الطاقة الغير المتجددة و هذا لا

[1] - ضياء مجيد الموسوي ، **الحداثة و الهيمنة افقتصادية و معوقات التنمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص47
[2] - محمد سبيلا ، **الحداثة و ما بعد الحداثة** ، دار طوبقال ، الدار البيضاء ، ط1 ، المغرب ، 2000 ، ص143

يعني نهاية الإقتصاد المادي و إنما كل التطورات المستقبلية ستتشكل وفقا لمدى حفاظها على البيئة لذا فإن إقتصاد القرن الواحد و العشرون هو الإقتصاد القائم على المعرفة knouledg economy و على التكنولوجيات الحديثة و هو ما سيؤدي إلى نجاح و إزدهار القطاع الذي يشهد نموا متزايدا من خلال إرتباطه بالمعطيات المعرفية و التقنية الحديثة ، لقد " ما بعد الحداثة تطورات كبيرة على نتج عنها قوتين – حيث التغير الذي ذكرهما توفلر Tofler نتج عنهما قوتين هامتين حركتا الإقتصاد هما (رأس المال الفكري)(تكنولوجي المعلومات) على مستوى الإنتاج الفكري العالمي في شتى المجالات منها المجال الإقتصادي الذي يعد محرك كل النشاطات الإنسانية فالمفكرون ما بعد الحداثيون يدعون إلى الليبرالية الجديدة كنظام إقتصادي عالمي يقوم على الإستقلالية الذاتية و من بين تعريفات هذا النظام أن الليبرالية الجديدة هي التحرر التام من كل أنواع الإكراه الداخلي و الخارجي سواء كانت دولة أم جماعة أفراد و التصرف وفق ما يراه الفرد مناسبا له هذا التطور السريع على المستوى المادي و الفكري نتج عنه الإنتقال إلى الصناعة الإلكترونية و صناعة المعلومات بكل ما فيها من ظواهر غير مسبوقة و أحداث لا نجد لها تفسيرا كلما إعتمدنا على أدوات التحليل الحداثية "[1]

فالعامل المحدد للقوى الإقتصادية لم يعد رأس المال كما كان في الإقتصاد الصناعي و غنما هي المعرفة اللازمة لإبتكارسلع إستهلاكية أكثر فعالية في جذب المستهلك و هذا ما يفسر

التطور السريع في قطاع المعلوماتية على حساب الإقتصاد هذا " ما أدى إلى غنقطاع العلاقة المباشرة بين السلعة و السوق كون العامل التكنولوجي قد وفر مرونة أكبر للأسواق المالية في تحريك رؤوس الأموال على المستوى العالمي و هو عامل نتج عنه فك الإرتباط التدريجي بين وتيرة نمو الإنتاج السلعي و الخدماتي ووتيرة نمو التجارة العالمية غياب المعلومات "[2] كما أدى التطور التكنولوجي إلى تحولات عميقة في مجال التوظيف مع

[1] - راجي عنايت ، **المستقبل و أزمة الفكر العربي** ، مطبعة دسمال ، ط1 ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 1993 ، ص119
[2] - يحي اليحياوي ، **العوامة ، أية عولمة** ، إفريقيا الشرق ، بيروت ، 1999 ، ص67

المواقع الحداثية ذات الطر الجامدة إلى الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في تقنيات المعلومات و هذا ما يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة ذلك أن القوى العاملة ستصبح السلاح التنافسي الرئيس لما بعد الحداثة و هذا ما يتطلب التحكم و الإستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة ، إن هذه الفروقات المتعددة التي أنتجتها التكنولوجيا جعلت مسؤولية إكتساب كل هذه المهارات على عاتق الفرد الذي أصبح مطالبا بالتعلم مدى الحياة حتى يضمن الوظيفة حيث أصبح التعليم مدى الحياة من المتطلبات الأساسية للبقاء في منصب العمل لكن لابد من توفير قاعدة تعليمية دقيقة منذ المرحلة الأولى لبداية تكوين الفرد و حتى خلال ممارسته لعمله من خلال برامج التكوين المتواصل و التحديث المستمر لمناهج و طرق العمل التي تتضمن كل أشكال التكنولوجيات المتطورة ووسائل العمل الإفتراضي بين مختلف الشركات متعددة الجنسيات .

التغيرات السياسية : بعد إنتهاء الصراع الذي كان قايما بين الثنائية القطبية و صاحب هذه التغيرات السياسية الدولية ظهور مفاهيم و مصطلحات جديدة في المجال السياسي مثل الهيمنة السياسية ، النظام العالمي الجديد ، حقوق الإنسان و تفعيلها ، الديمقراطية ، التحولات في العلاقات الدولية ، فأرزت ما بعد الحداثة مرحلة من التناقضات و التداخلات بين كل مكونات المجتمع الداخلي و الدولي من أجل تحقيق غاية أساسية هي تحقيق الأفضل للفرد في إطار إستقلاليته و حريته ، هذا ما أدى إلى بروز مفاهيم ذات توجه عالمي يشمل المجال السياسي الداخلي و الخارجي و يتمثل في : طبيعة الخطاب السياسي

تفعيل حقوق الإنسان ، تحقيق الأمن الإنساني ، تفعيل الديمقراطية ، الإهتمام بالحريات ، مما أدى إلى ظهور مبدأ حماية الأقليات عبر مختلف مناطق العالم .

التغيرات الإجتماعية و الثقافية : إن ما بعد الحداثة سوق يقوم بتوصيف المجتمعات بالعديد من الأوصاف إنطلاقا من منظورها السياسي أو الإقتصادي فسميت في بعض الأحيان المجتمع مابعد الصناعي و أحيانا أخرى المجتمع المعلوماتي و كذلك سميت بالمجتمع

الإستهلاكي و هذا ما يقود إلى محاولة إنشاء صلة رمزية بين ثقافة ما بعد الحداثة و ظرف إجتماعي معين فهي ولادة مجتمع بعد الصناعة ذلك أن لب الإقتصاد ما بعد الصناعي هو المعرفة حيث ترتبط ما بعد الحداثة إرتباطا وثيقا بالرأسمالية المتأخرة للمستهلك كما أن ملامحها تعبر عن هذا النظام الإجتماعي و يمكن تأكيد أن ما بعد الحداثة هي أسلوب من الحياة تعبر عن وعي جزء من طبقة جديدة تختلف عن الجماعات المعروفة في الحداثة و من بين ما نادت به مجتمع ما بعد الحداثة هي " التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع حيث المعلومات في أكثر أشكالها إتساعا و تنوعا " هي القوة الدافعة و المسيطرة يعني أن هذه المجتمعات ما بعد الحداثة تعتمد في تطورها على حسب وتيرة تطور هذه المعلومات و التكنولوجيات الحديثة و يطلق عليها إسم " مجتمع المعلومات " أي المجتمع الذي تقود إليه التغيرات المعرفية الحاصلة فيعتبر كثير من علماء الإجتماع أن النظريات التي لدينا الأن حول المجتمع الحداثي تعتبر عاجزة عن فهم التغير المابعد الحداثي و أنه يجب النظر إلى المجتمع على اساس التداخل بين ما هو إجتماعي- ثقافي و نسبي في إطار منظومة قيم الحياة اليومية بكل جوانبها فهذا التغير المستمر و الإنتقال من القيم الحداثية إلى القيم ما بعد الحداثية دفع بمواضيع أهمها إزدياد الإهتمام بحماية البيئة و المسائل الثقافية التي تقف الأن في وجه النمو الإقتصادي و أصبح الإنسجام الإجتماعي يتم على أساس المصلحة المشتركة و ليس على أساس المكانة الطبقية كما سجلت العودة إلى نوع جديد من القبلية المتخصصة إن المجتمع أصبح في حالة من الشتات و التوجه نحو النزعة الفردية مما يفسح المجال لوسائل الإعلام و أصحاب الشركات الإنتاجية لتوجيه الرأي الفردي لكل شخص نحو تكوين

رأي جماعي متخصص بحيث يتحول المجتمع إلى مجموعات تتكون من أشخاص لا تربطهم الهوية الوطنية أو التضامنية أو العرقية بل تربطهم نوعية البرامج التي يتابعونها و المنتجات التي يستهلكونها و الوظائف التي يشغلونها و منه يصبح الإنتاج الإعلامي أو الإستهلاكي المالك للنفوذ و الموجه الحقيق للمجتمع أما من الناحية الثقافية فما بعد الحداثة أحدثت

تغيرات على مستوى الدين ، الهوية ، المرأة فموضوع المرأة و الرجل يمكن تقبلها فقط كإزدواجية يمكن من خلالها تصنيف نقاط القوة و الضعف في المجتمع ، و رغم أن أفكار هؤلاء المفكرين تحمل نوعا من التجديد و الثورة حول دور المرأة في المجتمع و أنها تعرضت لنقد شديد من طرف الكاتبة "جوديث باتلر Batler" في كتابها المعنون Gender Trouble و الذي إنتقدت فيه التمييز الموجود بين الرمزية الجنسية الطبيعية و الرمزية الجنسية الإجتماعية للمرأة حيث ترى أن النقد الموجه للأدوار غير كافي و تطرح تساؤلا عن إزدواجية الخطاب حول المرأة و أنه لا يوجد سبب واحد لجعل المرأة تابعة دائما بل يجب ترك المرأة تحدد طبيعتها كما تراها و كما يراها المجتمع " إن ما بعد الحداثة تعتمد على الواقعية في تحديد توجهات المناخ العالمي و ظهور دول ما بعد الحداثة و هي الدول التي إستطاعت أن تنتقل من العصر الصناعي إلى ما بعد الصناعي و تتحكم اليوم في العلوم التقنية كما أنها إستطاعت فتح حدودها مع العالم الأخر دون الخوف من تبعات ذلك بفضل قدرتها على التحكم في المدخلات و المخرجات مما يخدم مصالحها و هي دول تتمتع بنظام ديمقراطي يكفل الحرية و التنوع في المجتمع أما واقع الدول التي لم ترقى إلى ما بعد الحداثة فتتميز بعدد من السلبيات أو ما يطلق عليه إسم مخاطر العولمة التي من بينها تاكل دور الدولة من الأعلى و من الأسفل فالدولة تتأكل من الأعلى جراء جهود القوى العالمية لإضعاف سلطتها المركزية و من أسفل يكون التأكل نتيجة تبلور مطالب محلية لا تتسم بالتماسك أو الإرتباط الإطار العام للدولة حيث أن هذه الدول قد دخلت في لعبة صفرية مع الشركات العالمية التي تروج لعدد من القيم المنافسة للدولة حيث تصور الدول المتخلفة على أنها لا تهدف إلا للسيطرة على القوة العمومية و هو ما يعطي الإنطباع أن هذه الدول تبحث عن الأمن لنفسها

و ليس لرعاياها أي أنها أحد الفواصل المتنافسة في المجتمع "[1] غن كون الإنسان كائن مستهلك يجعل منه مستهلكا ماديا بالنسبة للإنتاج الإقتصادي و معنويا بالنسبة للإنتاج

[1] - مجموعة من الكتاب ، **الدولة الوطنية و تحديات العولمة** ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة ، 2004 ، ص11

الفكري – الثقافي على المستوى العالمي إذ أن كل الظروف المحيطة به تجعله قادرا على تجاوز حدوده المحلية و العيش في عوالم إجتماعية أخرى حتى لو كان الإرتباط بها رقميا عن طريق مختلف وسائل الإتصال " إن التطورات التكنولوجية الحالية وسعت دائرة التحليل البيولوجي لذا تعتبر أن خطاب العالمية يقوم على نموذج لإنسان صنع التكنولوجيا التي تتحكم في توجهاته و إختياراته فهو كائن مستهلك يجب توسيع قدراته الإستهلاكية و بحكم أن المد التكنولوجي ذو طابع عالمي و يساهم بدرجة كبيرة في إخفاء الفروق الشخصية سيؤدي إلىتراجع التمسك الثقافي بالأصول المحلية و يسهل عملية الإندماج الفردي على المستوى العالمي "[1] إن ما بعد الحداثة أفرزت ثقافة الإستهلاك خاصة و أن الثقافة تلعب دورا كبيرا في توجيه النشاط الإستهلاكي الذي يسود معظم المجتمعات و هو يستعمل اليوم في مجال التسويق من أجل مواكبة التطورات الثقافية المرتبطة لما بعد الحداثة " ففي هذا المجال تمثل الجماعات المرجعية إحدى العوامل الهامة و المؤثرة على السلوك الإستهلاكي للافراد في كافة المجتمعات الإنسانية ذلك أن الحصول على الحد الأدنى من الفهم و التنبؤ بما يريده الأفراد من الأمور التي يركز عليها صناع هاذي السلع و الخدمات لأجل ضمان تصنيفها ضمن السلع الجماهيرية "[2]

نستنتج مما سبق أن شكل ما بعد الحداثة رد فعل مستمر على الفكرة القائلة بتقدم الإنسانية نحو الأفضل حيث يستعمل ما بعد الحداثيون كلمة تطور بدل كلمة تقدم لأنها توحي بالتغير الذي يمكن أن يكون إيجابي كما يمكن أن يكون سلبي حيث أصبح الفرد يعيش مجال يتميز بفقدان الثقة في الأخلاق ، العلم ، التقدم ، العقل فترى ما بعد الحداثة أن العمل لا يساوي بالضرورة التقدم و أن الدين لا يعني الأخلاق السامية و أن فكر ما بعد الحداثة هو فكر

واقعي و ميداني إلى أقصى الحدود ، كل هذه التغيرات التي جلبتها مرحلة ما بعد الحداثة في المجال الفكري و العلمي و العملي و خاصة الثورة المعلوماتية و التكنولوجية أدت إلي

[1] - عزيز لزرق ، **العولمة و نفي المدينة** ، دار طوبقال ، الدار البيضاء للنشر ، ط1 ، المغرب ، 2002 ، ص30
[2] - محمد عبيدات ، **سلوك المستهلك** ، دار المستقبل ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 1995 ، ص263

تغير تركيبة المجتمع و تحول أفكاره حيث يسيطر الإنتاج السمعي البصري على الساحة الثقافية العالمية و أصبح يروج لثقافات متعددة أهمها الثقافة الإستهلاكية و الثقافة الجماهيرية و تحول المجتمع إلى مجموعات تتشكل من أفراد لا تربطهم الهوية الوطنية أو العرقية بل تربطهم أنواع المنتجات التي يستهلكونها و نوعية البرامج المشاهدة و بهذا فإن ما بعد الحداثة أصبح ت قيمة الفرد تساوي قيمة أي سلعة في محل في ظل تنافس المنتوجات على المستوى المحلي و العالمي .

المطلب الثالث : مخاطر ما بعد الحداثة

إن ما بعد الحداثة تهتم بالفرد على أساس أنه موضوع و ليس ذات و بعد سقوط جدار برلين و إنتهاء الصراع الإشتراكي الرأسمالي تبلور مفهوم ما بعد الحداثة بصفة أنضج و ذلك من خلال إنتقال مفكري هذا التيار الفلسفي من مرحلة إثبات وجود المصطلح إلى مرحلة إثبات إنتهاء عصر الحداثة و ذلك بإبراز فشلها في فهم الواقع عن طريق الإعتماد على العلم و العقل بصفة مطلقة كما إعتبرت الحداثة على أنها حملة من الشعارات الوهمية قوامها العقل و العقلانية[1] و منه نلاحظ أن مصطلح ما بعد الحداثة مصطلح مركب في شانه و معقد في إستعماله لأنه أخذ من عدة مجالات كالعمارة و الفنون و الأدب إنتقالا غلى العلوم الإجتماعية و الإنسانية و كل هذه التصورات حدثت في إطار المجتمع و الدولة على إختلاف درجة تطورها ، و لهذا فإن المصطلح الذي إرتبط بظهوره عدة مصطلحات و مفاهيم منها ، الليبرالية الجديدة ، البرغاماتية الجديدة ، العولمة ، المعلوماتية حيث أصبحت هذه الأفكار الجديدة فارضة نفسها بقوة تحت مظلة ما بعد الحداثة كمفهوم جديد و كمشروع حضاري مهيمن ، لذا يظهر تيار من سوسيولوجين ما بعد الحداثة يقوم على إنشاء صلة رمزية بين ثقافة ما بعد الحداثة و مختلف الظواهر الإجتماعية و من أهم المفكرين الذين تبنوا هذا الطرح المفكر الأمريكي " بالBell " إذ يرى أن المجتمعات المتطورة قد دخلت

[1] - محمد سبيلا ، **الحداثة و ما بعد الحداثة** ، دار طوبقال للنشر ، الدار البضاء ، ط1 ، 2000 ،ص64

مرحلة جديدة تحتل فيها المعرفة العلمية مكانة إنتاج السلع من الناحتين الإجتماعية و الإقتصادية و كذلك الخطابات و البرامج السياسية و من أهم التعريفات الواردة في هذا المجال هناك تعريف الذي قدمه "سكوتScott "و الذي عرف ما بعد الحداثة كما يلي :

- أولا : أنها نتاج سيرورة التمايزات الثقافية

- ثانيا : أنها خلق لنظام جديد من الرموز المجتمعية التي تتصف بالرؤية أكثر من إتصافها بالملموس

- ثالثا : أنها ظاهرة تعكس تغيرات واضحة في التراتب الإجتماعية [1] و بهذا يؤكد ما بعد الحداثيون أن ما بعد الحداثة ليست نفيا للحداثة أو قطيعة مطلقة معها " بل هي دعوة و سيرورة للإنفتاح الكامل على التاريخ و التقاليد بعيدا عن الجمود الإيديولوجي من خلال تجربة البحث عن الحقيقة عن طريق جعلها رؤية شخصية في تجربة البحث عن الحقيقة عن طريق جعلها رؤية شخصية في الفن و اللغة والصورة و نمط الإستهلاك و ليس من خلال الميتافيزقيا و أن الصفة الجمالية لتجربة الحقيقة هي إعتراف للحس السليم بالوصول إلى الدلالة الجوهرية وصفها الأفق الذي يتحرك و ليس بوصفها موضوعا تمتلكه "[2] و منه هي ظاهرة إجتماعية تعبر عن الواقع الجديد الذي أنتجته التكنولوجيا مع التركيز على أهمية الثورة في قطاع الإعلام و الإتصال بإعتباره نموذجا للثقافة الجديدة التداعية إلى النظر في طبيعة المجتمع ما بعد الصناعي ، ذلك أن صفة المجتمع ما بعد الحداثي ترتكز على فكرة الثورة التكنولوجية و مخاطرها ة التي تتضمن تحرير السوق ، و إزالة القيود و الخوصصة و الحد من دور الدولة ، و التوزيع عبر الحدود للمواد المصنعة بالإضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال " و من هذا المنظور فإن أطروحة ما بعد الحداثة " تضمن فكرة الإنتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية إلى الفهم ما بعد الصناعي للعلاقات الإقتصادية في أي

[1] - سليماني الديراتي ، **ما بعد الحداثة ، مجتمع جديد أم أخطار مستجدة** ، منشورات مجلة الدستورية ، سوريا ، العدد 51 ، 2000 ، ص39
[2] - عفيف البهسي ، ما **بعد الحداثة و التراث في العمارة العربية الإسلامية** ، عالم الفكر ـالمجلد 27 ، 1998 ،ص49

مجتمع في ضوء الصناعة التي تقوم على المعرفة العلمية التي أصبحت أهم المكونات المشروع الصناعي الجديد الذي بدوره يحدد شكل المجتمع من خلال ما يستطيع تقديمه له من وسائل الإستهلاك المتوقعة بدورها على وسائل الإعلام و خاصة عملية الإشهار و من خلال هذه الحلقات المترابطة تصبح ما بعد الحداثة ظاهرة إجتماعية مبنية على الحقيقة التي يتصورها كل فرد لما هو موجود في بيئة من خلال علاقة توافقية بين الشيء الموجود و بين ما يتلقاه الفرد من معطيات خارجية عن ذاته أساسها المعرفة العلمية القائمة على وجود توافق بين معتقدات الفرد المكتسبة عن طريق الصناعة المعرفية و النموذج الإستهلاكي الموجود عند الفرد"[1]

1 – مخاطر مجتمع ما بعد الحداثة

" يعد دفيد هارفي David Harvey أبرز هؤلاء الماركسين الجدد حيث يربط في كتابه " حال ما بعد الحداثة " the condition of postmodernity بين العولمة و ما بعد الحداثة postmodernity مؤكدا على أن النمط الرأسمالي الجديد هو " شكل مرن لما بعد المودرنية و يضيف هارفي : دعونا نفد النظر في العناصر و العلاقات الراسخة التي حددها أو وجدها ماركس في النظام الرأسمالي للإنتاج و نحاول الوقوف على مدى إشتمال النظام العالمي

الجديد عليها (..) ظهور أنماط جديدة من وسائل تقنية المعلومات و الإتصالات مما نتج عنه نمط رأسمالي أكثر مرونة (...) نظرية كينيس للعمل المؤسي للشركات و الذي يقوم على الإتفاق بين الدولة و أصحاب رؤوس الأموال و النقابات العمالية لضمان وجود معدلات مرتفعة من فرص العمل و الإستثمار و الإستهلاك ثم تمكن الرأسماليين على أثر ذلك من رأب الصدع في نظام فورد من خلال إستخدام عدد من تقنيات التصنيع و المعلومات الجديدة التي تتيح الإنتاج بكميات صغيرة في وقت قصير جدا و التحدث باللغة المناسبة مع الأسواق المتخصصة عند مخاطبتها و الإعتماد على تحقيق قدر كبير من

[1] - PhilliPE Brachet , **Science de Societe , concet , theme fondateur** , Paris , 1 edition , 1993 ,p75

السيطرة على الأيدي العاملة بتقسيم سوق العمل إلى صنفين من الموظفين : أولهما العمال الأساسيون المهرة سريعو التكيف مع متغيرات العمل و هؤلاء يتقاضون أجورا مرتفعة و لهم وظائف ثابتة و ثانيهما : مجموعة العمال الثانويين ممن هم أقل مهارة و من ثم تتغير وظائفهم من حين لأخر ، كما لجأ الرأسماليون إلى إزالة اللوائح و القوانين المعوقة لحركة سوق المال العالمي حتى بتيسير تدفق رؤوس الأموال على نطاق واسع بحيث تتحرر أسواق رأسمال من هيمنة الدولة "[1] و يذهب هارفي بعيدا في كتابه الأحداث صدورا الذي يحمل عنوان : " الإستعمارالجديد The new imperialism" إلى القول بأننا نعيش حالة أصبحت فيها الدول المنخرطة في صورة جديدة من الإستعمار الرأسمالي : تعتمد فيها القوة العسكرية و الإستراتيجيات الدبلوماسية و السياسية كي تتمكن من توسيع مصالحها و تصل إلى تحقيق أهدافها عن طريق مد نفوذها خارج حدودها الجغرافية .

يرى هارفي أن عالم ما بعد الحداثة ينتج عالمه المتوافق معه و هو عالم يطلق عليه ثقافة ما بعد الحداثة و يعكس ذلك الرأي لهارفي تأثره بجدلية و أراء جايمسن (1984) التي قال فيها : إن عالم ما بعد الحداثة هو مجرد ترجمة ترتبط فيها الثقافة الرأسمالية في طورها الأخير شيئا فشيئا بمفهوم إغراق الأسواق بالبضائع مما أدى إلى ظهور عالم تجاري جديد يخلو من

التركيز على الجوهر – جوهرية الأشياء – و يفتقر إلى تذوق الجمال الحقيق لتحل محله إتجاهات تتصف باللهث وراء الجمال الظاهري الزائل و الزائف الذي نراه في عالم ترويج البضائع الحديثة بهدف تسريع دورة رأس المال و التلاعب بأذواق الناس و مخيلاتهم من خلال فنون الإعلانات التجارية الجذابة (..) كما يرى هارفي أن كل ما يرتبط بعالم ما بعد الحداثة هو مخرج أو نتاج ثانوي مستخرج من المنتج الذي تسبقه أي منتجات الفكر الرأسمالي السابق الذي كان يروج لضمان الإستهلاك السريع لمنتجاته التي أحاطتها الدعاية بشهرة العلامات التجارية (..) بدلا من التركيز على جودة التصنيع [2] و إذا كان الأمر كذلك

[1] - كايت ، تر ذيب بن محمد الدوسري ، **علم الإجتماع السياسي المعاصر (العولمة و السياسة و السلطة)**، مرجع سابق ، ص 86
[2] - - كايت ، تر ذيب بن محمد الدوسري ، مرجع سابق ذكره ، ص 83

فإن العالم الجديد الذي خرجت به علينا ما بعد الحداثة لا يحتاج إلى أعمال الفكر بعمق لتحليله و فهم أبعاده فهو ببساطة يمكن فهمه بمجرد وضعه في إطار الفكر الإقتصادي السياسي الماركسي (..) في الواقع كما أشار كرسيثان كومار 1995 فإنه يمكن قراءة عمل هارفي في مقابل النتائج التي توصل هو بنفسه إليها ، هذا يعني أنه بدلا من النظر إلى ما بعد الحداثة على أنها ببساطة مجرد تغيير في النمط الرأسمالي يعني أنها مجرد تلميع وصقل لسطح الرأسمالية بإعتبارها القوة المحركة للحياة الإجتماعية المعاصرة ، فيمكننا أن نستنتج أن عالم ما بعد الحداثة هو الرأسمالية نفسها و لكن بوجه جديد و منه الإشارة إلى فكر الباحث كومار – المعروفة بالأشكال المختلفة لثقافتها و هي ثقافة لم تتأثر كثيرا حتى الأن برياح العولمة الحديثة في إعادة تشكيل الهوية بحيث نرى تغييرا واضحا في أشكال السلوك و الممارسات الإجتماعية للمجتمعات الحديثة التي قام الباحث كومار بدراستها .

الخاتمة

إن علم الإجتماع يهتم بدراسة ظاهرة المخاطرة دراسة سوسيولوجية علمية و هذا العلم يرتبط بإسهامات عالم الإجتماع الألماني " أولريش بيك " له الفضل للإشارة و صياغة مفهوم مجتمع المخاطرة كما يبرز كل من عالم الإجتماع " أنطوني جيدنز " و الألماني " نيكولاس لومان " فالرغم من أن ظاهرة الخطر و المخاطرة ظاهرة قديمة قدم وجود الإنسان على سطح الكرة ، إلا أن كل من انطوني جينز و أولريش بيك " إتفقا حول فكرة المخاطرة التي ظهر مع نهاية القرن السابع عشر و يرى " أولريش بيك " أن مجتمع المخاطرة قد ظهر في منتصف القرن العشرين و هو مجتمع ساخط على تبعيات الحداثة و مابعد الحداثة السلبية و يبحث في كيفية إدارة المخاطر و الأخطار و الوقاية و العلاج منها كما أشار " أولريش بيك " إلى الخريطة المعرفية التي طالما دعا إليها منذ التحولات الإقتصادية الكبرى التي لحقت بالنظام الدولي حين إنهار الإتحاد السوفياتي و لعل أهم التحولات الجدية التي فرضت نفسها على النظام الدولي و العلاقات الدولية في مجال الإتصالات و المعلوماتية مع بروز ظاهرة العولمة و ظهور مجتمع المعرفة و السياسة الليبرالية الإقتصادية الجديدة و سعيه إلى فرض جدول أعمال على مجتمعات العالم تحت شعار العولمة و الإلتحاق بالإقتصاد العالمي و ما يحدثه من فرض قيم و سلوك إنساني نمطي جديد و تحولات إقتصادية و ثقافية و سياسية واسعة المدى كما من شأنها تحدث تغيرا جوهريا من المشهد الإقتصادي العالمي و أثار المستويات الإقليمية و المحلية ، و أدت إلى تحولات إجتماعية و إقتصادية أدت إلى ظهور مخاطر صحية و إجتماعية (جنون البقر ، السيدا ، حوادث العمل ، حوادث المرور ، الفقر ، البطالة ، الجريمة الإلكترونية ، الإرهاب) .

قائمة المراجع

1- فيصل حسن عبد اللطيف الشحات ، **الملوثات الكيمائية و أثارها على الصحة و البيئة** ، دار النشر الجامعات ، القاهرة ، 2011 ،ل حمد المناور ، **المخاطر الإجتماعية** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 124، بدون سنة ،

2- ابو دية أيوب ، **البيئة في مئتي سؤال** ، دار الفارابي للنشر و التوزيع ، بيروت ، 20010 .

3- كاظم المقداد ، **المشكلات البيئية المعاصرة في العال**م ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007 .

4- علي عدنان ، **التسريع الدولي لحماية البيئة** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 .

5- إيدابير أحمد ، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي ، دراسة** حالة مالي ، رسالة ماجستير ن جامعة الجزائر 3،2011-2012 .

6- بن عودة محمد الأمين ، **النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني ، السودان نموذج**ا ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ،2010،ص

7- طلبة إبراهيم ، **أزمة العالم المعاصر** ، أنطوني جيدنز

www .almo thaqal .com /index,16/07/2020 / -

8- احمد عبد الرحمان احمد ، " **العولمة ، المفهوم ، المظاهر و المسببات** " ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 02 ، 1998 .

9- الحبيب الجنحاني ، **ظاهرة العولمة ، الواقع و الآفاق** " ، عالم الفكر ، العدد 02 ، 1999.

10 - أنطونب جيدنز ، تر فايز الصياغ ، **علم الإجتماع** ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4، بيروت ، 2005

11 - أولريش بيك ، تر كتورة ، إلهام الشعراني ، **مجتمع المخاطرة** ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، 2009

12 - اولريش بيك ، مجتمع المخاطر العالمي ، (بحثا عن الأمان المفقود) تر علا عادل ، ط1، المركز الثقافي الألماني ، القاهرة 2010

13- حازم الببلاوي ، **المجتمع التكنولوجي الحديث** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1972 .

14 - حسن الساعاتي ، **التكنولوجيا و المجتمع ، بحوث في النتائج الإجتماعية ، التصنيع و الفكر التكنولوجي** ، دار المعرفة ، ط1 ،القاهرة،1962

15 - رضوان جودت زيادة ، **صدى الحداثة ، ما بعد الحداثة في زمنها القادم** ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ،ط1 ن بدون سنة ،ص

16- محمد سبيلا ، **الحداثة و ما بعد الحداثة** ، دار طوبقال للنشر ، الدار البضاء ، ط1 ، 2000

17- سليماني الديراتي ، **ما بعد الحداثة ، مجتمع جديد أم أخطار مستجدة** ، منشورات مجلة الدستورية ، سوريا ، العدد 51 ن 200 ، ص

18- عفيف البهسي ، ما **بعد الحداثة و التراث في العمارة العربية الإسلامية** ، عالم الفكر ـالمجلد 27 ، 1998 .

19- إبن منظور ، **لسان العرب** ، دار البادر ، ط1 ، بيروت ، 2003 ، ص 75

20- عبد العزيز مرعي ، منير أسعد عبد الملك ، **أصول علم الإقتصاد ، التوازن** ، مكتبة عين شمس ط3 ، القاهرة ، بدون سنة .

21 - جميل حمداوي ، **التنمية و البيئة ، أي علاقة (مقاربة سوسيولوجية نسقية)** ، ط1، المغرب ، 2017 .

22- أنتوني جيدنز ، **علم الإجتماع** ، تر فايز الصياغ ، منشورات المنظمة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2005 .

23 - كايت ، تر ذيب بن محمد الدوسري ، **علم الإجتماع السياسي المعاصر (العولمة و السياسة و السلطة)** جامعة الملك سعود ،دار جامعة الملك سعود للنشر ، الرياض ، 2017 .

24- جلال أمين ، **عولمة القهر** ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر 2005 .

25- **العولمة و أسواق العمل في منظمة اسكوا** ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2000 .

26- رياض عزيز هادي ، **المشكلات السياسية في العالم الثالث** ، كلية العلوم السياسية ، ط2 ، بغداد ، العراق .

27- إليا حريق ، **السراتية و التحول السياسي و الإجتماعي في المجتمع العربي الحديث** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 08 ، 1980

28- عبد الخافظ أحمد ، **الدولة و الجماعات العرقية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية** ، القاهرة ، 2005

29 - كارل ماكس ، فريدريك إنجلز، تر ، جورج طرابيشي ، **الماركسية و الجزائر** ، بيروت ، لبنان ، 1978 .

30- وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1997

31- سعد الدين إبراهيم ، **تأملات في مسألة الأقليات** ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، مصر ، 1992

32- الخولي سناء ، **التغيرات الإجتماعية و التحدث** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندلاية ، مصر ، 2003

33- سليم مريم ، **علم النفس النمو** ، دار النهضة العربية ، بيؤوت ، لبنان ، 2002

34- شاذلي عبد الحميد ، **التوافق النفسي للمسنين** ، المكتبة الجامعية ، الإسكندلاية ، مصر ، 2001

35- السيد ياسين و أخرون ، **العرب و العولمة** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، "1 ، بيروت ، لبنان ، 2000

36- أنطوني جيدنز ، **مقدمة نقدية في علم الإجتماع** ، تر أحمد زايد ، محمد الجوهلاي ، www Kotobarabia.com

37 - بول هوير ، تر طلعت الشايب ، **نحو فهم العولمة الثقافية ، المركز القومي للترجمة** ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، 2011 .

38- السيد ياسين ، **عولمة المخاطر و الأمن الإنساني** article. www.ahayat.com -

39- أنتوني جيدنز ، تر أحمد زايد ، محمد الجوهري ، محمد محي الدين ، **الطريق الثالث** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 2010

40- عبد الخاق عبد الله ، **الدولة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها** ، عالم الفكر ، المجلد 8 ، الكويت ، 1999 .

41- الحبيب الجنحاني ، **ظاهر العولمة ، (الواقع و الأفاق)** ، عالم الفكر ، العدد الثاني ، المجلد 8 ، الكويت ، 1999 ،

42- عفيف البهنسي ، **ما بعد الحداثة و التراث في العمارة العربية** ، عالم الفكر ، المجلد 27 ، العدد2 ،، الكويت ، 1998

43- محمد سبيلا ، **الحداثة و ما بعد الحداثة** ، دار طوبقال ، الدار البيضاء ، ط1 ، المغرب ، 2000 ،

44- راجي عنايت ، **المستقبل و أزمة الفكر العربي** ، مطبعة دسمال ، ط1 ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 1993

45- - يحي اليحياوي ، **العوامة ، أية عولمة** ، إفريقيا الشرق ، بيروت ، 1999 ، ص67

46- مجموعة من الكتاب ، **الدولة الوطنية و تحديات العولمة** ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة ، 2004

47- عزيز لزرق ، **العولمة و نفي المدينة** ، دار طوبقال ، الدار البيضاء للنشر ، ط1 ، المغرب ، 2002

48- المعهد العربي للتخطيط ، **المخاطر الإجتماعية** ، العدد 124، الكويت ، 2015 .

49- سميحة فوزي، **النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي**، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994.

50- احمد عبد الرحمان احمد ، **العولمة المفهوم ، المظاهر ، المسببات** ، " مجلة العلوم الاجتماعية ، مج 26 ، العدد 02 ، 1998 .

51- سليم الحسنية ،**نظم المعلومات الإدارية** ،**إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن ، 2006.

52- حسن عماد مكاوي، **تقنيات الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1997

53- نادية صبر عبد الله، عثمان حسن عثمان**"التنمية الحديثة و التنمية البشرية الانتقائية** ،**مجلة المستقبل**، التنمية العربية، الإسكندرية العدد 31، 2003.

54 - على محمد رحومة ، **الانترنت و المنظومة التكنواجتماعية** ، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات دكتوراه) ط1 ، بيروت

55- أبو بكر محمود الهوش، **العرب أمام تحديات مجتمع المعلومات**،"وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات،الدار العربية اللبنانية، 1997.

56- سميحة فوزي، **النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي**، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994.

57- تيموثي برنان ، ترجمة علي ثابت ، **بين الكونية و الدولية ، نقد الفكر السياسي الكوني** ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 113 ، 2002

58 - حي اليحياوي ، **في العولمة و التكنولوجيا و الثقافة** ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 .

59- محمد عابد الجابري ، **قضايا في الفكر المعاصر** ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997

60- نبيل صقر ، **جرائم المخدرات في التشريع الجزائري** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2006 ، ص06

61 - الهادي علي يوسف بوحمزة ، **المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات** ، **دار** النشر و التوزيع ، ط1 ، ليبيا ، بدون سنة ، ص84

62- عفاف محمد عبد المنعم ، **الإدمان دراسة نفسية لأسبابه و نتائجه** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .

المراجع باللغة الفرنسية

1- Encyclopedia BRITANIQUE . VOL 8 P51

2www .fakher Sultan / multipartism politic

3-Hari Prasad bhattarai ; **cultural diversity and pluralism in rapal** ,USA , CNAS , journal vol 31 n02,2004 .

[4] -Fredrik Barth (ed) **,EHNICGROUPS AND BOUMDARIES** , Little Brown ,USA , Boston ,1969 .

5- Gillbert Hottis , de **la renaissance a la postmoderniste** , Bruxelle , P boek ,e edition , 1998.

6-PhilliPE Brachet , **Science de Societe , concet , theme fondateur** , Paris , 1 edition , 1993.

7- - Tony Wastson **, Sociologie work and industry** , third édition ,London ,kegar , 1995 .

8- Dosi.GC.Fremon .R.NelsonG.Silverberg and Soet, L. »**Technical change and economic théorie** » pintereds.New York .1989